

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

مشكلات أسر السجناء
ومحددات برامج علاجها

أ. د. عبد الله عبد الغني غانم

الرياض
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

مشكلات أسر السجناء ومحددات برامج علاجها

المدخل العلمي للممارسة المهنية لرعاية أسر السجناء

أ. د. عبد الله عبد الغني غانم

الرياض
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

المملكة العربية السعودية. ص . ب ٦٨٣٠ الرياض : ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١ـ ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١ـ ٩٦٦)
البريد الإلكتروني : Src@nauss.edu.sa

ISBN 4 - 21 - 8006 - 603- 978
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.

(١٤٣٠هـ)جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

غانم، عبد الله عبد الغني

مشكلات أسر السجناء ومحددات برامج علاجها: ـ الرياض ، ١٤٣٠هـ

١٣٩ص ، ١٧ × ٢٤ سم

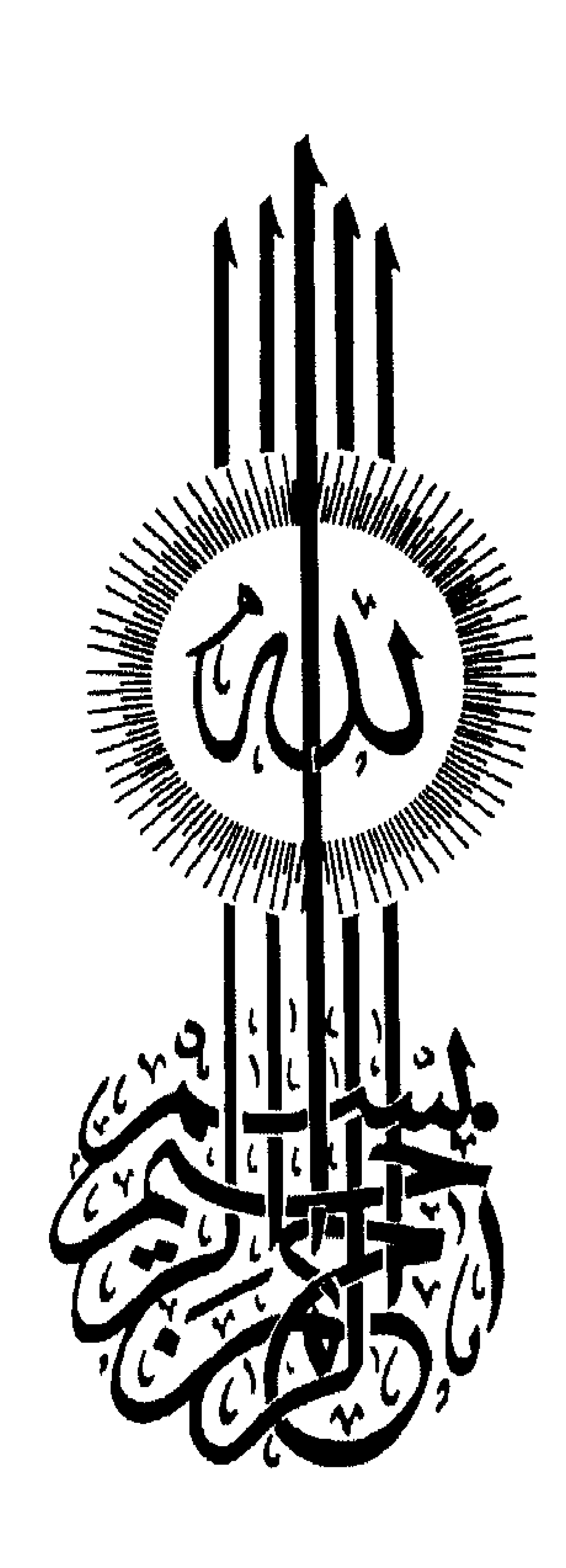
ردمك: ٤ ـ ٢١ـ ٨٠٠٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ـ السجناء   ٢ ـ رعاية ـ السعودية   أ ـ العنوان

ديوي ٣٦٥,٦٦٠٩٥٣١   ٢٩٦٩/ ١٤٣٠

رقم الايداع : ٢٩٦٩/ ١٤٣٠

ردمك : ٤ـ ٢١ـ ٨٠٠٦ـ ٦٠٣ـ ٩٧٨


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويـــات

المقدمـــة

هذا بحث في محددات مشكلات أسر السجناء حاول فيه الباحث أن يتابع ليس مجرد مشكلات أسر السجناء. ولكنه حاول متابعة المتغيرات والعوامل التي تحدد المشكلات التي تواجهها أسر السجناء.

ومما دفع الباحث إلى اختيار هذا الموضوع ليكون مجالاً لبحثه ذلك الاهتمام المتزايد بالسجناء المفرج عنهم وأسرهم. وقيام جمعيات وطنية لرعاية السجناء وأسرهم في بلدان عديدة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بجانب ذلك فثمة أمور أخرى جعلت الباحث يهتم بهذا الموضوع. ومنها ما تبين للباحث من أن التراث العلمي المتاح عن رعاية السجناء المفرج عنهم وأسرهم لا يتضمن نهجاً علمياً محدداً للتعامل مع مشكلات أسر السجناء، كما أنه لا يشير من قريب أو من بعيد إلى العوامل المختلفة التي تحدد مشكلات أسر السجناء، بل يكتفي الباحثون الذين أسهموا بأبحاث ودراسات في هذا الموضوع بالإشارة إلى أن هذه الأسر تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية. وبالطبع فإن الاكتفاء بذلك لا يهيئ مدخلاً للتعامل مع هذه المشكلات. ومن ثم لا يمكن أن تنجح جهود رعاية أسر السجناء في ظل الاكتفاء بمثل هذه المسلمات وهي في الواقع مسلمات منطقية لم تكن بحاجة إلى بحوث ودراسات لاستخلاصها.

وإن التعامل مع مشكلات أسر السجناء بنجاح لا يتم إلا إذا حددنا العوامل والمتغيرات التي تسهم في ظهورها. ذلك أن القضاء على المشكلات لا يتم إلا إذا عرفنا الأسباب والعوامل والمتغيرات المسببة لها. وحيث رأى الباحث أن العوامل التي تحدد حدوث هذه المشكلات ترتبط بخصائص أسر السجناء ومدة العقوبة ونوع الجريمة... إلخ. وحيث رأى أن مثل هذه العوامل

لم تدرس من قبل وتخلو المكتبة العربية - بل والأجنبية أيضاً - من مثل هذه الدراسة. فقد ركز في دراسته على هذا الموضوع بالذات إسهاماً منه في ترشيد عمل جمعيات ومؤسسات رعاية أسر السجناء، والسجناء المفرج عنهم ووضعا لأسس رآها مهمة في التخطيط لعمل هذه الجمعيات والمؤسسات وفي تصميم برامج العمل الناجعة.

المؤلـف

الفصل الأول

المدخــل

١. المدخــل

١ . ١ مشكلة الدراسة

من الأمور المسلم بها أن أسرة السجين تواجه مشكلات كبيرة وكثيرة فعندما يودع أحد أفرادها السجن تهتز مكانتها الاجتماعية ، ويلحق بها وصم اجتماعي كما تتأثر مواردها الاقتصادية ويلحق الاضطراب بناءها الاجتماعي بصورة قد تصل إلى التفكك الكامل ، فضلاً عما يلحق بأبناء الأسرة من اضطرابات نفسية وتسرب دراسي وانحراف وتشرد... إلخ.

ولا شك أن ما يواجه أسرة السجين من مشكلات متنوعة ومتعددة يستوجب ألا تقتصر رعاية أسر السجناء على تقديم المساعدات المادية ، بل لابد أن تتضمن هذه الرعاية تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية بجانب المساعدات المادية المتلائمة مع ما لحق بها من مشكلات ناجمة عن إيداع أحد أفرادها السجن وهو ما نسميه الرعاية الشاملة لأسر السجناء.

وإن تقديم هذه الرعاية الشاملة لأسر السجناء لا يعمل فقط على تقبل السجين للتأهيل والإصلاح بالسجون فحسب ، بل إن من شأن ذلك ألا تصبح أسرة السجين بيئة لنشأة أبناء خارجين على القانون. كما أن من شأنه عدم تفكك أسرة السجين بما يرتبط بذلك من أخطار على المجتمع.

ولكن رغم اعترافنا بذلك كله. فإن رعاية أسرة السجناء ليس موضوعاً سهلاً ، ذلك أن ما تواجهه أسر سجناء السجون يتحدد بمحددات معينة وهذه المحددات ذاتها هي التي تحدد طبيعة الرعاية التي يجب أن توجه إلى أسرة السجين ومعنى ذلك أن رعاية أسرة السجين تحتاج إلى تصميم برامج تتواءم

مع ما يمكن أن تلحقه عقوبة السجن والإيداع بالسجن من آثار سيئة وما توجده من مشاكل لأسر السجناء ويتطلب ذلك معرفة المحددات التي تحدد حجم وطبيعة ونوع المشكلات التي تلحق بكل أسرة من أسر السجناء على حدة، ومن ثم صياغة برامج الرعاية في ضوء هذه المحددات، ومن هنا فإنه يمكن إيجاز مشكلة البحث على النحو التالي : تتحدد مشكلة الدراسة في بحث محددات المشكلات التي يلحقها إيداع السجين السجن بأسرته. وعلاقة هذه المحددات ببرنامج الرعاية الاجتماعية الشاملة الموجه لأسرة السجين للتغلب على هذه المشكلات.

١ .٢ أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من مصدرين أولهما الأهمية النظرية والثاني الأهمية التطبيقية. ويمكن توضيح ذلك بمتابعة ما يلي :

١ .٢ .١ الأهمية النظرية للدراسة

ترجع الأهمية النظرية لهذه الدراسة إلى العوامل التالية :

١ ـ الحداثة الكاملة للدراسة

فهذا البحث جديد تماماً على المكتبة العربية إذ لا توجد دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع بالبحث، فكل ما صادف الباحث من دراسات في هذا الشأن هي دراسات تدرس مشكلات أسر السجناء ولا يوجد دراسة واحدة تركز على ما ركزت عليه هذه الدراسة، حيث تركز هذه الدراسة على ما أسماه الباحث بالمحددات ـ أي العوامل ـ التي تحدد تأثير وحجم وطبيعة المشكلات التي تواجه أسر السجناء. وهذا الموضوع من وجهة نظرنا

أهم من مجرد وصف مشكلات أسر السجناء لأنه يقدم مؤشرات تنبؤية ولا يكتفي بمجرد وصف مشكلات أسر السجناء بجانب أنه مهم من الناحية التطبيقية على ما سنوضح فيما بعد وبذلك فإن هذا البحث لا يسد نقصاً واضحاً في المكتبة العربية فحسب. بل بفتح باباً واسعاً أمام الباحثين للتركيز على محددات المشكلات النوعية التي تواجه أسر السجناء، حيث يمكن أن يهتم باحث بمحددات المشكلات الاقتصادية وحدها. ويهتم آخر بمحددات المشكلات الاجتماعية وحدها في دراسة مستقلة. كما تفتح هذه الدراسة المجال واسعاً أمام الباحثين للتركيز على مجالات أخرى من البحوث مثل مشكلات أسر سجناء المخدرات، ومشكلات أسر سجناء العنف، ومشكلات أسر سجناء الجرائم الحقوقية.. وهكذا.

٢ ـ الاهتمام المتزايد برعاية أسر السجناء

لقد أصبح إجراء مثل هذا البحث مطلباً علمياً في ظل الاهتمام المتزايد اليوم برعاية السجناء وأسرهم كمدخل من مداخل وقاية المجتمع من الجريمة. ذلك أن المسئولية الكبرى في الوقاية من الجريمة تقع على عاتق الأسرة أو المدرسة [١] على ما قال أحد الباحثين وفي ظل اتجاه كثير من المجتمعات بما في ذلك مجتمع المملكة العربية السعودية نحو إنشاء جمعيات وطنية لرعاية أسر السجناء وهو أمر يقتضي التعرف على حجم وأسباب وطبيعة مشكلات هذه الأسر من خلال بحوث لا تكتفي بمجرد وصف ما يواجه أسر السجناء من مشكلات بل تقدم تصوراً للمحددات التي تتشكل في ضوئها مشكلات هذه الأسر تمهيداً للتعامل العلمي معها.

---

(١) رمسيس بهنام، علم مكافحة الإجرام، دار المعارف، الإسكندرية، (د. ت)، ص ٣٠.

٣ ـ الاتجاه نحو التخصيص

لم يعد من وجهة نظرنا مقبولاً من الناحية العلمية التعميم في مجال يتطلب التخصيص. فبعد أن أنشئت جمعيات وطنية لرعاية أسر السجناء ومعالجة مشكلاتهم وحيث إن تحديد مشكلات هذه الأسر يقتضي التعرف الحقيقي على محددات هذه المشكلات وعواملها، وحيث تختلف مشكلات أسر سجناء المخدرات عن مشكلات أسر جرائم العنف، من ناحية، وحيث تختلف مشكلات المحكومين بشهر أو بثلاثة أشهر عن المحكومين بسنة أو بخمس أو عشر سنوات فلقد أصبح من الضروري تحديد مشكلات أسر السجناء تحديداً نوعياً وشخصياً، حيث أصبح التعميم غير مجد وغير كاف وغير علمي أيضاً ولا شك أن مثل هذا التحديد يحتاج إلى بحوث علمية متعمقة.

١ .٢ .٢ الأهمية التطبيقية

تكتسب هذه الدراسة أهمية تطبيقية أيضاً فبعد الاهتمام المتزايد الموجه نحو أسر السجناء وبعد إنشاء جمعية وطنية في معظم دول العالم لرعاية أسر السجناء أصبح من الضروري وضع الأسس العلمية الصحيحة لتصميم برامج هذه الرعاية حتى يتم انتهاج سبل صحيحة من جانب هذه الجمعيات في تناولها لمشكلات أسر السجناء ورعاية هذه الأسر. ولم يعد كافياً أن يحدد مبلغ معين أو تقديم مساعدة مادية محددة لكل أسر السجناء ذلك أن حاجات هذه الأسر ومشاكلها مختلفة اختلافاً كبيراً. وليس من المنطقي أن يتم التعامل مع كل الأسر بالمعيار نفسه، كما أن ثمة أسراً تحتاج إلى تدخل مادي فحسب، ومنها ما يحتاج إلى تدخل اجتماعي فحسب وهذا يعني أننا في حاجة إلى تصنيف واضح لحاجات ومشكلات مختلف أسر السجناء، حتى يتم التعامل التطبيقي بكفاءة مع مشكلات هذه الأسر.

١ .٣ تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات يمكن حصرها فيما يلي :

١ ـ إلى أي حد ترتبط المشكلات التي يحدثها إيداع أحد أفراد الأسرة بالسجن باختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة؟

٢ ـ إلى أي حد تختلف المشكلات التي يلحقها إيداع أحد أفراد الأسرة بالسجن باختلاف المركز الاجتماعي للسجين في أسرته؟

٣ ـ إلى أي حد تختلف المشكلات التي يلحقها إيداع السجين بالسجن بأسرته باختلاف مدة العقوبة ونوع جريمة السجين ؟

٤ ـ إلى أي حد يجب أن يتحدد برنامج رعاية أسرة السجين بمحددات المشكلات التي يلحقها إيداع أحد أفرادها السجن ؟

١ .٤ أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأسر السجناء.

٢ ـ تحديد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبنيوية التي تلحق بأسر السجناء.

٣ ـ تحديد طبيعة علاقة المشكلات التي يلحقها إيداع السجين بأسرته بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبنيوية لهذه الأسرة.

٤ ـ تحديد طبيعة علاقة المشكلات التي يلحقها إيداع السجين بأسرته بمدة العقوبة.

٥ ـ تحديد العلاقة بين تصميم برامج رعاية أسر السجناء ومحددات المشكلات التي يلحقها إيداع أحد أفرادها السجن.

١ .٥ مصطلحات الدراسة

يتناول البحث عدداً من المصطلحات لعل أهمها مصطلح المشكلة الاجتماعية، الرعاية، محددات المشكلات الاجتماعية، فضلاً عن عدد آخر من المصطلحات. إلا أننا نجد أنه من الضروري أن نتناول هنا بالعرض عدة مصطلحات تاركين المصطلحات الأخرى لتناولها في متن البحث لارتباطها بالمتن بشكل مباشر. وهنا فإننا سنتناول مصطلح المشكلة الاجتماعية، ومصطلح محددات المشكلات ومصطلح رعاية أسر السجناء وذلك على النحو التالي:

١ .٥ .١ المشكلات الاجتماعية

العلم هو المدخل الأمثل للتغلب على المشكلات التي يواجهها المجتمع الإنساني بفئاته كافة. ذلك أن العلم لم يعد بمعزل عن الحياة. وفي الوقت الحاضر فإن كثيراً من أقطاب العلوم الإنسانية يؤمنون بضرورة تطبيق العلم على الشؤون الإنسانية. ولعل إصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظرية والتطبيق إنما يرجع في حقيقة الأمر إلى إحساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم دقة ما ينتهون إليه حول الحقائق الاجتماعية بحيث يصبح التنبؤ على ضوء هذه الحقائق مخاطرة كبرى ينتظرها الإخفاق وقد كان الأجدر بهم بدلاً من الجدل حول حدود النظرية العلمية وصدق القانون العلمي أن يدعوا إلى مزيد من التعمق في الدراسة لسبر أغوار الحياة الإنسانية، وبهذا يمهدون الطريق إلى إحاطة أوسع بالمشاكل الإنسانية[١].

---

(١) محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٧م، ص ١٨.

ولقد صنّف البعض المشكلات التي يواجهها الباحث العلمي إلى مشكلات علمية ومشكلات اجتماعية ومشكلات مجتمعية، ومشكلات علاجية، وقد عرف كل منها على النحو التالي :

١ - المشكلة الاجتماعية : هي المشكلة التي قد تظهر في مجتمع بعينه في وقت معين نتيجة لظروف معينة.

٢ - المشكلة المجتمعية : وهي المشكلة التي تمتد عبر الأجيال وتتميز بالظهور في جميع المجتمعات بغض النظر عن المكان. وذلك مثل المسائل المتعلقة بالأسرة والزواج وغيرها.

٣ - المشكلة العلاجية : تتصل بانحراف معين في ناحية معينة من العلاقات الاجتماعية وتتطلب إصلاحاً تقوم به هيئات متخصصة[١].

وعموماً تكشف مراجعة التراث العلمي الاجتماعي أن هناك مداخل مختلفة لتحديد ماهية المشكلات الاجتماعية ويمكن توضيح ذلك بالإشارة إلى ما يلي :

١ - المدخل المجتمعي

ينطلق هذا المدخل في رؤية للمشكلات الاجتماعية على أنها ترتبط بالخروج عن المعايير التي يقبلها المجتمع Society للسلوك. وقد ارتبط هذا المدخل بخلط واضح بين مفاهيم «المشكلة» و «الانحراف» و «التفكك» بحيث نجد الباحثين يستخدمون هذه المصطلحات الثلاثة كل مكان الآخر. ومن ذلك مثلاً أن ليبرت ينظر إلى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف

---

(١) المرجع السابق، ص ٤.

يتم داخل إطار المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة. وبحيث نجد جورج لندبرج - الذي يؤيد هذا الاتجاه - يرى أن السلوك الانحرافي هو أي سلوك يفشل في الامتثال لمعايير محددة وينتهي لندبرج من تلك الرؤية إلى تعريف موضوعي للمشاكل الاجتماعية على أنها «أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه، له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع»[1]. ومن الواضح أن هذا المدخل يرى المشكلة الاجتماعية على أنها المهددات التي تهدد كيان المجتمع والجماعة. وبمعنى آخر أنها أشكال ضارة من السلوك المنحرف والعلاقات الاجتماعية الشاذة التي تتضمن عدداً كبيراً من الأفراد في المجتمع[2]. ويعرفها عبد الباسط بأنها موقف يتطلب معالجة إصلاحية ينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة ويستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته وتحسينه[3] ورآها آخرون على أنها المفارقات ما بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية. فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطراباً وتعطيلاً لسير الأمور بطريقة مرغوبة يحددها القائمون بدراسة المجتمع[4].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) سعد المغربي، السيد أحمد الليثي: المجرمون.. الفئات الخاصة وأساليب رعايتها، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ١١٠.

(٣) عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ١٨٢.

(٤) أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢م، ص٣٩٣.

٢ ـ المدخل الفردي

وهو المدخل السائد في مجال الخدمة الاجتماعية، وفي ضوء هذا المدخل ينظر إلى المشكلة على أنها عجز في التوظيف الاجتماعي للعميل في دور أو أكثر من أدوار حياته الاجتماعية[١]. كما أنها قد تكون حاجة غير مشبعة سواء أكانت هذه الحاجة اقتصادية أم طبية أم تعليمية أم ضغطاً نفسياً أم اجتماعياً يؤثر في التوظيف الاجتماعي للعميل. ويركز هذا المدخل على المشكلة كما يراها الفرد. أو ما يطلق عليه مصطلح العميل في مجال الخدمة الاجتماعية.

وقد ظهر هذا المدخل على يد هاري ريتشموند التي وضعت الأساس العلمي لهذا المدخل في عام ١٩١٧م. وذلك في مؤلفها «التشخيص الاجتماعي» حيث ركزت في عملها هذا على طريقة العمل مع الحالات الفردية وقالت بثلاثة محتويات لطريقة العمل هذه هي الدراسة والتشخيص والعلاج مستعيرة النموذج الطبي الذي يقوم على أنه لا علاج لمرض دون تشخيص ولا تشخيص دون دراسة. وقد افترضت أن علاج العلة مرتبط بمعرفة عواملها ولكن عوامل المشكلة الاجتماعية كامنة في الظروف الاجتماعية والبيئة الخارجية (الأسرة ـ الفقر ـ البطالة.. إلخ)[٢].. ومن هنا فقد رأى البعض أن المشكلة تعد مشكلة اجتماعية إذا كان سببها يفترض فيه أنه اجتماعي أكثر منه طبيعي.

---

(١) جلال الدين عبد الخالق . الملامح النظرية المعاصرة لطريقة العمل مع الحالات الفردية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣م ، ص ١٠٠ .
(٢) المرجع السابق ، ص١٧ .

ومن الواضح أن هذا المدخل الذي يسود في مجال الخدمة الاجتماعية يركز أساساً على ما يسميه المتخصصون في مجال الخدمة الاجتماعية بالمساعدة المهنية Helping Proffession التي تبحث عن كيفية تقديم المساعدات للناس لعلاج مشكلاتهم الاجتماعية والشخصية وذلك على مستوى فردي[1] ولكن ثمة مدخل آخر في مجال الرعاية الاجتماعية يرى المشكلات الاجتماعية باعتبارها ظروفاً أو حالة في الأفراد أو في بيئتهم، التي يمكن أن نحكم عليها ونعتبرها غير مرغوبة وهذه الظروف يمكن تحديدها وتعديل وتكييف وجودها وتغييرها والخدمة المقدمة يمكن أن تكون حلاً محتملاً للمشكلة الاجتماعية، ومن جانبنا فإننا نرى أن المدخل الفردي أقرب إلى التعامل مع مشكلات أسر السجناء وهو الأمر الذي دعانا في نهاية هذا البحث إلى ما أسميناه بتفريد برامج رعاية أسر السجناء.

٣ ـ رعاية أسر السجناء

يقصد برعاية أسر نزلاء السجون مساعدة تلك الأسر على الاستمرار ومعاونتها في حل مشكلاتها وتدبير الموارد اللازمة لإعالتها عندما تنقطع مواردها بسبب سجن العائل ورعايتها عن طريق معرفة احتياجاتها النقدية أو العينية وكذلك الصحية وتوفير السكن المناسب عن طريق دفع الإيجار أو غيره. ودعم مفهوم الأسر المنتجة لضمان استمرار الدخل المالي للأسرة وتوفير المستلزمات الدراسية ووسائل المواصلات اللازمة والتثقيف الديني والاجتماعي لها وذلك لتقوية الروابط الأسرية بين السجين وأسرته[2].

---

(١) محمد مصطفى أحمد، خدمة الفرد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص ١٤.

(٢) عبد الله عبد الرحمن، دور القطاع الخاص في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ، ص ١٠.

٤ـ محددات مشكلات أسر السجناء

نقصد بمصطلح محددات مشكلات أسر السجناء مجموعة المتغيرات التي تحدد تأثير العوامل التي تؤثر في حدوث المشكلات التي تواجه أسر السجناء أي التي تحدد حدوث مثل هذه المشكلات بهذه الأسر أو عدم حدوثها وتحدد كذلك طبيعة وحجم ونوع ما تواجهه أسر السجناء من مشكلات حال حدوث هذه المشكلات.

١ .٥ .٢ المنهج وأسلوب الدراسة

هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية اعتمد الباحث فيها على إجراء دراسة ميدانية واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يكتفي بوصف الظاهرة موضع الدراسة ـ مشكلات أسر السجناء وأساليب رعاية هذه الأسر ـ بل يعمل على اكتشاف العلاقات بين مختلف المتغيرات والعوامل ذات الصلة بالظاهرة موضع الدراسة وتفسير هذه العلاقات وذلك بالكشف عن طبيعة الارتباطات القائمة بين المتغيرات المختلفة المتداخلة مع الظاهرة.

١ ـ أسلوب الدراسة

استخدم الأساليب الإحصائية البسيطة في تحليل البيانات وذلك باستخدام الجداول البسيطة والمركبة وكذلك النسبة المئوية، ففي دراسة استكشافية جديدة تستهدف الكشف عن ما أسميناه بالمحددات التي رأينا إبراز دورها في تصميم برامج رعاية أسر السجناء، لم نجد من المناسب استخدام الأساليب الإحصائية الأكثر تقدماً، فمثل هذه الأساليب يمكن استخدامها فيما بعد. وبعد أن يستقر الأمر على تحديد محددات تأثير العوامل ذات الصلة بموضوع الدراسة.

٢ ـ المجال البشري للبحث

اعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة الميدانية على طريق المسح الاجتماعي بالعينة (عينة قصدية) حيث تم تطبيق الاستبانة على (١٢٠) أسرة من أسر السجناء المودعين في سجن الحائر بمدينة الرياض، وقد استعان الباحث ببعض الباحثين والباحثات في استيفاء استبيانات البحث من المبحوثين والمبحوثات.

٣ ـ المجال الزماني للبحث

أجري هذا البحث في خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م.

٤ ـ أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات من الأسر عينة البحث، كما تم اتخاذ إجراءات التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة فبالنسبة للصدق الظاهري والبنائي للاستبيان: فلقد تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة كما أجريت اختبارات إحصائية لمعرفة الصدق الداخلي للأداة وكذلك فقد تم التأكد من ثبات الاستبانة وذلك باستخدام معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الأداة. وقد بلغ معامل ثبات أداة الدراسة ٨٣, ٠ وهو معامل أعلى بكثير عن ٥, ٠ التي تمثل القيمة الدنيا المقبولة لمعامل ألفاكرونباخ، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن الحصول عليها من خلال أداة الدراسة عند تطبيقها.

الفصل الثاني

المشكلات والدراسات السابقة

٢ . المشكلات والدراسات السابقة

٢ .١ مشكلات إيداع السجين السجن

لقد أشارت دراسات عديدة إلى طبيعة المشكلات التي يحدثها إيداع السجين بالسجن بأسرته وتوضح مراجعة التراث الذي تناول هذا الموضوع أن الباحثين قد صنفوا المشكلات التي يحدثها إيداع السجين بالسجن بأسرته إلى أربعة أنواع وذلك على النحو التالي :

- المشكلات الاجتماعية.
- المشكلات الاقتصادية.
- المشكلات النفسية.
- مشكلات أخرى.

وأعتقد أن الباحثين حين فعلوا ذلك فقد كانوا يبحثون عن منفذ لتنميط المشكلات المتنوعة والمتعددة التي تتعرض لها أسر السجناء التي أودع أحد أفرادها السجن، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد كانوا يحاولون إيجاد مدخل علمي لمعالجة ما يواجه أسر السجناء من صعوبات تبلغ مرتبة المشاكل ولعل هذا يقتضي منا أن نعرض أولاً لمفهوم أو ماهية المشكلة وذلك قبل أن نتعرض لما يواجهه أسر السجناء من مشاكل.

يعرف الوسيط المشكلة بأنها الأمر الصعب المعقد[1].

---

(١) القاموس العربي الوسيط . شركة منشورات دار الراتب الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٧م، ص ١٦٦ .

كما عرفت المشكلة بأنها «موقف يؤثر في عدد من الأفراد، بحيث يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوي»[1].

وهنا فثمة اتفاق بين عدد كبير من الباحثين على أن أسرة السجين تواجه مثل هذا الموقف على إثر إيداع أحد أفرادها السجن. وأن هذا الموقف يرتبط بمشكلات اجتماعية عديدة تواجهها أسر السجناء. ونتابع المشكلات التي تواجهها أسر السجناء وذلك على النحو التالي :

٢ . ١ . ١ المشكلات الاجتماعية في أسر السجناء

لقد كشفت دراسات عديدة أجريت على أسر السجناء عن معاناة هذه الأسر بتأثير ما تواجهه من مشكلات اجتماعية مختلفة ويمكن إيجاز ما انتهت إليه هذه الدراسات وذلك على النحو التالي :

يستخدم البعض مصطلح التفكك الأسري أو التصدع الأسري ليشير إلى حالات محددة تمر بها الأسرة ومن هذه الحالات «الطلاق، الانفصال والهجر، تعدد الزوجات أو تكرار الزواج » بيد أن للتفكك معنى واسعاً أبعاده: انهيار وحدة الأسرة وضعف الولاء لها، والافتقار إلى الاجتماع على إجماع الرأي فيها، وعدم قيامها بالوظائف السوية المقررة اجتماعياً[2].

وتوضح متابعة ودراسة أوضاع ومشكلات أسر السجناء أن هذه الأسر تواجه معظم حالات التفكك الأسري كظاهرة «فهي أسر تتميز بالصراع

---

(١) محمد علي محمد وآخرون، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، بيروت، ١٩٨٣م، ص٤٣٣.

(٢) محمد عارف ، الجريمة في المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨١م، ص ٣٥٤.

Conflict والتوتر Tension وتعاني غياب الأب أو الانفصال بين الأبوين وتفتقد الحنان والتدعيم والحب الأسري »[1] ففي دراسة قام بها كل من فريد وجاسون وبولتن عام ١٩٨٣م على أسر السجناء في ولاية اريزونا وكانت الدراسة تهدف إلى الكشف عن تأثير السجن على أسر المساجين وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه في ٥٧٪ من أسر السجناء تعرضت العلاقات العائلية لعدة مشاكل كنتيجة لاعتقال أحد أفرادها وسجنه. ومن المشاكل الاجتماعية التي انتهت إليها هذه الدراسة عدم الاتصال بين أسرة السجين والنزيل، حيث تبين الدراسة أن عدم معرفة الأسرة لما حدث ويحدث للنزيل داخل السجن يشكل إحدى المشاكل الأساسية التي تشغل الأسرة، وذلك نتيجة لعدم تعاون المسؤولين في السجن لتسهيل إجراءات الزيارة وتوفير معلومات كافية عن النزيل.

ومن جانبنا فإن عدم تلقي النزيل زيارات من جانب أسرته يعمل على جعل السجين يشعر بعدم استمرار انتمائه لأسرته ومجتمعه ومن ثم الانفصال وتقطع العلاقات الأسرية بين النزيل وأسرته ومن ثم التفكك الأسري السابق الإشارة إليه ويمكن أن نبين حجم المشكلة التي تنجم عن تقطع العلاقات الاجتماعية التي يحدثها عدم الاتصال والتواصل بين السجين وأسرته إذا قلنا إن دراسة لنا بعنوان تأثير السجن في سلوك النزيل أجريت على عينة من ٣٤٣ نزيلاً في كل من دولة مصر وتونس والأردن أظهرت أن نسبة من يتلقون زيارات من جانب الأهل من هؤلاء لم تتجاوز ٨, ٦١٪ [2] أما بالنسبة للنساء فقد أوضحت دراسة ميدانية لنا عن سجن

(1) Larry J. Siegel & Joseph senna Juvenil delinqency. West [ublication Co. New York, 1988, P242.

(٢) عبد الله غانم : أثر السجن في سلوك النزيل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩م، ص ٦٢.

النساء أن نسبة من يتلقين زيارات من المسجونات بسجن الإسكندرية لم تتجاوز ٥٥٪ من إجمالي السجينات بهذا السجن[١].

ولا شك أن عدم تلقي السجين زيارات إطلاقاً من جانب الأسرة أو الأهل والأقارب يشير إلى التفكك الاجتماعي الذي يصيب أسرة النزيل، وتؤكد الدراسات الميدانية التي أجريت على أسر السجناء حدوث مظاهر كثيرة من مظاهر التفكك في أسرة السجين، وفي أدوار أفرادها فيذكر أحد الباحثين أن ٨ , ٧٦٪ من أفراد عينة دراسته هم من أولئك الذين تأثرت أسرهم بسبب سلب حرية عائلتهم ويضيف أن من أبرز المشكلات الاجتماعية التي أصابت هذه الأسر الطلاق، هجر الزوجة لمنزل الزوجية، تشرد الأبناء، انخفاض مستوى المعيشة، انحراف بعض الأبناء خاصة النساء والبنات[٢].

ويشير باحث آخر إلى نوع آخر من المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسرة السجين وهي مشكلة اختلال الأدوار داخل الأسرة وعموماً، فإنه يمكن متابعة هذا الموضوع ببعض التفصيل وذلك بتناول مايلي :

١ـ صراع الأدوار داخل أسرة النزيل

يعمل غياب النزيل حينما يكون مسؤولاً عن أسرته إلى ما يسمى باختلال الأدوار، فمن المعروف من وجهة النظر البنائية الوظيفية أن الأسرة

---

(١) عبد الله غانم، سجن النساء، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٨م، الإسكندرية، ص ٦٦.

(٢) أحمد فوزي الصادي، رعاية أسر النزلاء، أسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة بحث في الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ١٤٠٨هـ، ص ٦٠.

مؤلفة من مجموعة من الأدوار موزعة على أفرادها وتتساند هذه الأدوار ويعمل هذا التساند والاعتماد المتبادل بين هذه الأدوار على بقاء الأسرة واستمرارها وعند غياب النزيل خاصة إذا كان مسؤولاً في الأسرة تختل هذه الأدوار ومن ثم يقضي على الاعتماد والتساند المتبادل الذي يبقي على الوحدة الاجتماعية للأسرة ورغم أن بعض الأسر تنجح في مواجهة هذه المشكلة عن طريق قيام أحد أفرادها بدور الزوج الغائب عن الأسرة بعد إيداعه السجن. إلا أن معظم أسر النزلاء تظل تعاني اختلال الأدوار الناجم عن غياب الأب والزوج. ومن عدم تقدير كل فرد للمسؤوليات الجديدة التي ظهرت بغياب هذا المسؤول مما يخلق تأزماً في العلاقات داخل الأسرة خاصة إذا كان الغائب هو الأب[1] حيث يعني إيداعه السجن غياب واختفاء مصدر الضبط والسلطة في الأسرة فتختل المعايير داخلها وتنهار القيم بغياب من يمارس الضبط في الأسرة. ومن المعروف أن أي اختلال في طبيعة الأدوار داخل الأسرة يعمل على رفع معدلات الجريمة بين أعضائها حيث أثبتت مقارنة بين أنماط الأسر ومعدلات الجرائم في ثمانية عشر مجتمعاً أن معدلات الجرائم تزداد في الثقافات التي يسود بها تعدد الزوجات التي تعيش فيه كل زوجة مع أطفالها بمسكن مستقل. كما أثبتت البحوث أن تغير دور المرأة على أثر دعوات حركات تحرير المرأة وما ارتبط بذلك من تحرر المرأة وخروجها للعمل قد اقترن بزيادة انحراف النساء [2].

---

(1) James Q. wilson & Richard, J, Herrnston, cirme & human nature, simon and schusten, new york, 1985, p 246.

(2) Steven Box and Chris Hale : Liberation and Female Criminality in England and Wales In Brit. J. Criminal, vol 23, No1. January1983, p38.

ويعد خروج الزوجة الأم للعمل بعد إيداع عائل الأسرة السجن أكثر صور اختلال الأدوار في أسر السجناء، حيث يترتب على اشتغال الأم مشاكل لا حصر لها. لعل أهمها من وجهة نظرنا تمحور حياة الأسرة حول المرأة أي حول الأم أو الزوجة وهو الأمر الذي يقلب موازين توزيع الأدوار في الأسرة، حيث تلعب المرأة عندئذ دور الأم الزوجة، ودور الأب مصدر السلطات والضبط في الأسرة وعند غياب الزوج مدة طويلة لطول مدة محكوميته تعتاد المرأة على ممارسة دور الرجل، ودور المرأة في الأسرة وتتكيف للعب هذين الدورين معاً وهو الأمر الذي يخل ببناء الأسرة. إذ تتحول أسرة النزيل إلى أسرة أنثوية السلطة والمسئولية. وتتمسك المرأة بهذا الدور المزدوج بعد الإفراج عن الزوج وهو الأمر الذي يؤدي إلى صراع الأدوار في أسر النزلاء خاصة بالنسبة للمحكومين منهم مدداً طويلة ثلاث سنوات وأكثر مثلاً رأينا في دراسة سابقة لنا عن المهاجر المصري كيف عمل غياب الزوج المهاجر على قيام صراع الأدوار بين الزوجين بعد عودة الزوج من الخارج ومحاولته استعادة دوره كمصدر للسلطات بحيث وجدنا حالات قتل عديدة داخل هذه الأسر تترتب على هذا الصراع[١] بين الزوجين وفي هذا الصدد فقد ذهبت بعض الدراسات إلى أن الصراع بين الأبوين Parental Confict ينبئ بانحراف الأبناء بشكل أكثر ما ينبئ بذلك مؤشر الأسرة المتصدعة[٢].

---

(١) عبد الله غانم، المهاجر المصري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ١٢٠ وما بعدها.

(2) Larry, J. Siegel & Joseph senna, Juvenil delinquency. West publishing Co, New York,1988, P 242.

٢ ـ الطلاق في أسر النزلاء

يعد الطلاق أحد المؤشرات الأساسية للتفكك الاجتماعي الذي يصيب أسرة السجين جراء إيداع أحد أفرادها السجن، وترتبط هذه المشكلة بمقدمات يوجدها إيداع أحد الزوجين السجن، ومن بين هذه المقدمات ندرة استقبال النزلاء والنزيلات بالسجون لزيارات من جانب الزوج أو الزوجة. وقد أوضحت إحدى الدراسات أن عدم تلقي زيارات من جانب الأهل يرجع إلى بعد السجن عن موطن إقامة السجينة أو السجين.. وترتبط مشكلة عدم تلقي زيارات من جانب الأهل بما أطلق عليه بعض السجناء مشكلة الانفصال عن الأسرة فقد أوضح ٦٨٪ من نزيلات السجون التي أجريت عليهن دراسات استظهار ودراسة آلام السجين أنهن يعانين الانفصال عن الأسرة[١] وقد أرجع جريشمان سيكس ذلك إلى فقدان السجين لحريته سواء في علاقته بالمجتمع الخارجي أو الحركة داخل السجن[٢]. كما أشار بعض الباحثين إلى أن تلقي النزيل لزيارة من جانب الأهل يعمل على تدعيم اهتمام النزيل بالمجتمع الخارجي ويوطد علاقته به[٣] ولا شك أن هذا الانفصال يسهم كثيراً في حدوث ظاهرة الطلاق في أسر النزلاء وهي ظاهرة أثبتت الدراسات أنها تشكل أهم المتغيرات التي تواجهها أسر السجناء[٤].

ومن الجدير بالذكر أن الإيداع بالسجن لم يكن دائماً مدعاة لتهديد التماسك الأسري، حيث أوضحت دراسة لنا أن بعض النزلاء يستمر في

(١) عبد الله غانم : سجن النساء، مرجع سابق، ص٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٨.
(٣) المرجع السابق، ص ١٨٠.
(٤) محروس خليفة : رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٧م، ص ١٥٢.

إدارة بيته وأسرته من خلال الزيارات والمراسلات ويستمرون في تحمل المسؤولية العائلية والإحاطة بما يدور في بيوتهم. وقد مثل هؤلاء ٢, ١٥٪ من إجمالي عينة البحث البالغة ٣٤٣ نزيلاً من كل من مصر، الأردن، تونس[١].

٣ ـ المشكلات الأخلاقية

أشار عدد من الباحثين إلى أن غياب رب الأسرة وضعف السيطرة ووجود وسائل الإغراء كل ذلك يدفع إلى حدوث انحرافات أخلاقية في الأسرة[٢] ويزداد توقع الانحرافات الأخلاقية بشكل خاص عندما يكون النزيل هو الزوج أو هو الأب أو الأم، فغياب الزوج لفترة طويلة يعرض الزوجة والأبناء لانحرافات أخلاقية كبيرة أو على الأقل للتعرض لإغراءات بهذا الانحراف ينجح بعضها في جر الزوجة أو أحد الأبناء ـ فتيات كانوا أم فتياناً ـ إلى ممارسات لا أخلاقية. ولا شك أن طول مدة العقوبة التي تنزل بالأب أو الزوج أو الزوجة يعمل على إضعاف إرادة المقاومة لدى باقي أفراد الأسرة ـ زوج أو زوج وأبناء ـ وهنا لابد من الإشارة إلى أن بعض الدول أدخلت الزيارات الزوجية إلى سجونها وخصصت أماكن للقاء الزوجين، ومن بين هذه الدول المملكة العربية السعودية في حين أن معظم الدول العربية لا تأخذ بهذا النظام تاركة المشكلة الجنسية تفعل فعلها داخل السجن بالنسبة للنزيل[*] رجلاً كان أو امرأة ـ وخارج السجن بالنسبة للزوج أو الزوجة، ورغم أن البعض قد أرجع المشكلات الأخلاقية التي تواجهها أسرة النزلاء

---

(١) مرجع سابق، ص٢٦٧.
(٢) خالد بن عبد العزيز الشريدة، مرجع سابق، ص ٧٢.
(*) راجع كتابنا سجن النساء، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٣٧.

للحاجة الاقتصادية فقالوا : إن ضغط الحاجة الاقتصادية وزيادة المتطلبات الحياتية قد يؤدي إلى انحراف الأسرة التي تحاول الحصول على الأموال اللازمة للإنفاق منها. والتي قد تتحصل عليها بطرق غير شرعية(*) ويشجع على ذلك غياب السلطة الضابطة حال كون السجين هو رب الأسرة أو الأم، فإننا نستطيع أن نضيف الحاجة البيولوجية الطبيعية باعتبارها مصدراً للانحرافات الأخلاقية للزوج أو للزوجة حال سجن أحدهما لفترة طويلة. ولعل هذا هو الذي جعل في ٢٢٪ من أسر السجناء تتقدم الزوجة بطلب الطلاق من زوجها عقب سجنه مدة تزيد على ثلاث سنوات على ما وجدنا في دراسة لنا على السجناء أجريناها في ثلاث دول هي مصر، الأردن، وتونس. ولا شك أن عدم اتباع نظام الخلوة الشرعية يعد أحد أهم العوامل التي تساعد على نشر المشكلات الأخلاقية التي تحدث في أسرة السجين.

٢ .١ .٢ المشكلات الاقتصادية في أسر السجناء

في دراسة أجراها راديلت وآخرون في الولايات المتحدة تبين أن الدخل المنخفض هو المشكلة الأساسية التي يعانيها أغلب أسر نزلاء السجون. ذلك أنه من المشاكل الأساسية التي تواجه أسرة النزيل مشكلة نقص الدخل وانخفاض مستوى معيشة الأسرة في حالة سجن الزوج أو الأب أو الأم حال كونها امرأة عاملة ذلك أن دخل الأسرة ينخفض بمقدار دخل الأب أو الأم التي تودع بالسجن. وكذلك ينخفض بمقدار ما تسهم به الابنة أو الابن الذي كان يعمل قبل إيداعه السجن. وهنا فقد كشفت دراسة فيرير وآخرون التي أجراها على عدد من أسر السجناء في ولاية أريزونا أن ٩٢٪ من زوجات السجناء يشتكين من المشاكل المادية وأن ٧٥٪ منهن يعانين

(*) راجع هنا فوزي الصادي، مرجع سابق، محمد نجيب توفيق، مرجع سابق، ص١٢٣ .

البطالة[1]. كما أثبتت دراسة أخرى أن ٣ من كل نزيلات السجون الأمريكية لديهن أطفال، و ٢٢٪ فقط منهن قلن إنهن يستطعن أن يعتمدن على آباء أطفالهن في رعاية هؤلاء الأطفال والإنفاق عليهم في أثناء قضائهن عقوبتهن[2].

ولا شك أن انخفاض دخل الأسرة في حالة سجن أحد أعضائها من العاملين ـ وتلاشي الدخل تماماً حال سجن الأب العامل وحده في الأسرة أو سجن الأم حال كونها عائلة للأسرة وذلك في حالة طلاقها أو ترملها وقيامها بدور الأم والعائل في الأسرة لا شك أن ذلك من شأنه إيجاد مشكلة اقتصادية بالغة الصعوبة للأسرة، والحقيقة أن انحراف الأبناء وانضمامهم للأحداث المنحرفين يعد أمراً متوقعاً تماماً في حال تلاشي دخل الأسرة على أثر إيداع عائلها الوحيد أو عائلتها الوحيدة بالسجن. وهذا ما سنوضحه في في أثناء هذا البحث.

٢ .١ .٣ المشكلات النفسية بأسر السجناء

لعل المشكلات النفسية التي تواجهها أسرة النزيل ترتبط إلى حد كبير بما يحدثه إيداع النزيل أباً كان أو أماً من حرمان عاطفي وفقدان الإحساس بالأمن. وافتقاد الحب الذي يسمح لعاطفة الفرد بالنمو السليم وما ينتج عنه ذلك من إحباط وقلق وتوتر نفسي بجانب الإحساس بالكراهية تجاه العضو الذي ارتكب من الأفعال ما جعله يودع بالسجن ويسبب كل ذلك الألم لأفراد العائلة وتعمل هذه الكراهية على افتقاد العلاقات الأسرية السوية التي من المفترض أن تقوم على الحب والإيثار.

---

(١) ناجي محمد هلال، الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء، مجلة بحوث أمنية، الرياض ١٤٢٥هـ.

(2) Steven Donziger, op _ cit. P47.

وإذا كان الباحثون قد أوضحوا أن «المشاكل النفسية الخمس التي يعانيها المبحوثون معاناة شديدة هي افتقاد شخص ما عزيز عليهم، الإحساس بالضياع، الشعور بالإحباط الجنسي، الافتقاد التام لأي مصدر من مصادر الترفيه والرفاهية، افتقاد الحياة الاجتماعية[1] فإننا نرى أن معظم هذه المشاكل الخمس يعانيها أيضاً زوجات وأبناء الأشخاص الذين يودعون بالسجون فالزوجة والأبناء يفتقدون غياب الزوج السجين. كما يشعر أبناء وزوجة النزيل بالضياع بعد غياب العائل، وكذلك تعاني الزوجة الإحباط الجنسي بالدرجة نفسها التي يعاني بها الزوج السجين. كما أن كثيراً من أسر السجناء تواجه ظروفاً اجتماعية تعزلهم عن المجتمع وتشعرهم بفقدان الحياة الاجتماعية خاصة في ظل الوصم الاجتماعي الذي يقترن عادة بإيداع أحد أفراد الأسرة السجن، الذي قد يعمل أحياناً على دفع الشخص الذي يصمه المجتمع بالانحراف إلى العودة إلى الجريمة [2] وخاصة في المجتمعات التقليدية، حيث تولي هذه المجتمعات قدراً كبيراً من الأهمية للبعد الأخلاقي والانصياع للقانون.

٢ . ١ . ٤ مشكلات أخرى تواجه أسر النزلاء

ثمة مشكلات أخرى تواجه أسر النزلاء ترتبط في الواقع بالمشكلات السابقة وتترتب عليها، فهناك مثلاً :

١ ـ المشكلة الصحية : بعد الحديث عن مشكلات أسر السجناء لابد أن نؤكد أن هذه الأسر تواجه مشكلة صحية ومثل هذه المشكلة تنجم

---

(١) مرجع سابق، ص ٥٥ .

(2) Alen D. Miler & lloyd ohlin : Delinquent and community sage publication, london, 1985. P134.

عن المشكلة الاقتصادية التي تترتب على إيداع رب الأسرة السجن ومن ثم تدني قدرة الأسرة على الحفاظ على صحة أبنائها ومتابعة علاج من يمرض منهم خاصة في ظل الارتفاع الكبير لأسعار الدواء وأجور الأطباء المبالغ فيها الآن، كما أن من أسباب المشكلة الصحية التي تترتب على إيداع رب الأسرة سوء التغذية الذي يترتب على تدني دخل الأسرة وانخفاض مستواها الاقتصادي وحتى في الحالات التي يمكن تعويض هذا النقص في دخل الأسرة جزئياً باشتغال الأم لتعويض هذا الدخل حال سجن رب الأسرة. وبالطبع يحدث ذلك حال سجن الأم نفسها. ومن الغريب أنه رغم توجيه قدر من الاهتمام الرسمي إلى صحة السجناء أنفسهم (خوفاً مما قد ينتشر بينهم من أمراض خاصة وأن العدوى تلعب دوراً خطيراً في السجون بحيث من الثابت مثلاً أن معدل الإصابة بعدوى الإيدز في السجون تبلغ أربعة عشر ضعف معدلها بين سكان المجتمع) ولا يتم أخذ الرعاية الصحية لأسر السجناء في الاعتبار في أي برنامج من برامج رعاية أسر السجناء[١].

وتعد دراسة ريتشارد روثمان R. Rothman من أهم الدراسات التي تناولت تدهور الأحوال الصحية لأسر السجناء في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كشفت دراسته أن ثلث أسر عينة الدراسة يعاني بعض أفرادها سوء الحالة الصحية، كما تنتشر الأمراض المزمنة ببعض هذه الأسر. وأوضحت الدراسة أن عدد الذين يعانون مشاكل صحية من أسر السجناء قد تضاعفت بعد إيداع رب الأسرة السجن[٢].

---

(1) Steven Donziger op _ cit, P53.

(٢) ناجي محمد هلال : مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

٢ ـ الاضطرابات السلوكية بين الأبناء : من المشاكل التي تواجه بعض أسر السجناء «مشكلة الاضطرابات السلوكية بين الأبناء وخاصة في حالة سجن الأب» وذلك أن تواجد الأب في الأسرة يعمل على منع الأبناء من الانغماس في الانحرافات السلوكية، ورغم أن الدراسات العديدة التي أجريت قد انتهت إلى نتائج لا تؤكد العلاقة القاطعة بين البيوت المتصدعة وانحراف الأبناء[١] إلا أننا وجدنا عدة مظاهر تشير إلى حدوث اضطرابات سلوكية بالفعل في أسر السجناء ومن أهم مظاهر ذلك ما يلي :

حدوث مشاجرات بين الأبناء ورفاقهم من أبناء الحي والمدرسة، وقد كشفت دراسة أجراها لونستاين Lonestaen أن ٤٠٪ من أسر النزلاء حدثت مشاجرات بين أبناء هذه الأسر ورفاقهم في المدرسة أو الحي. كما تبين في هذه الدراسة أيضاً أن ٢٠٪ من هذه الأسر تعاني مشاكل سلوكية لدى أبنائها ومن هذه المشاكل عدم الالتزام بالأخلاق، الهروب من البيت، تعاطي المخدرات[٢]. ولا شك أن مثل هذه المشكلات يزداد حجمها بزيادة عدد أبناء السجناء. ويكفي أن نشير هنا إلى أن لدى نزلاء السجون بأمريكا قرابة المليون طفل معظمهم مودع في دور التربية[٣]، ولا شك أن ذلك نفسه موجود في معظم دول العالم.

(1) Larry J. seigel & Joseph senna, op _cit. P244.

(٢) ناجي محمد هلال : مرجع سابق، ص ١٢٩ .

(3) Steven Donziger. Op-cit. P 52.

٣ـ مشاكل متعلقة بالجيرة والسكن : من المشكلات التي تعانيها أسر السجناء أيضاً مشكلة متعلقة بالجيرة والسكن فقد كشفت دراسة باركر وآخرين في ولاية كاليفورنيا أن أكثر المشاكل التي تعانيها أسر السجناء هي مشاكل في السكن، حيث تبين أن أكثر هذه الأسر تجبر على مغادرة سكنها سواء من قبل المالك أو من قبل الجيران تحت الضغط النفسي بسبب دخول رب الأسرة السجن، كما أكدت هذه الحقيقة دراسة أجراها (زيد) عن الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية، حيث تبين في دراسته أن ٣٠٪ من أسر السجناء تعاني حدوث منازعات بينها وبين الجيران. فضلاً عن اضطرارها لتغيير السكن نتيجة سجن أحد أفرادها ولعل ذلك يرجع إلى أن جيران الأسر التي يدخل أحد أفرادها السجن يثبتون بموقفهم هذا وجهة النظر التي أثبتتها بعض الدراسات التي تقول : إن كلاً من المنحرفين وغير المنحرفين يتخذ في الواقع شكل نمط من أنماط الصداقة المتمايزة[1] ومن ثم فإن تخوف الجيران من دخول أبنائهم في صداقة مع أبناء السجناء هو الذي يدفعهم لدفع أسر السجناء إلى الابتعاد.

٢ . ٢ الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات اهتمت بمشاكل أسر السجناء ولكن لا يوجد دراسة واحدة اهتمت بمحددات هذه المشاكل على ما فعلت الدراسة الحالية. ومع ذلك فقد أفادت مثل هذه الدراسات التي تناولت مشاكل أسر السجناء الباحث باعتبارها المقدمات التي كانت لابد منها لإثارة اهتمامه بهذا الموضوع

(1) Larry J. Siegel & Joseph J. Senna, op _ cit, P277.

وباعتبارها المصدر الذي أوحى بفكرة محددات مشكلات أسر السجناء بجانب ما يمكن أن يفاد منها منهجياً ونظرياً وفيما يلي سنقتصر على عرض عدد محدود من الدراسات التي اهتمت بموضوع مشكلات أسر السجناء وذلك على النحو التالي :

١ ـ في دراسة نظرية أجراها الصادي[١] أشار إلى أن الرعاية التي تقدم إلى أسر النزلاء لا ينبغي أن تقف عند حد صدور الإعانة والمساعدة فحسب. ولكنها أي هذه الأسر في حاجة إلى توجيه اجتماعي صحيح يقي أفرادها من الانحراف والعمل على حل مشاكلهم سواء عن طريق الاتصال بالهيئات والمؤسسات التي لها علاقة بذلك مع إلحاق بعض أفراد الأسرة بعمل أو التدريب على بعض الأعمال والحرف التي تمكنهم من العيش الشريف وتبعدهم عن الوقوع في دائرة الجريمة. كما أشار إلى أهمية الإبقاء على صلة النزيل بأسرته وقد أشار الصادي إلى أن أهم ما يواجه أسر النزلاء من مشكلات تتمثل فيما تواجهه أسر السجناء من :

أ ـ مشكلات اقتصادية : وهذا النوع من المشكلات يؤدي إلى تفكك الأسرة وقد يؤدي إلى تهيئة ظروف تتيح لبعض أعضاء الأسرة فرصاً مواتية للانحراف والجريمة.

ب ـ مشكلات صحية : فمن وجهة نظر الصادي فإن تغيير المستوى الاقتصادي لأسر السجناء قد يؤدي إلى تدني المستوى المادي ونقص الرعاية الصحية ومن ثم مواجهة الأسر مشكلات صحية.

---

(١) أحمد فوزي الصادي ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

جـ- مشكلات أخلاقية : ويرى الصادي أن المشكلات الأخلاقية قد تنجم عن المشكلات الاقتصادية التي تواجهها أسر السجناء مما يضطر بعض أفرادها إلى الانحراف.

د- مشكلات اجتماعية : وتنتج هذه المشكلات عن غياب السلطة الضابطة ممثلة في الأب السجين، وما يرتبط بغياب الأب من تأثيرات سلبية في العلاقات داخل الأسرة بجانب مشكلة الطلاق والتفكك الأسري.

٢- في دراسة أجراها الباحث على نزلاء السجون في كل من جمهورية مصر العربية، تونس والأردن تبين أن أكثر من ٥٠٪ من السجناء لا يتلقون زيارات من جانب أبناء السجين وزوجته واستنتج الباحث من ذلك أن تصدعاً كبيراً يصيب الأسرة على أثر إيداع الزوج أو الزوجة السجن، حيث يعني ذلك أن أكثر من نصف السجناء تنقطع علاقاتهم بأزواجهم أو زوجاتهم بعد إيداعهم السجن[١].

٣- في دراسة أجراها الباحث في سجن الإسكندرية بجمهورية مصر العربية تبين أن أسر السجناء تعاني الكثير من المشاكل بسبب إيداع السجين السجن.وأشار المؤلف إلى أن من أهم هذه المشاكل وقوع الطلاق بين السجين وزوجته، كما أن السجناء يعانون عدم معرفة أخبار الأبناء فضلاً عن استيلاء أقارب السجناء على الميراث وممتلكات السجين[٢].

---

(١) مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٢) عبد الله غانم، مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ٢٢٦.

٤ ـ في دراسة أجراها خليفة بعنوان رعاية المسجونين المفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، وذلك على نزلاء السجون في ثلاثة مجتمعات عربية هي الأردن، مصر، تونس، تبين أن ٩ , ٨٦٪ من مجموعة عينة البحث من النزلاء طرأ على أسرهم تغيرات سلبية نتيجة إيداعهم السجن ومن أهم هذه المتغيرات السلبية حدوث طلاق بين السجين وزوجته، ترك الزوجة لمنزل الزوجية، انخفاض مستوى المعيشة [١].

٥ ـ في دراسة أجراها نيجل ووكر Nigel and Walker عن الآثار الجانبية للإيداع بالسجين، فقد أشار نيجل لأثر الإيداع بالسجن على العلاقات الزوجية سواء في أثناء العقوبة أو بعد انقضاء مدة العقوبة مستنداً إلى دراسة أجراها بوليني موريس. وقد قابل موريس ٥٨٨ امرأة من زوجات السجناء وذلك عام ١٩٦٥م، ثم أجرى مقابلات مع عينة أخرى من السجناء (١٠٠) سجين عام ١٩٧٥م بعضهم قد أفرج عنهم وبعضهم على وشك الإفراج عنهم.

وقد أوضحت الدراسة التي أجريت على زوجات السجناء أن واحدة من كل أربعة من زوجات الذين يقضون العقوبة لأول مرة لم تستمر علاقتهم بزوجاتهم، بينما واحدة من كل اثنتين من زوجات العائدين للجريمة قد انقطعت علاقاتهم بأزواجهن وقد قال ثلاثة من كل أربعة من زوجات المسجونين لأول مرة إنهن كن سعيدات في زيجاتهن. وقالت كل المبحوثات من زوجات السجناء ذوي الياقات البيضاء وأربعة من كل خمسة من

---

(١) محروس خليفة، رعاية المسجونين المفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٧م.

زوجات السجناء لأول مرة إنهن مستعدات للعودة لأزواجهن حتى وإن كان جرائم هؤلاء الأزواج هي جرائم قتل أو جرائم جنسية أما عينة الرجال المائة فقد أوضحت الدراسة أن كلهم كان واثقاً من العودة لزوجته، بل إن بعضهم قال: إن ظروف القبض عليه وظروف المحاكمة وإيداعهم السجن عملت على تقوية علاقته بزوجته. أما العلاقة الزوجية بين العائدين للجريمة وزوجاتهم ومحترفي الإجرام وزوجاتهم فقد توقف الأمر على درجة التوافق Harmonious بين السجين وزوجته قبل إلقاء القبض عليه وإيداعه السجن.. أما الحالة الوحيدة التي تنفصم فيها العلاقة الزوجية فهي العقوبة الطويلة المدة، وعقوبة مدى الحياة.

من ناحية أخرى فإنه بغض النظر عن طول مدة العقوبة فإن عدداً غير قليل من السجناء كانوا قلقين بشأن استمرار إخلاص زوجاتهم لهم كما عانى كل من الزوجات والأزواج السجناء من الإحباط الجنسي في أثناء قضاء العقوبة، ولكن لم تتوافر أدلة على أن ذلك قد ينتج عنه مشاكل نفسية لهم. وهنا فإن الشيء الذي لا يمكن تجاهله هو ما عانته أسر السجناء جراء سجن السجين، فغياب الآباء كان يحدث انفصالاً بين أعضاء أسرة السجين المودع بالسجن لمدة طويلة، كما عانى الأطفال وزوجات السجناء من حرمان عاطفي في معظم الأسر.

كما عانت معظم الأسر مشكلات مالية وقد أظهرت الدراسة أن ثلاثة من كل أربع زوجات من زوجات السجناء لأول مرة، وأربع زوجات من كل خمسة من زوجات السجناء العائدين يتلقين مساعدات حكومية، كما كان الكثير من زوجات السجناء يتلقين مساعدات من الأقارب والجمعيات الخيرية، وقد جعل ذلك ظروف بعض هذه الأسر أفضل من ظروفها قبل

إيداع الزوج السجن، وقد تبين أن واحداً من كل خمسة أزواج من السجناء لأول مرة، واثنين من كل خمسة من السجناء العائدين كانوا عاطلين عن العمل قبل إيداعهم السجن. ويذكر الباحث أنه لا يوجد سوى بحثين فقط تناولا وضع أطفال السجناء في بريطانيا بالدراسة، أجري أحدها عام ١٩٦١م بواسطة (مونجر) Monger، والآخر أجرى بواسطة مونجر أيضاً عام ١٩٨١م. وهذا البحث الأخير طبق على ١٠٢ من الأطفال من أبناء السجناء وهنا فقد وجدنا أن بعض الزوجات لم تخبر أطفالهن بأن آباءهم سجناء. بل قلن لهم إن آباءهم مسافرون خارج الدولة أو إن آباءهم مرضى بالمستشفيات البعيدة. أو إنهم يعملون بأماكن بعيدة. وقد تبين أن عدداً قليلاً من الأطفال تم خداعهم بهذا الكلام. بينما العدد الأكبر من الأطفال يلح على القيام بزيارة والده أينما كان. إلا أن وضع هذه الأسر لا يقارن بأي حال بالأسر التي يغيب آباؤها عنها لأسباب أخرى غير الإيداع بالسجن[1].

(1) Nigel Walker : Side Effects of Inscarceration, in Brit. J. Cimianol vol 23 January 1983. P 68.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية (تحليل البيانات)

٣ . الدراسة الميدانية (تحليل البينات)

٣ . ١ الخصائص الاجتماعية لأسر السجناء

٣ . ١ . ١ حجم أسر السجناء

يلعب حجم الأسرة دوراً مهماً في حياة الأسرة بشكل عام وكذلك فيما يواجهها من مشاكل، ولا شك أن حجم الأسرة يلعب الدور نفسه بالنسبة لأسر السجناء وفي هذا الصدد فقد كشفت الدراسة الميدانية في شأن حجم أسر السجناء عما يلي :

الجدول رقم (١) يوضح حجم أسر السجناء

حجم الأسرة	التكرار	النسبة
أسر مؤلفة من أقل من أربعة أشخاص	٢٣	١٩,١
أسرة مؤلفة من أربعة أشخاص إلى أقل من ستة	٣٢	٢٦,٦
أسر مؤلفة من ستة أشخاص إلى أقل من ثمانية	٢١	١٧,٦
أسر مؤلفة من ثمانية أشخاص لأقل من عشرة	٢١	١٧,٥
غير مبين	٢	١,٧
الجملة	١٢٠	٪١٠٠

توضح بيانات الجدول أن أسر السجناء تتميز بكبر حجمها بشكل عام حيث تبين أن ٢ , ٥٥ من أسر السجناء حجمها يزيد على ستة أشخاص كما يوضح الجدول أن هناك ٥ , ١٧٪ من إجمالي الأسر المبحوثة يزيد عدد أعضائها على عشرة أشخاص وليس من شك أن كبر حجم أسر النزلاء بهذا الشكل يعكس ضخامة المسؤولية التي تركها إيداع السجين بالسجن على أسرته وهو أمر لابد أن يراعى حين الحديث عن مشاكل أسر السجناء خاصة

وأن هناك عدداً من الدراسات قد وجدت أن احتمال أن تنتج الأسر الأكبر حجماً أبناء منحرفين هو احتمال أكثر توقعاً منه بين الأسر الأصغر حجماً[1]. ذلك في الظروف العادية، فما بالنا إذا غاب الأب أو العائل بالإيداع بالسجن.

٣ . ١ . ٢ مستوى الحي الذي تقيم به أسر السجناء

لقد ربط أدوين سذرلاند وكريسي بين مستوى الحي الذي يقيم فيه الفرد والأسرة من ناحية. وإقدامه على ارتكاب الجريمة من ناحية أخرى وذلك على أساس أن موقع الحي يحدد إلى درجة كبيرة نماذج السلوك التي يلاقيها الفرد فإذا كان المسكن يقع في منطقة يكثر فيها الانحراف فإن احتمال مواجهة الفرد، لكثير من النماذج الإجرامية يزيد بعكس ما إذا كان المسكن يقع في منطقة يقل فيها الانحراف وكذلك فإن الانتماء إلى طبقة دنيا اجتماعياً واقتصادياً قد يؤثر بدرجة كبيرة في أفكار الفرد ومدى تقبله للقيم الموجودة بالمجتمع. ذلك أن الحي قد يكون بيئة لثقافة انحرافية Delinquent Subcultures بمعنى أنه يكون بيئة لسلوك انحرافي تدعمه المعايير والقيم والبناء الاجتماعي الذي يسود بين جماعات الصغار[2] بجانب ذلك، فإن مستوى الحي له دلائل أخرى، حيث يشير إلى المستوى والوضع الاقتصادي والطبقي الذي ينتمي إليه الفرد[3].

وإذا كان هذا ما ذهب إليه أدوين سذرلاند وكريسي في الربط بين مستوى الحي والجريمة، فإن لمستوى الحي دلالة أخرى. فلقد ربط أوسكار

---

(1) Larry J. Siegel & Joseph J. Senna, op _ cit P249.

(2) David L. Sills (ed) International Encyclopedia of the social Sciences the Macmillan co, the Free Pres, New York, 1968, vol 4. P78.

(٣) محروس خليفة، مرجع سابق، ص ٨٢.

لويس بين مستوى الحي وثقافة الفقر مثلاً بما تتميز به هذه الثقافة من قلة فرص السعادة وكثرة استخدام العنف في المشاجرات واستخدام العنف الفيزيقي في تدريب الأطفال وتنشئتهم[1] وضرب الزوجات بجانب ما تتميز به من تصدع الأسر وتدني مستوى الدخل وغير ذلك وحيث إننا نبحث عن تأثير مستوى الحي بين أسر السجناء، فإننا نستطيع أن نبين ذلك الأثر في ضوء ما سبق باستعراض الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) يوضح مستوى الحي بين أسر السجناء

التكرار	العدد	النسبة
أسر تسكن حياً راقياً	١١	٩,٢
أسر تسكن حياً متوسط المستوى	٦٤	٥٣,٣
أسر تسكن حياً شعبياً	٤٣	٣٥,٨
أسر غير مبين مستوى الحي الذي تسكنه	٢	١,٧
المجموع	١٢٠	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢) أن ٨, ٣٥٪ من أسر السجناء يسكنون في أحياء شعبية في حين يسكن ٣, ٥٣ في أحياء متوسطة المستوى وأن ٢, ٩ من أسر السجناء يسكنون أحياء راقية والحقيقة أن هذه البيانات تشير إلى أمر غير عادي. حيث يتبين منها أن ٨, ٣٥٪ فقط من أسر السجناء يعيشون بأحياء شعبية، بينما يسكن ٥, ٦٢٪ من هذه الأسر بأحياء متوسطة أو راقية وهذه النتيجة تحتاج إلى تفسير. فإذا كنا نعلم أن انتشار الأمية وتدني مستوى الدخل وسيطرة ثقافة الفقر على الأحياء الشعبية كانت سبباً في الجريمة

(1) Peter townsend, Poverty in the United Kingdom, Allen Lone, Penguin books, 1979, P 65.

فكيف تفسر أن ٥ , ٦٢٪ من السجناء ينتمون إلى أسر تسكن حياً متوسطاً أو راقياً، من وجهة نظرنا يكمن تفسير ذلك في سرعة التغير الاجتماعي والثقافي مما أوجد ما يسمى بالفجوة أو الهوة الثقافية وما يرتبط بها من صراع ثقافي، وقيمي. وهو أمر نتوقع حدوثه بين سكان الأحياء الراقية والمتوسطة أكثر مما نتوقعه بين سكان الأحياء الشعبية الذين لا تساعدهم دخولهم على تغيير الجانب المادي من ثقافتهم بسرعة كبيرة تؤدي إلى لعب ما يسمى بالفجوة الثقافية دوراً كبيراً بينهم. وعلى كل حال فإننا وإن كنا قد أشرنا إلى وجهة نظرناً في هذا الأمر إلا أن الشيء الأهم هنا هو علاقة ذلك بالمشكلات التي تواجه أسر المبحوثين وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في تناولنا للعلاقة بين مستوى الحي والمشكلات التي تواجه أسر السجناء بعد قليل.

٣ .١ .٣ مستوى الدخل الشهري بين أسر السجناء

لا شك أن دخل الأسرة هو أحد المؤشرات الأساسية لمستوى المعيشة الذي تعيشه هذه الأسر وكذلك لتحديد الوضع الطبقي الذي تحتله هذه الأسر في المجتمع وقد قال سذرلاند: إن هناك كثيراً من الدراسات أوضحت أن المنحرفين البالغين والأحداث يتركزون في الطبقة الدنيا اقتصادياً ويقول أحد الباحثين «مع أن الفقر ليس مبرراً للجريمة كما أن الجريمة ليست مقترنة دائماً بذوي الدخل المنخفض إلا أنه في جميع بلدان العالم فإن البلدان ذات معدلات الفقر الأعلى تتميز بمعدلات الجريمة الأكثر ارتفاعاً(*)، وأنه كلما نقص معدل الفقر في المجتمع نقصت معدلات الجريمة فيه أيضاً»[1].

(*) نادراً ما يجد الباحث تفسيراً للكيفية التي يعمل بها الفقر على حدوث الجريمة. ومن التفسيرات النادرة هنا ذلك التفسير الذي قدمه عالمنا العربي الدلجي وهو نفس ما تردد عند أوسكارلويس . حيث يفسر هذان الباحثان العلاقة بين الفقر والانحراف والجريمة بالقول: إن الفقر يرتبط بخصائص في شخصية الفقراء منها==

ونحن من جانبنا قد تابعنا مستوى الدخل بين أسر السجناء وقد كشفت الدراسة الميدانية ما يلي :

الجدول رقم (٣) يوضح مستوى الدخل الشهري بين أسر السجناء

الفئة	العدد	النسبة
أسر يقل دخلها عن ألفي ريال	٥٠	٤١,٧
أسر دخلها من ألفين إلى أقل من ٤٠٠٠ ريال	٢٧	٢٢,٥
أسر دخلها من أربعة إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	٣٦	٣٠,٠
أسر دخلها من ستة إلى أقل من ٨٠٠٠ آلاف ريال	٢	١,٧
أسر دخلها أكثر من ٨٠٠٠ ريال	٥	٤,١
المجموع	١٢٠	٪١٠٠

وتوضح بيانات الجدول السابق أن نسبة الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ألفي ريال قد بلغت ٤١,٧٪ وتشير هذه النسبة إلى صدق المقولة التي تربط بين الفقر والانحراف والجريمة وهو القول الذي ذهب إليه سذرلاند، وهي الحقيقة التي توصل إليها (أوجيزان)، حيث وجد أن هناك علاقة ذات دلالة بين الفقر والجريمة وذلك في مقارنة للجريمة في اثنتين وتسعين مدينة. كما وجد موريس في إحدى المدن البريطانية معدل ارتباط قدره (٧٤٪) بين

== الضيق والغضب، الإحساس الدائم بالقهر والإكراه، سوء الأخلاق، الحقد والحسد، الهامشية .

انظر كتابنا : علم الاجتماع الاقتصادي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م ، ص ١٤٩ وما بعدها.

(1) Steven R. Donziger (ed) the real war on Crime, the Report of the national crime of Justic commission Library of Congers. 1996, P14.

معدل نسبة الانحراف والنسبة المئوية للمنازل المزدحمة[1] ولعله مما يؤكد صدق ما انتهى إليه الباحثون من تأكيد علاقة الفقر - بدلالة انخفاض مستوى الدخل - بالانحراف والجريمة ما توضحه بيانات الجدول. حيث توضح بيانات الجدول انخفاض نسبة أسر السجناء الذين يزيد دخلهم على ستة آلاف ريال حيث بلغ عدد هذه الأسر ٧ أسر يمثلون ٨,٥٪ من إجمالي العينة.

ولكن ثمة ما يحتاج إلى تفسير أكثر في بيانات هذا الجدول، حيث وجدنا ٣٦ أسرة من أسر السجناء يتراوح دخلها بين ٤٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ريال، وهذه نسبة كبيرة من الأسر متوسطي الدخل وهذه النتيجة تستدعي مراجعة العلاقة بين متوسطي الدخل والانحراف في المجتمع وهو تساءل تطرحه هذه الدراسة.

٣ .٢ المشكلات التي تواجه أسر السجناء ومحدداتها

٣ .٢ .١ المشكلات التي تواجه الأسرة

نعالج فيما يلي أنواع المشكلات التي تواجه أسر السجناء ثم نتابع محدداتها وذلك على النحو التالي:

سبق أن أوضحنا أن التراث يحفل بعدد من المشكلات التي أكد الباحثون أن أسر السجناء تواجهها، حيث أوضح الباحثون أن أسر السجناء تواجه عدداً من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية وهنا نتساءل. هل تعاني الأسر المبحوثة ما ذهب إليه الباحثون نفسه من مشاكل. وما هي أنواع المشكلات التي تعانيها هذه الأسر.

---

(١) عبد الله غانم: علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص ٥٤.

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن إجابة محددة لهذه التساؤلات يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (٤) يوضح نوع المشكلات التي تواجهها الأسر

النوع	العدد	النسبة
أسر تواجه مشكلات اجتماعية	٦٦	٣٦,٥
أسر تواجه مشكلات اقتصادية	٨٩	٤٩
أسر تواجه مشكلات نفسية	١	٠,٥
أسر تواجه مشكلات صحية	٢	١,٠٠
أسر لا تواجه مشاكل	٢١	١٢,٠٠
غير مبين	٢	١,٠٠
المجموع	١٨١(*)	١٠٠٪

(*) هناك أسر تعاني نوعاً واحداً من المشاكل.

يوضح الجدول أن أكثر المشاكل شيوعاً بين أسر السجناء هي المشاكل الاقتصادية، حيث قال ٤٩٪ من إجمالي عينة البحث من الأسر إنهم يعانون مشاكل اقتصادية تتمثل في انقطاع الدخل وانخفاض مستوى المعيشة.

وتمثل المشاكل الاجتماعية المرتبة الثانية بين أسر السجناء، حيث قال ٣٦,٥٪ من أسر السجناء إنهم يعانون مشاكل اجتماعية مثل الطلاق، والهجر بين الزوجين وتشرد وانحراف الأبناء وغيره وهو ما سنتناوله بالتفصيل بعد قليل.

ويوضح الجدول أن المشكلات النفسية والصحية التي تواجهها أسر السجناء لا تكاد تذكر فهي ممثلة بنسبة ٠,٥٪، ١,٠٪ على التوالي ولعل توفير الدولة للخدمات الصحية للمواطنين يلعب دوراً هنا. كما أن للدين دوراً قوياً في تجنب أبنائه بما فيهم السجناء وأسرهم الأمراض النفسية.

ويوضح الجدول أن ٢١ أسرة من أسر السجناء ١٢٪ لا يعانون أية مشاكل.

٣ .٢ .٢ محددات المشكلات التي تواجه أسر السجناء

علينا أن نقوم في هذا التقديم بالإجابة على التساؤل التالي. ماذا نعني «بالمحددات» التي تحدد المشكلات التي تواجه أسر السجناء ؟

نعني بالمحددات مجموعة المتغيرات المختلفة التي تحدد ما إذا كان إيداع السجين يرتب مشكلات لأسرته، وكذلك تلك المتغيرات التي تحدد حجم المشكلات التي تواجهها هذه الأسر التي تحدد في الوقت نفسه مدى تأثير هذه المشكلات في هذه الأسر. وذلك انطلاقاً من افتراض نتبناه في هذا البحث وهذا الفرض يقول : إن ما تواجهه أسر السجناء من مشكلات ناجمة عن إيداع أحد أفرادها السجن يختلف من أسرة إلى أخرى وكذلك فإن تأثير المشكلات الناجم عن إيداع أحد أفراد أسرة السجين السجن يختلف أيضاً من أسرة إلى أخرى. وأن حجم المشكلات ومدى تأثيرها في هذه الأسر يرتبط بمتغيرات أسميتها في هذا البحث « محددات» وأن أهم هذه المحددات هي :

- الخصائص الاجتماعية لأسرة السجين.
- مركز السجين بالأسرة.
- نوع الجريمة.
- مدة العقوبة.

وسنتابع فيما يلي توضيح طبيعة هذه النقطة بمتابعة العلاقة بين كل متغير من هذه المتغيرات (محدد) بالمشكلات التي تواجهها أسر السجناء وذلك على النحو التالي :

أولاً : الخصائص الاجتماعية لأسر السجناء وعلاقتها بالمشكلات التي تواجهها هذه الأسر

لقد افترضنا أن طبيعة المشكلات التي تواجهها أسر السجناء وكذلك تأثير هذه المشكلات على أسرة السجين يرتبط ويتحدد بالخصائص الاجتماعية لهذه الأسر. وتوضيحاً لهذا الفرض نتابع علاقة المشكلات التي تواجهها أسر السجناء بخصائص أسر السجناء التالية :

١ ـ العلاقة بين حجم الأسرة والمشكلات التي تواجهها أسر السجناء

يعد حجم أسرة السجين مؤشراً مهماً ينبيء باحتياجات الأسرة ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية.. وكذلك بقدر المسؤولية الملقاة على عاتق رب الأسرة وهي المسؤولية التي تبحث عمن يحمل أعباءها بعد إيداع الأب أو الزوج السجن ولذلك فإن متابعة حجم أسرة السجين تعد مؤشراً مهماً لما يواجه أسر السجناء من مشاكل. وهنا فقد كشفت الدراسة الميدانية للعلاقة بين حجم أسر السجناء وما تواجهه هذه الأسر من مشاكل عما يلي :

أ ـ حجم الأسرة وعلاقته بالمشكلات الاجتماعية في أسر السجناء

كشفت دراسة العلاقة بين حجم الأسرة والمشكلات الاجتماعية التي تواجهها أسر السجناء عما يلي :

الجدول رقم (٥) يوضح العلاقة بين حجم أسر السجناء
والمشكلات الاجتماعية التي تواجهها هذه الأسر

نوع المشكلات الاجتماعية / حجم الأسرة	طـلاق		هجر الزوجة		انحراف الأبناء		تشرد الأبناء		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أسرة مؤلفة من أقل من أربعة	٤	٤٤,٥	٨	٣٣,٣	٢	١٣,٣	٣	١٦,٧	١٧	٢٦
من أربعة إلى أقل من ستة أشخاص	١	١١,١	٣	١٢,٥	٢	١٣,٣	٥	٢٧,٧	١١	١٧
من ستة إلى أقل من ٨ أشخاص	-	-	٦	٢٥,٠	٥	٣٣,٤	٤	٢٢,٢	١٥	٢٣
من ٨ إلى أقل من ١٠ أشخاص	١	١١,١	٤	١٦,٧	٢	١٣,٣	٢	١١,٢	٩	١٣
أكثر من عشرة أشخاص	٣	٣٣,٣	٣	١٢,٥	٤	٢٦,٧	٤	٢٢,٢	١٤	٢١
الإجمالي	٩	١٠٠	٢٤	١٠٠	١٥	١٠٠	١٨	١٠٠	٦٦	١٠٠

تكشف بيانات الجدول السابق أن إجمالي الحالات التي واجهت فيها أسر السجناء مشكلات اجتماعية قد بلغ ٦٦ حالة. وهذه تمثل ٥٥٪ من إجمالي الأسر المبحوثة. ومعنى ذلك أن أكثر من نصف أسر السجناء قد واجهت مشكلات اجتماعية ولا شك أن ذلك يدعو إلى التنبه لهذه الحقيقة عند تصميم برامج رعاية أسر السجناء أما عن نوع المشكلات الاجتماعية التي واجهت أسر السجناء، فقد كشفت الدراسة عما يلي :

التفكك الأسري

كشفت الدراسة عن حدوث تفكك في أسر السجناء حيث حدثت حالات طلاق وهجر لبيت الزوجية فلماذا يحدث ذلك وما معنى تفكك أسرة السجين وما دلالته. هذا ما نوضحه فيما يلي :

يرتبط مفهوم التفكك الأسري بمفهوم أكبر هو التفكك الاجتماعي. ورغم تساؤل البعض عما إذا كان التفكك الاجتماعي هو عملية اجتماعية

أم حالة اجتماعية[1]. فإن واقع الأمر يكشف أن هاتين الرؤيتين هما وجهان لعملة واحدة، فعندما تواجه الوحدة الاجتماعية ـ وهي الأسرة في بحثنا هذاـ إيداع أحد أفرادها السجن يترتب على ذلك عدد من المشكلات التي لا تستطيع الأسرة التكيف معه، امما يتيح الفرصة أمام (عمليات التفكك) متمثلة في تناقض وصراع في الأدوار الاجتماعية. وضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره وانهيار الجماعات (الأسرة في بحثنا) وسوء أدائها لوظائفها. ومن ثم انتهاء الوحدة الاجتماعية إلى (حالة التفكك الاجتماعي) وهي حالة تتميز باضطراب في البناء، حيث تتقوض دعائم الوحدة الاجتماعية ـ الأسرة في بحثنا هذا ـ وينعدم التكامل فيها، ويتسرب الخلل والفساد إلى العلاقات بين أفرادها ويؤدي ذلك بالطبع إلى قصور في أداء الوحدة الاجتماعية في أدائها لوظائفها.. وتساير وجهة نظرنا هذه تماماً تعريف فير شايلد لمصطلح التفكك الاجتماعي بأنه «أي اضطراب، أو انشقاق، أو صراع، أو افتقار إلى الإجماع، يحدث في نطاق جماعة من الجماعات أو في مجتمع من المجتمعات، ويؤثر في العادات الاجتماعية والسلوكية المقررة أو في النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداء وظيفياً منسجماً نسبياً»[2].

ومن هذا التعريف يتضح أن محور التفكك هو اضطراب في التنظيم وقصور في الأداء الوظيفي[3].

---

(١) محمد عارف : الجريمة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٤٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٢٦.

ولقد أوضح الباحث أن كلاً من عمليات التفكك الاجتماعي وما تؤدي إليه من اضطرابات تميز الوحدة الاجتماعية التي تمر بحالات تفكك اجتماعي قد ميزت أسر السجناء. فقد كشفت الدراسة عن حدوث تفكك في أسر السجناء حيث وقعت حالات طلاق، وحالات هجر لبيت الزوجية، وحالات انحراف وتشرد أبناء في هذه الأسر. وهذا ما يوضحه الجدول السابق وما نناقشه فيما يلي :

حجم الأسرة ومشكلة الطلاق في أسر السجناء

يوضح الجدول السابق أنه قد وقعت تسع حالات طلاق في أسر السجناء ومعنى ذلك أن الطلاق قد بلغت نسبته ١٤٪ من إجمالي المشكلات الاجتماعية التي واجهتها أسر السجناء.

يوضح الجدول أن أكبر نسبة طلاق قد وقعت بين الأسر الأقل حجماً حيث وجدنا أن ٥ , ٤٤ من حالات الطلاق بأسر السجناء قد وقعت في الأسر المؤلفة من أقل من أربعة أشخاص ولعل ذلك مرجعه أن صغر الحجم يرتبط بحداثة قيام الأسرة وعدم ترسيخ وتوطيد العلاقات بين أفرادها، مما يجعل حدوث الطلاق أكثر احتمالاً منه في الأسر الأكبر حجماً التي تكون عادة أطول عمراً، حيث يرتبط زيادة العدد بطول عمر الأسرة بالطبع وترسيخ العلاقات بين أعضائها وخاصة بين الزوجين.

ويلاحظ أيضاً أنه قد تساوت نسبة حدوث الطلاق في الأسر المؤلفة من أربعة أشخاص إلى أقل من ستة أشخاص، والأسر المؤلفة من ثمانية أشخاص إلى أقل من عشرة أشخاص، حيث بلغت نسبة الطلاق في هذه الأسر ١ , ١١٪.

ولم يحدث حالات طلاق في الأسر المؤلفة من ثمانية إلى أقل من عشرة أشخاص ويرتبط ذلك من وجهة نظرنا بطول عمر مثل هذه الأسر وتوطد العلاقات بين الزوجين بجانب أن ذلك نفسه يعني تقدم الزوجين في العمر ومن ثم يصبح الطلاق بحثاً عن زوج آخر غير وارد. ونستخلص من هذه المعطيات ما نسميه بالطلاق الطرفي، حيث يمكن أن نرى بيان الأسرة في شكل متصل، فإن الطلاق يزداد احتماله في طرف المتصل الأول ويقل كلما اتجهنا نحو الطرف الأخير. حيث وجدنا أن نصيب الأسر المؤلفة من أكثر من عشرة أشخاص من الطلاق ٣, ٣٣٪ من إجمالي حدوث حالات الطلاق بين عينة البحث.

حجم الأسرة ومشكلة هجر منزل الزوجية

كشفت الدراسة أنه قد حدثت ٢٤ حالة هجر من جانب الزوجة لمنزل الزوجية وعودتها إلى عائلتها ومعنى ذلك أن هجر الزوجة لبيت الزوجية وتركها لهذا البيت يمثل ٤, ٣٦٪ من إجمالي المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء وهي نسبة كبيرة تدلل على قدر كبير من التفكك والتصدع الأسري.. سجن الزوج.

توضح بيانات الجدول أن أكثر حالات هجر الزوجة قد وقعت في الأسر الأقل حجماً حيث تبين بيانات الجدول أن ٣, ٣٣٪ من حالات الهجر هذه حدثت في الأسر المؤلفة من أقل من أربعة أشخاص. مما ينبئ بوجود علاقة قوية بين صغر حجم الأسرة وحدوث حالات الهجر وهو ما وجدناه نفسه عند تناولنا لمشكلة الطلاق بين أسر السجناء. ولذا فإننا نرى أن التفسير نفسه الذي سقناه لزيادة نسبة الطلاق بين الأسر الأقل حجماً من أسر السجناء يناسب تفسير حدوث حالات الهجر الكبيرة بين هذه الأسر، حيث نرى أن

صغر حجم الأسرة يرتبط بقصر عمر الأسرة، ومن ثم عدم تجذر العلاقة بين أطرافها وخاصة بين الزوجين، مما يسهل هجر الزوجة لمنزل الزوجية على أثر إيداع زوجها السجن.

وقد احتلت الأسر المؤلفة من ستة أشخاص إلى أقل من ثمانية أشخاص المرتبة الثانية بين لأسر التي وقعت بها مشكلة هجر الزوجة لبيتها وعودتها إلى عائلتها. حيث بلغت حالات هجر الزوجة فيها ٦ حالات بنسبة ٢٥٪ من إجمالي حالات هجر الزوجات البالغ عددها ٢٤ حالة بين أسر السجناء موضع البحث.

إن أقل نسبة هجر الزوجات لبيت الزوجية نجده بين الأسر البالغ حجمها أكثر من عشرة أشخاص من [٣ حالات يمثلن ٥ , ١٢٪] وكذلك بين الأسر التي حجمها من أربعة أشخاص [٣ حالات أي ٥ , ١٢٪] ويؤكد ذلك أن ثمة علاقة بين كبر حجم الأسرة وحدوث حالات هجر زوجات السجناء لبيوتهن.

ثمة نقطة أخرى تتطلب تفسيراً أكثر تحديداً تتمثل فيما وجدناه بالجدول حيث تبين أن هناك ٦ حالات هجر زوجات بين الأسر التي يبلغ حجمها من ستة إلى ثمانية أشخاص برغم كبر حجم هذه الأسر ـ نسبياً على الأقل ـ إلا أن ذلك لم يحل دون وقوع ٢٥٪ من إجمالي حالات هجر الزوجات في هذه الأسر، وهو أمر يستوجب دراسة أكثر عمقاً لتوضيح الأسباب التي تؤدي إلى هجر زوجات السجناء لبيوت الزوجية.

إن هجر الزوجات لبيت الزوجية في أسر السجناء ليس مجرد مشكلة تواجه أسر السجناء، بل إن لهذه المشكلة وجهاً آخراً، فكثيراً ماتقترن بانفصال الأبناء عن الأم والأب معاً. حيث تذهب الزوجة إلى بيت أهلها

تاركة الأبناء لأقارب الأب وهذا يعني فقدان الأبناء لما يحتاجون إليه من دفء وعلاقات لصيقة وإشراف من والديهم وهو أمر أكد الباحثون ارتباطه بانحراف الأبناء.

حجم الأسرة ومشكلة انحراف الأبناء

لقد أكد الباحثون أن الأبناء الذين يفتقدون العلاقات اللصيقة بالآباء والأمهات أكثر احتمالاً للانغماس في الجريمة من أولئك الذين لا يفتقدون هذه العلاقات وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن العلاقة اللصيقة بالأمهات هي التي تقاوم الأفعال الانحرافية من جانب الأبناء في حين أشار البعض الآخر إلى أن العلاقة بين الأبوين هي الأساس في تلك المقاومة. وعموماً فقد أكدت العديد من الجهود البحثية العلاقة بين الوالدين وانحراف الأبناء. فقد أكد كندي هانسون أنه كلما بعدت المسافة بين الآباء والأبناء كان احتمال انحراف الأبناء أكبر وأكد الحقيقة نفسها كل من ريتشارد سميث وجيمس والترز اللذين أوضحا أن الفرق بين عينة من المنحرفين الجانحين وعينة من غير الجانحين تمثل في افتقاد الحب والدفء العائلي، والعلاقة السطحية بالآباء، والعلاقة العميقة بالأمهات، وتصدع الأسرة[1]. وفي دراستنا توضح بيانات الجدول أنه قد وقعت ١٥ حالة انحراف الأبناء بين أسر السجناء موضع البحث وهؤلاء يمثلون ٢٢,٧٪ من إجمالي حالات أسر السجناء التي واجهت مشكلات اجتماعية على أثر إيداع أحد أعضائها السجن. أما عن علاقة انحراف الأبناء بين أسر السجناء بحجم هذه الأسر فقد أكد الباحثون أن حجم الأسرة يعد عاملاً مهماً في انحراف الأبناء[2]. وتوضح متابعة علاقة حجم أسر البحث بانحراف الأبناء في هذه الأسر ما يلي :

(1) Larry siegel & Joseph senna, op _ cit, P245.
(2) Ibid. P 247.

أن أكثر حالات انحراف الأبناء قد وقعت بين الأسر المؤلفة من ستة إلى أقل من ثمانية أشخاص، حيث وقعت ٥ حالات انحراف بين أبناء هذه الأسر أي أن ٤ , ٣٣٪ من إجمالي حالات انحراف الأبناء بين عينة البحث قد وقعت بين الأسر المؤلفة من ستة إلى ثمانية أشخاص.

ويوضح الجدول أن الأسر المؤلفة من أكثر من عشرة أشخاص احتلت المركز الثاني بين الأسر التي حدث بها انحراف أبناء ، حيث حدثت أربع حالات انحراف بين أبناء هذه الأسر أي ٧ , ٢٦٪ من إجمالي الحالات التي حدث بها انحراف أبناء بين أسر السجناء البالغ عددها ١٨ حالة.

ويوضح الجدول أن هناك حالتين وقع فيها انحراف أبناء (٣ , ١٣٪) بين الأسر المؤلفة من أربعة أشخاص إلى أقل من ستة أشخاص، وكذلك هناك حالتان وقع فيها انحراف أبناء (٣ , ١٣٪) بين الأسر المؤلفة من ٨ إلى أقل من عشرة أشخاص، وكذلك وقعت حالتان لانحراف الأبناء (٣ , ١٣٪) بين الأسر المؤلفة من أقل من أربعة أشخاص.

بشكل عام يمكن القول: إن بيانات الجدول تكشف أن ثمة علاقة مطردة بين كبر حجم العائلة وانحراف الأبناء في أسر السجناء وتتفق هذه النتيجة مع ما كشف عنه عدد من الدراسات التي أكدت أن احتمال أن تنتج الأسر أبناء منحرفين يزداد بين الأسر الكبيرة الحجم عنه بين الأسر الصغيرة الحجم، وأن المولودين الأول والأواخر في الأسرة يكون انحرافهم أقل احتمالاً بالمقارنة بالأطفال المولودين في وسط سلسلة إنجاب الأسرة ومع ذلك فهناك من يقول: إن علاقة معدلات المواليد وكبر حجم الأسرة بانحراف الأبناء علاقة معقدة وما زالت غير مؤكدة من حيث واقعيتها واتجاهها[1].

(1) Larry J, Siegel & Joseph, Senna, op _cit, P 249.

ويوضح الجدول أيضاً أنه قد حدث تشرد بين أبناء عدد من أسر السجناء وقد تبين أنه قد وقعت حالات تشرد بين الأبناء في ١٨ أسرة يمثلون ٣ , ٢٧٪ من إجمالي الأسر التي وقعت بها مشكلات اجتماعية البالغ عددها ٦٦ أسرة، أما عن طبيعة علاقة حالات التشرد بين أبناء هذه الأسر من ناحية بحجم أسر السجناء من ناحية أخرى، فإن الجدول يكشف عما يلي :

أوضح الجدول أن أقل أسر السجناء تعرضاً لتشرد الأبناء هي الأسر المؤلفة من ٨ إلى عشرة أشخاص، حيث حدث بها حالتان فقط من حالات تشرد الأبناء تمثل (٢ , ١١٪) من إجمالي الحالات التي حدث بها تشرد بين الأبناء في عينة البحث.

إن أكبر الأسر التي حدث تشرد بين أبنائها هي الأسر المؤلفة من أربعة إلى ستة أشخاص، حيث بلغ عدد هذه الأسر خمس أسر، وهؤلاء يمثلون ٧ , ٢٧٪ من إجمالي حالات الأسر التي حدث بها تشرد أبناء البالغ عددها ١٨ أسرة.

وثمة تماثل بين عدة مجموعات أخرى من الأسر التي حدث بها تشرد بين الأبناء وذلك في مجموعات الأسر المؤلفة من ستة إلى أقل من ثمانية أشخاص. وكذلك في الأسر المؤلفة من أكثر من عشرة أشخاص، حيث بلغ عدد هذه الأسر ٤ حالات في المجموعتين بنسبة ٥ , ٢٢٪ لكل منهما.

ب ـ حجم الأسرة والمشكلات الاقتصادية بأسر السجناء

لقد ربط الباحثون في علم الجريمة دائماً بين حجم الأسرة الكبير والانحراف والجريمة أيضاً، وأرجعوا ذلك إلى عدم كفاية الموارد الاقتصادية

المتاحة لسد احتياجات مثل هذا النوع من الأسر. وعدم قدرة الآباء على توفير الموارد المطلوبة لكل فرد من أفراد هذه الأسر الكبيرة الحجم[1].

ولكننا هنا لا نبحث العلاقة بين حجم الأسرة والجريمة أو الانحراف. ولكننا نبحث في تأثير سجن أحد أعضاء الأسرة في اقتصاديات الأسرة وعلاقة ذلك بحجم هذه الأسرة وفي هذا الصدد فإنه من المعروف أن لحجم الأسرة علاقة كبيرة بالمتطلبات الاقتصادية اللازمة لسد احتياجات هذه الأسر. ويعد غياب العائل أو حتى الابن أو الزوجة التي تسهم بنصيب في دخل الأسرة مصدر عجز يصيب ميزانية الأسرة ويرتب الكثير من المشكلات الاقتصادية، ولكن ثمة احتمالاً بألا يرتب غياب السجين آثاراً سيئة ومشاكل اقتصادية لأسرته حال كونه لم يكن مصدراً يسهم في دخل هذه الأسر، ولم يكن عائلاً لها أو كان لدى هذه الأسرة مورداً مالياً ضخماً منتظماً لم يتأثر بسجن أحد أعضائها.

وإزاء هذه الاحتمالات فقد قمنا ببحث المشاكل الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء في عينة البحث في علاقتها بحجم الأسرة وقد تبين في هذا الصدد ما يلي :

الجدول رقم (٦) يوضح الأسر التي تواجه مشكلات اقتصادية في عينة البحث

الفئة	العدد	النسبة
أسر تواجه مشاكل اقتصادية.	٨٩	٧٤
أسر لم تواجه مشاكل اقتصادية	٣١	٢٦
المجموع	١٢٠	٪١٠٠

(1) Larry Siegel & Joseph J Senna op- cit, P249.

رغم أن الجدول يوضح أن نسبة كبيرة من أسر السجناء المبحوثين تعاني مشاكل اقتصادية، حيث أوضح الجدول أن ٧٤٪ من هذه الأسر قد واجهت مشاكل اقتصادية بعد إيداع أحد أعضائها السجن إلا أن دراسة العلاقة بين المشكلات الاقتصادية التي تواجهها أسر السجناء من ناحية وحجم هذه الأسر من ناحية أخرى قد أوضحت أن هناك تبايناً في اختلاف هذه المشكلات بحسب اختلاف حجم الأسرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٧) يوضح علاقة حجم الأسرة بالمشكلات الاقتصادية التي تعانيها أسر السجناء

نوع المشكلات الاقتصادية / حجم الأسرة	طلاق		تشرد الأبناء		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أسرة مؤلفة من أقل من أربعة	١٨	٢٦,٤	٤	٢٠	٢٢	٢٤,٧
من أربعة إلى أقل من ستة أشخاص	١٧	٢٤,٦	٦	٣٠	٢٣	٢٥,٨
من ستة إلى أقل من ٨ أشخاص	١٣	١٨,٨	٢	١٠	١٥	١٦,٨
من ٨ إلى أقل من ١٠ أشخاص	١٢	١٧,٤	١	٥,٠	١٣	١٤,٧
أكثر من عشرة أشخاص	٩	١٣	٧	٣٥	١٦	١٨
الإجمالي	٦٩	١٠٠	٢٠	١٠٠	٨٩	١٠٠

يكشف الجدول عن مفارقة منطقية وإن كانت تبدو غريبة للوهلة الأولى ذلك أن الجدول يوضح ما يلي:

تواجه ٦٩ أسرة من أسر النزلاء مشكلة انقطاع الدخل الشهري بعد إيداع أحد أعضائها السجن. وهؤلاء يمثلون ٧٧,٥٪ من إجمالي الأسر التي تواجه مشاكل اقتصادية بسبب إيداع أحد أعضائها السجن، ولعل مرجع ذلك هو أنه في ٨٦ أسرة من الأسر المبحوثة كان السجين فيها هو الأب أو

الزوج، ومن المعروف أن هذين هما العائل الأساسي ومصدر الدخل الرئيسي للأسرة.

تعاني ٢٠ أسرة من الأسر المبحوثة يمثلون ٢٢,٥٪ من إجمالي الأسر التي تعاني مشاكل اقتصادية من مشكلة اقتصادية أخرى تتمثل في انخفاض مستوى المعيشة، حيث لم ينقطع الدخل تماماً بالنسبة لهذه المجموعة من الأسر ولكن انخفض مستوى المعيشة بين أعضائها.

أما عن العلاقة بين حجم الأسرة والمشكلات الاقتصادية التي تعانيها أسر السجناء فإن الجدول السابق يكشف عما يلي :

هناك علاقة عكسية بين حجم الأسرة ودرجة معاناتها من مشكلة انقطاع الدخل، حيث يلاحظ في الجدول تناقص نسبة الأسر التي تعاني هذه المشكلة بتزايد حجم هذه الأسر ويلاحظ القارئ أن هذا التناقص كان منتظماً ومتزايداً ٢٦,٢٪، ٢٤,٦٪، ١٨,٨٪، ١٧,٤٪، ١٣,٠٪ على التوالي في الأسر الأقل من أربعة أشخاص، والأسر الأقل من ستة أشخاص، فالأقل من ثمانية أشخاص، فالأقل من عشرة أشخاص فالأكثر من عشرة أشخاص على التوالي ولعل مرجع ذلك هو تنوع مصادر الدخل في الأسر الأكبر حجماً باشتغال المزيد من الأبناء في هذا النوع من الأسر.

ويكشف الجدول أيضاً عن علاقة عكسية منتظمة بين حجم الأسرة ومشكلة انخفاض مستوى المعيشة التي تواجهها أسر السجناء ويبدو هذا في ثلاث فئات، حيث تنخفض نسبة الأسر التي تعاني هذه المشكلة في الفئات الأسرية ٢ و ٣ و ٤ من الجدول إلا أن الجدول يكشف زيادة كبيرة في نسبة الأسر من الفئة الخامسة والأسر المكونة من عشرة أشخاص التي تعاني مشكلة انخفاض مستوى المعيشة (٣٥٪) ومع ذلك فهذا أمر منطقي فالأسرة

الكبيرة جداً لابد أن تواجه مثل هذه المشكلة بغض النظر عن سجن عائلها أو أحد مصادر دخلها ويكفي هنا أن نذكر أن أحد المبحوثين قال: إن أسرته مؤلفة من ٣٦ شخصاً وأفاد آخر أن أسرته مؤلفة من ٢٢ شخصاً فهل يمكن ألا تعاني مثل هذه الأسر الكبيرة الحجم نقصاً في الدخل.

جـ ـ حجم الأسرة والمشكلات النفسية في أسر السجناء

أشارت الدراسات التي أشرنا إليها في الإطار النظري من هذا البحث إلى أن أسر السجناء تعاني عادة مشكلات نفسية تصيب بعض أفرادها.

ولكن دراستنا تكشف أن مثل هذا الزعم ليس صحيحاً تماماً. ذلك أنه من بين ١٢٠ أسرة هي عينة البحث في هذه الدراسة لم يقل سوى حالة واحدة: إنها واجهت مشكلة نفسية، ويعادل هذا ٠٨ , ٠٪ وهي نسبة لا يمكن القول معها بوجود مشكلة نفسية تواجه أسر النزلاء. وعموماً فإن هذه الحالة قد وجدت في الأسر المؤلفة من أربعة إلى أقل من ستة أشخاص.

ولعل سبب عدم وضوح مثل هذه المشكلة في بحثنا هذا هو أن هذا البحث أجري على عينة مؤلفة من أسر السجناء وليس من السجناء أنفسهم (الذين يبالغون عادة فيما لحق بأسرهم بتأثير إيداعهم السجون). وذلك على عكس معظم الدراسات التي تبحث مشكلات أسر السجناء، حيث إن معظم هذه الدراسات تقتصر على عينة من السجناء أنفسهم.

حجم الأسرة والمشكلات الصحية

سبق أن أشرنا إلى أن البعض قد أشار إلى أن أسر النزلاء قد تواجه مشاكل صحية، نتيجة نقص الرعاية الصحية سواء بسبب غياب العائل الذي أودع السجن أو بسبب نقص الدخل الذي يترتب على انقطاع أجر السجين

ومن ثم حرمان الأسرة من دخل كان يمكن الإنفاق منه على الرعاية الصحية في أسر السجناء وفي هذا الصدد فقد تبين أن هناك أسرتين فقط قالتا: إنها تواجه مشاكل صحية بعد إيداع السجين السجن، ويمثل هؤلاء نسبة ٦ , ١٪ من إجمالي أسر عينة البحث. ومن هنا فإن القول بوجود مشاكل صحية تترتب على سجن السجين في أسرته أمر يحتاج إلى مراجعة وهو أمر غير مؤكد ولا يستحق اهتمام الباحثين. ومن الجدير بالذكر أن هاتين الأسرتين اللتين قالتا بمواجهتهما لمشاكل صحية تقع في الفئة الأسرية المؤلفة من ٨ـ ١٠ أشخاص والفئة الأسرية المؤلفة من أكثر من عشرة أشخاص، ويبدو أن بعض البحوث التي وجهت اهتماماً لهذه المشكلة أكدت ذلك أيضاً، حيث ذكرت إحدى الدراسات أن ٥ , ٨٢٪ من المبحوثين قد نفوا حدوث تدهور صحي وانتشار الأمراض في أسرهم بعد إيداعهم السجن[1].

٢ ـ العلاقة بين مركز السجين بالأسرة والمشكلات التي تواجهها أسر السجناء

نعني بمركز السجين بالأسرة الوضع الأسري للسجين أو المركز الذي يشغله السجين في الأسرة حيث يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة وإلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين.

وحيث يرتبط مفهوم المركز بمفهوم الدور وحيث إن الدور الاجتماعي هو عبارة عن السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة وهو الجانب الديناميي لمركز الفرد في الجماعة[2] فإن متابعة مركز السجين في أسرته في علاقته

(١) ناجي محمد هلال، مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٢) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧م، ص٣٥.

بالمشاكل التي تواجهها هذه الأسرة يعد مبحثاً مهماً عند دراسته مشاكل أسر السجناء، فغياب السجين معناه غياب دوره في الأسرة، ومن ثم فإن المركز الذي يشغله فيها يحدد أهمية غياب هذا الدور الذي غاب صاحبه عن الأسرة بعد إيداع السجين السجن. ويتم ذلك من خلال متابعة طبيعة عضوية السجين في أسرته من حيث هو أب أو زوج أو أم أو أخ أو أخت وهكذا، حيث إن لكل من هذه المراكز دوراً مختلفاً عن الآخر ومن ثم أثراً مختلفاً يترتب على غياب هذا الدور عن الأسرة بإيداع السجين السجن ويتطلب ذلك متابعة البيانات التالية:

- **مركز السجناء بأسرهم**

الجدول رقم (٨) يوضح مركز السجناء بالأسر المبحوثة

الفئة	العدد	النسبة
أب	٤٣	٣٤,١
زوج	٢٤	١٩,٠
زوجة	١	٠,٨
ابن أو ابنة	١٠	٧,٩
أخ	٣٨	٣٠,١
أخرى	٤	٣,٢
غير مبين	٦	٤,٩
الإجمالي	١٢٦(*)	١٠٠٪

(*) هناك ٦ حالات لها أكثر من قريب مودع بالسجن.

توضح بيانات الجدول الذي حدد فيه المبحوثون درجة قرابة السجناء لأسرهم أن النسبة الكبرى من السجناء هم آباء في أسرهم، حيث بلغ عدد

هؤلاء ٤٣ ويمثل هؤلاء ١ , ٣٤٪ من إجمالي الأسر المبحوثة. ومعنى ذلك أنه في ٤٣ أسرة من إجمالي الأسر التي أجري عليها البحث وجد أن الأب مودع بالسجن، ويعني ذلك أن ١ , ٣٤٪ من أسر السجناء يغيب عنها مصدر الضبط والإشراف هذا من ناحية. وهو أمر نتوقع معه زيادة انحراف الأبناء بهذه الأسر، حيث إن الباحثين ركزوا دائماً على القول: إن الانحراف داخل الأسرة وخاصة بين الأبناء له علاقة مباشرة بالتاريخ الإجرامي للآباء[1].

في ٣٨ أسرة من عينة البحث من أسر السجناء كان السجين هو (أخ) للمبحوثين في هذه الأسر ويمثل هؤلاء ١ , ٣٠٪ من إجمالي عينة الأسر محل البحث.

ويحتل السجناء من الأزواج والزوجات المرتبة الثالثة في الأسر موضع البحث، حيث توضح بيانات الجدول أن هناك ٢٤ زوجاً وزوجة واحدة سجناء بما يوازي ما نسبته ٨ , ١٩٪ من إجمالي الأسر عينة البحث.

ويحتل السجناء الأبناء المرتبة الرابعة في أسر البحث. حيث يوضح الجدول أن هناك عشر أسر كان فيها السجين هو ابن أو ابنة في هذه الأسر (٩ أبناء وابنة واحدة) بما يساوي ٩ , ٧٪ من إجمالي الأسر عينة البحث.

وهناك ٤ حالات يرتبط السجين فيها بدرجات قرابة مختلفة بأسر السجناء وهم (عمان، وابن عم، صهر) ويمثل هؤلاء ٢ , ٣٪ من إجمالي الأسر موضع البحث.

هناك ٦ حالات لم يبين فيها المبحوثون طبيعة علاقاتهم بالسجناء.

---

(1) Larry Siegel & Joseph J Senna, op _cit, P 245.

علاقة مركز السجين في الأسرة بالمشكلات التي تواجهها أسر السجناء:

من الطبيعي أن نتوقع اختلاف المشاكل التي تواجهها أسر السجناء باختلاف مراكز السجناء في هذه الأسر من حيث هم أبناء أو آباء أو أخوة.. إلخ. فقد تحدث السوسيولوجيون عن مراكز اجتماعية Social Positions متعددة وذلك بمعيار التباين في الالتزامات أو الواجبات الملقاة على شاغلي هذه المراكز الاجتماعية وما هو متاح لهم من إمكانات يستطيعون بها القيام بهذه الالتزامات[١].

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن سجن الآباء أو الأمهات مثلاً يعد أمراً شديد التأثير في الأسرة بالمقارنة بسجن أعضاء آخرين في الأسر. ومن ذلك مثلاً أن الدراسات التي اهتمت بانحراف الأبناء تبرز كثيراً أثر غياب الأب أو الأم في حدوث هذه الظاهرة[٢].

وعموماً يمكن متابعة طبيعة علاقة مركز السجين بأسرته بالمشكلات التي تواجهها هذه الأسر بعرض الجدول التالي :

---

(1) Howard . B. Kaplan, Pattern of Juvenile Delinquency, law and Justice Series, University of delaware, sage Publication, Beverly Hills London 1984. P47.

(2) Larry J. Siegel, op-cit. P243.

الجدول رقم (٩) يوضح علاقة المشكلات التي تواجه أسرة السجين بمركزه الاجتماعي في الأسرة

نوع المشاكل التي تعانيها أسرة السجين / المركز الاجتماعي للسجين بأسرته	مشاكل اجتماعية		مشاكل اقتصادية		مشاكل نفسية		مشاكل أخلاقية		مشاكل صحية		لا توجد مشاكل		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أب	١٩	٣٦,٥	٣٠	٣٦,٥	-	-	١	١٠٠	-	-	٦	٣٠	٥٦	٣٥
زوج	٩	١٧,٣	٢٠	٢٤,٤	-	-	-	-	-	-	١	٥	٣٠	١٩
زوجة	٢	٣,٩	١	١,٢	-	-	-	-	-	-	١	٥	٤	٣
ابن أو ابنة	٣	٥,٨	٧	٨,٦	-	-	-	-	١	٣٣,٣	-	-	١١	٧
أخ أو أخت	١٥	٢٨,٨	٢٠	٢٤,٤	١	١٠٠	-	-	٢	٦٦,٧	٨	٤٠	٤٦	٢٨
قرابات أخرى	٤	٧,٧	٤	٤,٩	-	-	-	-	-	-	٤	٢٠	١٢	٨
الجملة	٥٢	١٠٠	٨٢	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٥٩	(*)١٠٠

(*) المجموع غير مطابق حيث تعاني بعض الأسر أكثر من نوع واحد من أنواع المشكلات .

يوضح الجدول أن سجن (الأب) قد سبب مشاكل كبيرة لأسرة السجين ذلك أن الجدول يوضح أن الأسرة التي سجن فيها (الأب) قد حل بها نسبة ٥ , ٣٦٪، ٥ , ٣٦٪، ١٠٠٪ على التوالي من إجمالي المشاكل الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية، والمشاكل الأخلاقية التي واجهت الأسر المبحوثة.

ويوضح الجدول أن الأسر التي كان السجين فيها هو (الزوج) عانت بنسبة أقل من الحالة التي كان السجين فيها هو الأب وذلك على مختلف المشكلات التي واجهت هذه الفئة من الأسر حيث وجدنا فقط أن ٣ , ١٧٪ منها و٤ , ٢٤٪ تعاني مشاكل اجتماعية ومشاكل اقتصادية على التوالي ولعل مرجع ذلك هو التكافل والتماسك الأسري في المجتمع السعودي بشكل عام والتزام الآباء والأخوة بالمساعدة في حل المشاكل التي تواجه شقيقاتهم المتزوجات بشكل خاص.

وإن الأسر التي كان فيها السجين هو الزوجة قد كانت أقل الفئات الأسرية وذلك بالنسبة لما واجهته من مشكلات اجتماعية واقتصادية، حيث وجدنا ٩ , ٣٪، ٢ , ١٪ من هذه الأسر يعاني مشاكل اجتماعية، ومشاكل اقتصادية على التوالي.

وإن الأسر التي كان السجين فيها هو الابن أو الابنة قد عانى ٨ , ٥٪، ٦ , ٨٪، ٣٣٪ منها على التوالي مشاكل اجتماعية ومشاكل اقتصادية ومشاكل صحية على التوالي.

أما الأسر التي كان السجين فيها هو أخ أو أخت فقد عانى ٨ , ٢٨٪، ٤ , ٢٤٪، ٧ , ٦٦٪ منها مشاكل اجتماعية ومشاكل اقتصادية ومشاكل صحية على التوالي.

وهكذا فإنه يمكن القول : إن غياب الأب بإيدعه السجن هو الأكثر إحداثاً للمشاكل التي تواجه أسرة السجين يليه سجن الأخ أو الأخت، ثم يلي ذلك سجن الزوج، ثم يحتل المرتبة الرابعة سجن الابن أو الابنة وأخيراً سجن الزوجة. وإن هذا الترتيب ينطبق بشكل خاص على المشاكل الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية وهي المشاكل الأهم التي أوضح الباحث أنها تنزل بأسر السجناء.

علاقة مركز السجين بأنواع المشكلات التي تنزل بأسر السجناء

لعل من المفيد هنا أن نتابع أنواع المشكلات المختلفة التي تنزل بأسر السجناء في علاقتها بالمركز الاجتماعي للسجين في هذه الأسر وذلك على النحو التالي :

الجدول رقم (١٠) يوضح علاقة مركز السجين بالأسرة بالمشكلات الاجتماعية التي تواجهها أسر السجناء

نوع المشكلات الاجتماعية / مركز السجين بالأسرة	طلاق		هجر الزوجة		انحراف الأبناء		تشرد الأبناء		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الأب	٣	٤٢,٨	٣	١٣,٦	٨	٦١,٥	٥	٥٠	١٩	٣٦,٥
الزوج	٢	٢٨,٦	٤	١٨,٣	٢	١٥,٤	١	١٠	٩	١٧,٣
الزوجة	١	١٤,٣	-	-	١	٧,٧	-	-	٢	٣,٩
ابن وابنة	١	١٤,٣	٢	٩,١	-	-	-	-	٣	٥,٨
أخ وأخت	-	-	١٢	٥٤,٥	-	-	٣	٣٠	١٥	٢٨,٨
أخرى	-	-	١	٤,٥	٢	١٥,٤	١	١	٤	٧,٧
غير مبين										
إجمالي	٧	١٠٠	٢٢	١٠٠	١٣	١٠٠	١٠	١٠٠	٥٢(*)	١٠٠

(*) هناك ١٤ حالة غير مبينة .

تكشف بيانات الجدول عن علاقات محددة تربط بين المركز الاجتماعي الذي يشغله السجين في أسرته من ناحية ونوع المشكلات الاجتماعية التي تواجهها أسر السجناء من ناحية أخرى ويمكن تلخيص هذه العلاقات على النحو التالي :

أ ـ مشكلة الطلاق وعلاقتها بالمركز الاجتماعي للسجين

إن مشكلة الطلاق تأخذ الترتيب التنازلي التالي ـ سجن الأب (٨, ٤٢٪)، سجن الزوج (٦, ٢٨٪) سجن الزوجة (٣, ١٤٪) سجن الابن أو الابنة (٣, ١٤٪). ولم تحدث حالات طلاق في الأسر التي كان السجين فيها الأخ أو الأخت أو الأقارب من درجات القرابة الأخرى. بحيث يمكن استخلاص أن حالات الطلاق تحدث داخل الأسرة النواة حال سجن الأب أو الزوج أو الزوجة أو أحد الأبناء، ولا تحدث في هذا النوع من الأسر حال سجن أحد درجات الأقارب الأخرى المرتبطة بالأسر الممتدة سواء أكانت أخوية أم أبوية.

ب ـ مشكلة هجر منزل الزوجية وترك منزل الأسرة وعلاقتها بمركز السجين

يوضح الجدول أن مشكلة هجر الزوجة بيت الزوجية أو ترك (هروب) بعض الأبناء لمنزل الأسرة. قد حدثت في ٥, ٥٤٪ من الأسر التي كان السجين فيها هو أخ أو أخت في الأسر المبحوثة ـ أي حدثت بين أخوة السجين وزوجاتهم أو بين والدي السجين. وأن هذه النسبة قد كانت عند أقل مستوى لها في حالات كون السجين ابناً أو ابنة في الأسرة المبحوثة (١, ٩٪) وكانت هذه النسبة ٦, ١٣٪ في أسر الأب السجين وكانت نسبتها ٣, ١٨٪ في أسر الزوج السجين.

جـ ـ مشكلة انحراف الأبناء وعلاقتها بالمركز الاجتماعي للسجين

توضح بيانات الجدول أن مشكلة انحراف الأبناء قد أخذت الترتيب التالي ٥ , ٦١٪ من حالات انحراف الأبناء في أسر السجناء حدثت في حالات سجن الأب في حين أن ٤ , ١٥٪ من هذه الحالات حدثت في حالات سجن الزوج و٧ , ٧٪ منها حدثت في حالات سجن الزوجة، وهذا يوضح خطورة وأهمية دور الأب وما يصيب الأسرة في أبنائها عند غيابه وإيداعه السجن وهذا شيء طبيعي، فالأب هو مركز السلطات وهو مصدر الضبط في الأسرة.

د ـ مشكلات تشرد الأبناء وعلاقتها بمركز السجين في الأسرة

يوضح الجدول أن حالات تشرد الأبناء قد حدثت بنسبة ٥٠٪ في الأسر التي كان السجين فيها هو الأب وحدثت بنسبة ٣٠٪، عندما كان السجين هو الأخ أو الأخت، وحدثت بنسبة ١٠٪ عندما كان السجين هو الزوج، ويؤكد هذا التحليل ما أكدناه في النقطة السابقة من أهمية دور الأب في الأسرة. وتؤكد صحة ما ذهب إليه كثير من الباحثين، الذين وجدوا أن الطفل المولود لأبوين مجرمين أكثر احتمالاً أن ينغمس في الجريمة مستقبلاً بالمقارنة بالأطفال المنتمين لآباء غير مجرمين، وقد تبين من دراسة أجريت على ٣٥٦ شاباً منحرفاً أن ٣٧٪ منهم ينتمون إلى آباء مجرمين وذلك في بريطانيا، كما كشفت الدراسة أن الأمهات المجرمات لهن التأثير نفسه في الأبناء[1].

٣ ـ العلاقة بين نوع الجرائم بين السجناء والمشكلات التي تواجهها أسرهم

أوضحت الدراسة الميدانية أن نوع الجرائم التي حكم بسببها على السجناء المنتمين إلى عينة البحث كانت على النحو التالي :

---

(1) Larry Siegel & Joseph J Sanna op _ cit , P245.

الجدول رقم (١١) يوضح نوع الجريمة التي ارتكبها السجناء المنتمون للأسر المبحوثة

نوع الجريمة	العدد	النسبة
جرائم اقتصادية	٢٤	٢٠
جرائم جنائية	٣٨	٣١,٧
جرائم أخلاقية	١١	٩,٢
مخدرات	٣٦	٣٠
حقوق	٥	٤,١
جرائم أخرى	٣	٢,٥
غير مبين	٣	٢,٥
إجمالي	١٢٠	٪١٠٠

تكشف بيانات الجدول السابق عن الحقائق التالية :

أن أكثر الجرائم شيوعاً بين المنتمين للأسر موضع البحث من السجناء هي الجرائم الجنائية التي بلغ نسبة مرتكبيها من أبناء هذه الأسر ٣١,٧٪ يليها جرائم المخدرات التي بلغ نسبة مرتكبيها ٣٠,٠٪.

وتحتل الجرائم الاقتصادية المرتبة الثالثة بعد الجرائم الجنائية وجرائم المخدرات، حيث بلغ نسبة مرتكبيها ٢٠٪ من إجمالي أسر البحث.

وتحتل الجرائم الأخلاقية المرتبة الرابعة بين سجناء أسر البحث حيث بلغ نسبة مرتكبي هذا النوع من الجرائم ٩,٢٪.

وتحتل جرائم الحقوق المرتبة الخامسة بنسبة ٤,١٪ (*).

(*) في أثناء فترة إعداد البحث أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز قراراً بالعفو عن سجناء الحق العام. وقد أطلق في مكة المكرمة الدفعة الأولى من هؤلاء السجناء وعددها ٤٦ سجيناً وتبعتها دفعات أخرى في الأيام اللاحقة وبلغ إجمالها نحو ألف سجين في الدمام والرياض. جريدة الحياة ١/٨/ ٢٠٠٥م.

العلاقة بين نوع الجريمة والمشكلات التي تواجهها أسر السجناء

ما هي طبيعة العلاقة بين نوع الجريمة التي ارتكبها السجناء ونوع المشاكل التي تواجهها هذه الأسر الإجابة على هذا التساؤل يتضمنها الجدول التالي :

الجدول رقم (١٢)

يوضح العلاقة بين نوع جرائم السجناء والمشاكل التي تواجه أسر هؤلاء السجناء

نوع المشاكل التي تواجه الأسرة / نوع الجريمة	المشكلات الاجتماعية التي توجه أسرة المبحوثين										مشاكل اقتصادية		مشاكل نفسية		مشاكل صحية		أسر بلاء مشاكل		غير معين		الجملة
	طلاق الزوجة		هجر الزوجة للمنزل		انحراف الأبناء		تشرد الأبناء		الجملة												
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
جرائم اقتصادية	٢	١٨	٥	٢١	٥	٢٦,٣	٦	٤٠	١٨	٢٦	١٧	٢٣,٦	–	–	–	–	١	٥	٨	١٠٠	٤٤
جرائم خلقية	٢	١٨	٣	١٢,٥	٢	١٠,٥	١	٧	٨	١١,٦	٤	٥,٦	–	–	١	٥٠	٣	١٥	–	–	١٦
جرائم مخدرات	٣	٢٧	٤	١٦,٥	٤	٢١,١	٣	٢٠	١٤	٢٠	٢١	٢٩,٢	–	–	١	٥٠	٨	٤٠	–	–	٤٤
جرائم جنائية	٤	٣٧	١٠	٤١,٦	٦	٣١,٦	٤	٢٧	٢٤	٣٥	٢٦	٣٦,١	–	–	–	–	٧	٣٥	–	–	٥٧
جرائم حقوقية	–	–	١	٤,٢	٢	١٠,٥	١	٦	٤	٥,٨	٣	٤,٢	١	١٠٠	–	–	١	٥	–	–	٩
سكر	–	–	١	٤,٢	–	–	–	–	١	١,٦	١	١,٣	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
الجملة	١١	١٠٠	٢٤	١٠٠	١٩	١٠٠	١٥	١٠٠	٦٩	١٠٠	٧٢	١٠٠	١	١٠٠	٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	٨	١٠٠	١٧٢*

(*) هناك أسر تعاني أكثر من مشكلة واحدة .

يكشف الجدول عن علاقة محددة بين نوع الجريمة التي ارتكبها السجناء والمشاكل التي تعانيها أسرهم، حيث يوضح الجدول في ذلك الشأن ما يلي :

بالنسبة للعلاقة بين أنواع جرائم السجناء والمشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء فإن الجدول يكشف عما يلي :

واجهت الأسر التي ينتمي إليها سجناء ارتكبوا جرائم جنائية (قتل - إيذا بليغ - حرق عمد.. إلخ) النصيب الأكبر من المشكلات الاجتماعية بالمقارنة بأسر مرتكبي الجرائم الأخرى، حيث واجهت هذه الأسر ٣٥٪ من إجمالي المشكلات الاجتماعية التي أصابت الأسر المبحوثة، وتمثلت هذه المشاكل في تشرد الأبناء، هجر منزل الزوجية، انحراف الأبناء، الطلاق.

احتلت الأسر التي ارتكب المنتمون إليها جرائم اقتصادية المرتبة الثانية بحيث كان نصيبها ٢٦٪ من إجمالي المشكلات الاجتماعية التي واجهت أسر عينة البحث.

وجاء بعدها في الترتيب بالمرتبة الثالثة أسر السجناء مرتكبي جرائم المخدرات ٢٠٪ ثم أسر مرتكبي الجرائم الأخلاقية ٦ , ١١٪، فأسر مرتكبي الجرائم الحقوقية ٨ , ٥٪.

أما عن التوزيع النوعي للمشكلات الاجتماعية بين هذه الأسر فقد حظيت الأسر التي ينتمي إليها مرتكبو الجرائم الجنائية بأعلى حالات هجر الزوجات (١٠ حالات من بين ٢٤ حالة أي ٧ , ٤١٪ كذلك الحال فقد حظيت بالنسبة الأعلى لانحراف الأبناء ٦ حالات تمثل ٦ , ٣١٪ من حالات انحراف الأبناء بالعينة).

كما كان نصيب أسر مرتكبي الجرائم الاقتصادية من هجر الزوجات لمنزل الزوجية عالياً (٥ حالات أي ٢١٪ من إجمالي حالات هجر الزوجات بالعينة ، وكذلك انحراف الأبناء ٥ حالات) كما بلغ عدد حالات تشرد الأبناء بينهم ٦ حالات أي ما يعادل ٤٠٪ من إجمالي حالات تشرد الأبناء التي لحقت بأسر السجناء.

بالنسبة للمشكلات الاقتصادية : يؤكد الجدول السابق حقيقة أن أسر مرتكبي الجرائم الجنائية قد واجهت أعلى نسب المشكلات الاقتصادية. حيث إن ١ , ٣٦٪ من الأسر التي واجهت الجرائم الاقتصادية ارتكب السجين الذي ينتمي إليها جرائم جنائية ، وهي الحقيقة نفسها التي أكدها الجدول نفسه بالنسبة للمشكلات الاجتماعية ، حيث ثبت أيضاً أن الأسر التي تواجه أكبر قدر من المشكلات الاجتماعية هي أسر ارتكب السجين الذي ينتمي إليها جريمة جنائية أيضاً.

واحتلت أسر مرتكبي جرائم المخدرات المركز الثاني بين الأسر التي تعاني المشكلات الاقتصادية ، حيث بلغ نسبةهذه الأسر ٢ , ٢٩٪ تلاها في المركز الثالث مرتكبو الجرائم الاقتصادية بنسبة ٦ , ٢٣٪ تلي ذلك مرتكبو الجرائم الخُلقية فمرتكبو الجرائم الحقوقية.

وبالنسبة للمشكلات النفسية : المشكلات النفسية قليلة جداً بالفعل في أسر السجناء حيث لم نجد سوى حالة واحدة واجهت فيها أسرة واحدة مشكلة نفسية وقد حدثت هذه الحالة في أسرة ينتمي إليها سجين ارتكب جريمة حقوقية.

وبالنسبة للمشكلات الصحية : تحتل المشكلات الصحية مكانة ضئيلة أيضاً بين المشكلات التي تواجه أسر السجناء ، حيث وجدنا حالتين فقط من

أسر السجناء تعاني مشاكل صحية إحداهما حدثت بأسرة سجين محكوم في جريمة خلقية والأخرى حدثت بأسرة سجين محكوم في جريمة مخدرات.

العلاقة بين مدة العقوبة والمشكلات التي تواجه أسر السجناء :

ماذا عن مدة العقوبة بين السجناء ؟ وما علاقة مدة العقوبة هذه بالمشكلات التي تحدث بأسر هؤلاء السجناء؟

قبل أن نجيب على التساؤل ثمة أمور يجدر الإشارة إليها تتعلق بهذا الموضوع.

إن الأخذ بأسلوب إيقاف التنفيذ ليس من الأساليب القضائية المتبعة بشكل كبير في عالمنا العربي.

إن الأخذ بأسلوب المراقبة القضائية Propation أو الاختبار الذي يختلط بمصطلح الحكم المعلق Sospended Sentence الذي يشير إلى إصدار المحكمة بإطلاق سراح المجرم بعد إدانته نهائياً عن ارتكابه جريمة ما وذلك تحت شروط تحددها المحكمة وبإشراف ومراقبة شخصية من قبل هيئة أو إدارة المراقبة القضائية المختصة. هذا الأسلوب نادر الاتباع في عالمنا العربي في الوقت الذي نجده كثير الاتباع في دول أخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، حيث نجد العقوبة الغالبة التي تصدر ضد الشباب من مرتكبي الجرائم غير الخطرة هي المراقبة القضائية [1] وفي الوقت الذي يقضي معظم الشباب المنحرف المدان عقوبته مع والديه أو مع أسرته في كندا[2] والأمر نفسه نجده في التعامل

(1) Robert M, carter, the United states, in Malcolm. W. klein (ed), western systems of Juvenil Justics, sage Publication, London, 1984, P34.

(2) James, Hackler, Canda, in western systems of Juvenil Justic. Ibid, P45.

مع جرائم الكبار في الولايات المتحدة، حيث توضح الإحصاءات الرسمية بها أن ثلث مرتكبي الجرائم من الكبار قد وضعوا تحت المراقبة [1] وكذلك فإن المراقبة القضائية تعد أيضاً هي الأسلوب العقابي السائد في التعامل مع مرتكبي الجرائم البسيطة[2] في عدد كبير من الدول الغربية، كما نجد نظام التعهد بالشرف Parol والرقابة الإلكترونية والعمل في المجتمع[3] من الأساليب العقابية السائدة هناك، حيث إن القاضي في الغرب أمامه عدد كبير من البدائل وهو يستخدم فعلاً هذه البدائل في حين أنها لا تستخدم كثيراً في عالمنا العربي.

وإن دراسة العلاقة بين طول مدة العقوبة ومشكلات أسر السجناء نادرة تماماً.. وإن كان ثمة عدد قليل من الدراسات والبحوث التي تناولت علاقة مدة العقوبة والمشكلات النفسية عند السجناء.

إلا أن ما توصلت إليه مثل هذه الدراسات القليلة اتبعت منهجاً من شأنه ألا يعطي إجابة قاطعة عن العلاقة بين مدة العقوبة والمشكلات النفسية لدى السجناء، حيث لم توضح بالضبط إلى أي مدى كانت النتائج التي توصلت إليها هذه البحوث ناتجة فعلاً عن الإيداع بالسجن دون غيره من العوامل المحتملة.

وعموماً فإن البحوث التي أجريت عن العلاقة الارتباطية بين طول مدة العقوبة والمشكلات النفسية Psychological deterioration لم تؤكد وجود

---

(1) Steven donziger, op _ cit. P190.

(2) Don C. Gilbbons an introduction to coiminology. Prentic. Hall. Inc englawood cliffs, new jersy, 1973 P449

(٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمانة العامة) : بدائل السجن والمعاملة العقابية ، الرياض ١٤١٤هـ (١٩٩٥) ص١٤ـ٢٤ .

علاقة بين هذين المتغيرين[1]. ومن الجدير بالذكر أن مدة العقوبة تعد مدة طويلة عندما تزيد على أربع سنوات في مصر، حيث اعتبر القانون ٣٩٦/ ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون في مصر أنه إذا ما زادت مدة بقاء المحكوم عليه بالسجن على أربع سنوات وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد هذه الفترة بسنتين[2].

وبالنسبة لمدة العقوبة بين سجناء الأسر المبحوثة فقد تبين ما يلي:

الجدول رقم (١٣) يوضح مدة العقوبة المحكوم بها على المبحوثين من السجناء

مدة العقوبة	العدد	النسبة
ستة أشهر فأقل	١٠	٨,٣
أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	٩	٧,٥
أكثر من سنة وأقل من سنتين	٣٧	٣٠,٨
أكثر من سنتين وأقل من ثلاث سنوات	١٨	١٥
أكثر من ثلاث سنوات وأقل من أربع سنوات	١٣	١٠,٨
أكثر من أربع وأقل من خمس سنوات	١١	٩,٢
أكثر من خمس سنوات وأقل من ست سنوات	-	-
أكثر من ستة سنوات وأقل من سبع سنوات	١٣	١٠,٨
أكثر من سبع سنوات وأقل من ثماني سنوات	١	٠,٨
أكثر من ثماني سنوات وأقل من تسع سنوات	٢	١,٦
أكثر من تسع سنوات وأقل من عشر سنوات	-	-
أكثر من عشر سنوات	٦	٥,٠
الإجمالي	١٢٠	٪١٠٠

(1) N .Bolton, f. v. Smith, k. J heskin & P. A Banister, psychological. Correlates of long _ term imprisonment, in Brit. J. Criminol. Vol 16 . no 1 January 1976 , P38.

(٢) محمد نجيب توفيق: مرجع سابق، ص ١٥٣.

يوضح الجدول السابق عدداً من الحقائق بشأن طول مدة العقوبة المحكوم بها على السجناء المنتمين إلى الأسر موضع البحث ويمكن إيجاز هذه الحقائق على النحو التالي :

النسبة الكبرى من السجناء محكومون بمدة أكثر من سنة وأقل من سنتين حيث بلغ عدد هؤلاء السجناء ٣٧ سجيناً يمثلون ٨ , ٣٠٪ من إجمالي عينة البحث.

احتل المرتبة الثانية السجناء المحكومون بمدد أكثر من سنتين وأقل من ٣ سنوات ، حيث بلغت نسبة هؤلاء ١٥٪ من إجمالي الأسر موضع الدراسة.

تقاربت نسب السجناء المحكومين ستة أشهر فأقل والسجناء المحكومين بمدد أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة ، حيث بلغت نسبة هاتين المجموعتين ٣ , ٨٪ ، ٥ , ٧٪ على التوالي. وهذا يعني أن غالبية السجناء محكومون بمدد طويلة على عكس الحال في دول أخرى كالسودان ومصر وغيرها ، حيث أثبتت إحدى الدراسات أن غالبية السجناء بهذه الدول يقضون محكوميات قصيرة المدة[1].

تقاربت نسب السجناء المحكومين بمدة أكثر من ثلاث سنوات وأقل من أربع سنوات ، كذلك السجناء المحكومون بأكثر من أربع سنوات وأقل من ست سنوات ، وكذلك أولئك المحكومون بأكثر من ست سنوات وأقل من سبع سنوات ، حيث بلغت نسبة هؤلاء على التوالي : ٨ , ١٠٪، ٢ , ٩٪، ٨ , ١٠٪ ولهذه الأرقام دلالة مهمة. حيث يمكن استخلاص ما يلي :

---

(١) امزازي محيي الدين . جدوى بدائل العقوبات الحبسية القصيرة المدى ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي . ص ٦٩ .

إن نسبة تقارب ٣٠٪ من السجناء محكوم عليهم بمدة أربع سنوات فأكثر وقرابة ٢٠٪ محكوم عليهم بأكثر من خمس سنوات وهي مدد طويلة، يتوقع أن تحدث تأثيراً كبيراً في أسر السجناء وتهيئ لظهور تصدعات وانحرافات في هذه الأسر. حيث إن معنى ذلك أن ٥٠٪ من السجناء محكوم عليهم بمدة تزيد على أربع سنوات وللمقارنة البسيطة فإن السجون الفيدرالية الأمريكية عام ١٩٩٢م كانت تضم ١٨٠٠ مدان بجرائم القتل وكان متوسط مدة الحكم عليهم ٥, ٤ [أربع سنوات ونصف][1]. وإذا اعتبرنا أن مدة العقوبة (سنة فأقل)فهي مدة ليست طويلة نسبياً وحيث إن الجدول السابق يوضح أن ٨, ١٥٪ من أسر السجناء قد حكم على أحد المنتمين إليها بسنة فأقل، فإنه يمكن القول: إنه من المتوقع ألا ترتب هذه المدة الكثير من المشاكل لهذه المجموعة من الأسر.

وعلى أية حال من الأفضل أن نتابع العلاقة بين طول مدة العقوبة والمشكلات التي تواجهها أسر السجناء وذلك فيما يلي :

العلاقة بين طول مدة العقوبة ومشكلات أسر السجناء :

لأهمية العلاقة بين طول مدة العقوبة والمشكلات التي تواجهها أسر السجناء سنتابعها على النحو التالي :

(1) Steven Donziger, op _ cit. P 5.

الجدول رقم (١٤) يوضح المشكلات الاجتماعية وعلاقتها بمدة إيداع السجين السجن

المشكلة الاجتماعية التي تواجهها أسرة السجين / مدة العقوبة	انحراف الأبناء		أسرة حدث بها طلاق		أسرة حدث بها تشرد أطفال		هجر الزوجة لمنزل الزوجية		أسرة لم تحدث بها مشاكل اجتماعية		المجموع
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
ستة أشهر فأقل	-	-	١	٥,٥	٤	١٤,٨	٣	١٦,٧	٢	٤,٨	١٠
أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	٣	١٢	١	٥,٥	٢	٧,٤	٢	١١,١	١	٢,١	٩
أكثر من سنة وأقل من سنتين	٤	١٦	٥	٢٧,٨	٦	٢٢,٠	١	٥,٥	٢٥	٦٢,٠	٤١
أكثر من سنتين وأقل من ثلاث سنوات	٣	١٢	٤	٢٢,٣	٣	١١,١	٢	١١,١	٦	١٤,٦	١٨
أكثر من ثلاث سنوات وأقل من أربع سنوات	٣	١٢	٣	١٦,٧	٤	١٤,٨	٣	١٦,٧	١	٢,٤	١٤
أكثر من أربع وأقل من خمس سنوات	٢	٨	٣	١٦,٧	-	-	١	٥,٥	٥	١٢	١١
أكثر من خمس وأقل من ست سنوات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من ست سنوات وأقل من سبع سنوات	٢	٨	١	٥,٥	٥	١٨,٥	٤	٢٢,٣	١	٢,١	١٣
أكثر من سبع سنوات وأقل من ثماني سنوات	١	٤	-	-	-	-	-	-	-	-	١
أكثر من ثماني سنوات وأقل من تسع سنوات	٢	٨	-	-	٢	٧,٤	-	-	-	-	٤
أكثر من تسع سنوات وأقل من عشر سنوات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من عشر سنوات	٥	٢٠			١	٤	٢	١١,١	-	-	٨
الجملة	٢٥	١٠٠	١٨	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٨	١٠٠	٤١	١٠٠	١٢٩(*)

(*) الجملة أكبر من حجم عينة البحث لوجود أكثر من مشكلة اجتماعية في بعض أسر البحث .

أ ـ مدة العقوبة والمشكلات الاجتماعية في أسر السجناء

تشير بيانات الجدول إلى عدد من الحقائق الخاصة بالعلاقة بين مدة العقوبة المحكوم بها على السجناء والمشكلات الاجتماعية التي تواجهها أسر السجناء ويمكن إيجاز هذه العلاقة على النحو التالي :

بشكل عام تشير بيانات الجدول إلى وجود علاقة غير منتظمة بين مدة العقوبة وما تواجهه أسر السجناء من مشكلات اجتماعية إذ يوضح الجدول أن عدد الأسر التي تواجه هذه المشكلات ينخفض بشكل عام في حالة مدد العقوبة القصيرة، ثم يأخذ في التزايد التدريجي بتزايد هذه المدد ليصل إلى أقصى مستوى له في مدة العقوبة (أكثر من سنة إلى أقل من سنتين) ثم يبدأ في التناقص التدريجي غير المنتظم بعد ذلك.

يوضح الجدول أن أكثر الأسر تعرضاً للمشكلات الاجتماعية هي الأسر التي كانت مدة العقوبة فيها (أكثر من سنة وأقل من سنتين) حيث بلغ عدد هذه الأسر ٤١ أسرة بما يساوي قرابة ٣٢٪ من إجمالي أسر السجناء وأقل الأسر تعرضاً للمشاكل الاجتماعية هي تلك الأسر التي كانت عقوبة السجن فيها (أكثر من سبع سنوات وأقل من ثمان سنوات) حيث وجدنا (حالة واحدة) من بين هذه الأسر واجهت مشكلة اجتماعية. ومعنى ذلك أن العقوبة التي تقترن بإحداث مشاكل اجتماعية عادة في أسر السجناء هي المدة أكثر من سنة، حيث تبين أن أسر السجناء المحكوم عليهم بأكثر من سنة هي أكثر الأسر تعرضاً للمشكلات الاجتماعية.

العلاقة بين مدة العقوبة ونوع المشكلات الاجتماعية التي تواجهها أسر السجناء

عند متابعة بيانات الجدول ودراسة ما تظهره البيانات المتضمنة به من علاقات بشأن العلاقة بين مدة العقوبة وما تواجهه أسر النزلاء من مشاكل اجتماعية تبين ما يلي :

انحراف الأبناء في أسر السجناء وعلاقته بمدة عقوبة السجن

أكثر الأسر معاناة من هذه المشكلة ـ مشكلة انحراف الأبناء ـ هي الأسر التي كانت مدة عقوبة سجينها أكثر من عشر سنوات ، حيث حظيت هذه الأسر بنسبة ٢٠٪ من إجمالي حالات انحراف الأبناء في عينة البحث وهذا أمر طبيعي ، حيث يسمح طول مدة غياب السجين خاصة إذا كان أباً أو أماً بتهيئة فرصة أكبر لانحراف الأبناء.

ويوضح الجدول أن الأسر التي كانت مدة العقوبة فيها ستة أشهر فأقل لم يحدث فيها أي حالة من حالات انحراف الأبناء وهذا أمر متوقع ، فقصر مدة العقوبة في هذه الحالة لا يسمح بتفكك أو تصدع الأسرة.

نلاحظ من الجدول تماثل نسب الأسر التي حدث فيها انحراف أبناء في فئات مدة العقوبة التالية :

ـ أكثر من أربع سنوات وأقل من خمس سنوات.
ـ أكثر من ست سنوات وأقل من سبع سنوات.
ـ أكثر من ثمان سنوات وأقل من تسع سنوات.

حيث كانت نسبة انحراف الأبناء في كل فئة من هذه الفئات ٨٪ من إجمالي الأسر المبحوثة ، كذلك تتماثل نسب الأسر من حيث انحراف الأبناء أيضاً في فئات العقوبة أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة ، أكثر من سنتين وأقل من ثلاث ، أكثر من ثلاث وأقل من أربع سنوات ، حيث كانت نسب هذه الأسر ١٢٪ في جميع هذه الحالات والخلاصة أنه ليس هناك علاقة

منتظمة بين طول مدة العقوبة ومشكلة انحراف الأبناء التي تواجه أسر السجناء.

ومع ذلك فإنه من الجدول وبياناته السابق عرضها يمكن استنتاج أن مدد العقوبة القصيرة ـ ستة أشهر فأقل وكذلك العقوبة من ستة أشهر لأقل من سنة ـ ترتبط بحدوث أقل معدلات مشكلات انحراف الأبناء في أسر السجين. وذلك على عكس المدد الأطول من ذلك.

كما يمكن استنتاج أمر آخر هو أن بيانات الجدول تشير إلى أن مدد العقوبات التي تبلغ عاماً وأكثر تكاد تتماثل من حيث علاقاتها بانحراف أبناء أسر السجناء من حيث إنها تحدث قدراً أكبر من مشكلات انحراف الأبناء إذ يبدو أن غياب السجين فوق العام يحدث القدر نفسه من هذه المشكلات بغض النظر عن أطوال هذه المدد مادامت تجاوزت العام.

مدة العقوبة والطلاق في أسر السجناء

يوضح الجدول أن هناك ١٨ حالة طلاق وقعت في الأسر عينة البحث البالغ إجمالهم ١٢٠ أسرة وهذا يعني أن نسبة الأسر التي حدث بها طلاق بعد إيداع السجين السجن بلغت ١٥٪ من إجمالي عينة البحث وهذه النسبة ليست قليلة، فلو افترضنا انطباق هذه النسبة على بقية أسر السجناء في المجتمع لهالنا ما يحدثه إيداع السجين في أسر السجناء من تفكك على مستوى الدولة. خاصة وأن الطلاق يمثل حالة التفكك الأسري في أقصى صورها.

أما عن علاقة اختلاف حالات الطلاق باختلاف مدة العقوبة فإن الجدول يبين ما يلي:

أقل أسر السجناء تعرضاً لحالات الطلاق هي الأسر التي كانت مدة عقوبة سجينها (أقل من ستة أشهر) وتلك التي كانت عقوبة سجينها (من

ستة أشهر إلى أقل من سنة)، حيث كانت نسبة هذه الأسر ٥ , ٥٪ من إجمالي حالات الطلاق بالعينة البالغ عددها ١٨ حالة.

ويصل عدد الأسر التي تعرضت لحالات الطلاق لأقصى مدى في الأسر التي كانت مدة عقوبة السجين فيها أكثر من سنة وأقل من سنتين، حيث بلغت نسبة هذه الأسر ٥ , ٢٧٪ من إجمالي حالات الطلاق التي حدثت في أسر النزلاء البالغ عددها ١٨ حالة.

وتأخذ نسب الأسر التي واجهت مشاكل الطلاق في التناقص التدريجي شبه المنتظم في جميع فئات مدد العقوبة المتزايدة التالية على ما أوضح الجدول حيث كانت هذه النسب (٣ , ٢٢٪، ٧ , ١٦٪، ٧ , ١٦٪ ٥ , ٥٪) وذلك من إجمالي حالات الطلاق بين أسر السجناء البالغ عددها ١٨ حالة طلاق، وعموماً يمكن استخلاص أنه كلما قلت مدة العقوبة كان احتمال تعرض أسر السجناء لمشكلة الطلاق أقل.

علاقة مدة العقوبة بحالات تشرد الأبناء في أسر السجناء

يوضح الجدول أن ٢٧ أسرة من أسر السجناء المبحوثين واجهت مشكلة تشرد الأبناء ويمثل هؤلاء قرابة ٢١٪ من إجمالي عينة البحث. ولا شك أن هذه النسبة كبيرة من وجهة نظرنا والمنطلق نفسه الذي أوضحت به وجهة نظري هذه بالنسبة لحالات الطلاق أقول : لو انطبقت هذه النسبة على جميع أسر السجناء باعتبار أن عينة البحث ممثلة تمثيلاً جيداً لأسر السجناء لخلصنا إلى أن إيداع السجناء يحدث ما يشبه الكارثة في المجتمع خاصة أن تشرد الأبناء هو مقدمة تنبئ بحجم إجرام قادم مستقبلاً في المجتمع. خاصة إذا جمعنا حالات انحراف الأبناء في أسر البحث لحالات تشرد الأبناء، حيث يتبين أن مجموع هؤلاء (٤٢ حالة أي أن ٥ , ٣٥٪) من أسر السجناء ينحرف أبناؤها أو يتشردون).

أما بالنسبة للعلاقة بين مدة العقوبة وتشرد الأبناء في أسر السجناء فالجدول يشير إلى ما يلي :

تشير بيانات الجدول إلى علاقة غير منتظمة بين طول مدة العقوبة وعدد الأسر التي واجهت تشرد الأبناء.

وتوضح بيانات الجدول أن أكثر الأسر التي عانت من مشكلة تشرد الأبناء هي الأسر التي كانت مدة عقوبة السجين المنتمي إليها أكثر من سنة وأقل من سنتين، حيث وجدنا ٦ أسر من الأسر المبحوثة تعاني من هذه المشكلة (٢٢٪ من عينة البحث) ومن الغريب أن هذه المدة العقابية نفسها حظيت أيضاً بالحد الأقصى من حالات انحراف الأبناء وحالات الطلاق.

ويوضح الجدول أن الأسر التي تعرضت لأقل حالات تشرد الأبناء هي تلك التي كانت مدة عقوبة السجين فيها (أكثر من عشر سنوات)، حيث وجدنا أسرة واحدة تمثل (٤٪ من الأسر موضع البحث) ولعل مرجع ذلك هو أن أبناء هذه الفئة لم يتوقفوا عند مرحلة التشرد، بل وصلوا مرحلة الانحراف، حيث وجدنا أن أعلى نسبة انحراف أبناء وجدت بين أسر هذه المجموعة.

وفي الوقت الذي لم نجد انحرافاً بين أبناء الأسر التي كانت مدة عقوبة السجين فيها ستة أشهر فأقل وجدنا أن هذه الأسر تحظى بنسبة ١٤,٨٪ من تشرد الأبناء فهل معنى ذلك أن انحراف الأبناء وتشرد الأبناء هي بدائل بالنسبة لهذه الفئة من فئات العقوبة ؟ بحيث يقع التشرد أولاً. وإذا طالت مدة العقوبة وقع الانحراف ؟ نعتقد أن ذلك صحيح بحيث نتصور أن التشرد يقع أولاً. ومع طول مدة العقوبة يتحول هذا التشرد إلى انحراف.

العلاقة بين مدة العقوبة وهجر الزوجة لمنزل الزوجية

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك ١٨ أسرة تمثل ١٥٪ من إجمالي عينة البحث البالغ عددها ١٢٠ أسرة قد واجهت مشكلة هجر الزوجة لمنزل الزوجية وعودتها إلى بيت أسرتها.

ولا شك أن هذا مؤشر من المؤشرات السلبية بالنسبة لأسرة السجين حيث يبدأ به تفكك الأسرة عادة.

أما بالنسبة للعلاقة بين طول مدة العقوبة وهجر الزوجات لبيت الأسرة : فيمكن إيجازها بناء على بيانات الجدول على النحو التالي :

يعكس الجدول علاقة غير منتظمة بين طول مدة العقوبة وحالات هجر الزوجة لمنزل الزوجية إذ نجدها ممثلة بنسبة ٧ , ١٦٪ من أسر عينة البحث عندما كانت مدة العقوبة ستة أشهر فأقل ثم تصبح ١ , ١١٪، ٥ , ٥٪، ١ , ١١٪، ٧ , ١٦٪، ٥ , ٥٪، ٣ , ٢٢٪ وهكذا في فئات مدد العقوبة الأكبر التالية على التوالي.

وقد بلغت نسبة الأسر التي حدث بها حالات هجر الزوجات أقصى مدة لها (٣ , ٢٢٪) في فئة مدة العقوبة (أكثر من ست سنوات وأقل من ٧ سنوات).

وتماثلت نسبة الأسر التي حدث بها هجر الزوجات (١ , ١١٪) في مدد العقوبة أكثر من ست أشهر وأقل من سنة ، وأكثر من عشر سنوات ، كما تماثلت هذه النسبة في الأسر التي كانت مدة العقوبة فيها أكثر من سنة وأقل من سنتين ، وتلك التي كانت مدة العقوبة فيها أكثر من أربع سنوات وأقل من خمس سنوات (٥ , ٥٪) بين كل منها.

ب ـ مدة العقوبة والمشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء

تواجه أسر السجناء مشكلات اقتصادية كبيرة وقد سبق أن أشرنا أن هذه المشكلات تتضمن مشكلة انقطاع الدخل ومشكلة انخفاض مستوى المعيشة ويمثل الجدول التالي المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء في عينة البحث.

الجدول رقم (١٥) يوضح العلاقة بين مدة العقوبة والمشكلات الاقتصادية التي تواجه أسرة النزيل

المشكلة الاقتصادية التي تواجهها أسرة السجين / مدة العقوبة	أسرة تعاني انقطاع الدخل		أسرة تعاني انخفاض الدخل		أسر لم تتأثر بإيداع السجين		الجملة	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
ستة أشهر فأقل	٥	٧,٩	٢	٧,٧	٣	٩,٧	١٠	٨,٣
أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	٦	٩,٥	٢	٧,٧	١	٣,٢	٩	٧,٥
أكثر من سنة وأقل من سنتين	٢١	٣٣,٣	٤	١٥,٤	٩	٢٩,١	٣٤	٢٨,٤
أكثر من سنتين وأقل من ثلاث سنوات	٦	٩,٥	٥	١٩,٢	٣	٩,٧	١٤	١١,٨
أكثر من ثلاث سنوات وأقل من أربع سنوات	٩	١٤,٢	٦	٢٣,١	٤	١٢,٩	١٩	١٥,٨
أكثر من أربع وأقل من خمس سنوات	٣	٤,٩	٢	٧,٧	٦	١٩,٤	١١	٩,١
أكثر من خمس وأقل من ست سنوات	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من ست سنوات وأقل من سبع سنوات	٦	٩,٥	٣	١١,٥	٢	٦,٤	١١	٩,١
أكثر من سبع سنوات وأقل من ثماني سنوات	١	١,٦	-	-	١	٣,٢	٢	١,٦
أكثر من ثماني سنوات وأقل من تسع سنوات	٢	٣,٢	٢	٧,٧	-	-	٤	٣,٤
أكثر من تسع سنوات وأقل من عشر سنوات	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من عشر سنوات	٤	٦,٤	-	-	٢	٦,٤	٦	٥
الجملة	٦٣	١٠٠	٢٦	١٠٠	٣١	١٠٠	١٢٠	١٠٠

رغم أننا أوضحنا في جزء سابق أن هناك ٨٩ أسرة تعاني مشاكل اقتصادية إلا أننا عندما بحثنا عن أنواع المشاكل الاقتصادية التي تعانيها أسر النزلاء وجدنا ٦٣ أسرة تعاني انقطاع الدخل بعد سجن مصدر دخلها الرئيسي كما وجدنا ٢٦ أسرة تعاني انخفاض الدخل ومستوى المعيشة بعد انخفاض إسهام كان يسهم به السجين في دخل هذه الأسر ومعنى ذلك أن ٧٤٪ من إجمالي أسر السجناء تعاني مشكلة انقطاع أو انخفاض مستوى المعيشة بتأثير سجن السجين المنتمي إليها.

أما عن علاقة المشكلات الاقتصادية التي تعانيها أسر السجناء بمدة العقوبة، فإن بيانات الجدول السابق توضح هذه العلاقة على النحو التالي :

أكثر أسر السجناء التي تعاني مشكلات اقتصادية هي تلك الأسر التي تبلغ مدة عقوبة سجينها أكثر من سنة وأقل من سنتين. حيث بلغ عدد هذه الأسر ٢٥ أسرة يمثلون قرابة ٢١٪ من إجمالي عينة البحث من أسر السجناء البالغ عددها ١٢٠ أسرة.

أقل أسر السجناء معاناة من المشكلات الاقتصادية هي الأسر التي تبلغ مدة عقوبة سجينها أكثر من سبع سنوات وأقل من ثمان سنوات، حيث بلغ عدد هذه الأسر أسرة واحدة تمثل ٦ , ١٪ من إجمالي عينة البحث. ولعل مرجع ذلك أن طول مدة العقوبة تجعل الأسر تتكيف لغياب دخل السجين وتوائم نفسها بمصادر دخل أخرى على عكس الحال في الفئة السابقة من الأسر.

ويوضح الجدول أن ثمة توزيعاً غير منتظم للعلاقة بين مدة العقوبة وعدد الأسر التي تعاني انقطاع الدخل في عينة البحث فرغم أن هذه العلاقة تأخذ في التزايد مع ارتفاع مدة العقوبة، حتى تبلغ أقصاها في المدة أكثر من سنة

وأقل من سنتين لتبلغ ٢١ أسرة تمثل ٣٣,٣ من إجمالي الأسر التي تعاني انقطاع الدخل بالعينة البالغ عددها ٦٣ أسرة، إلا أنها تبدأ في التناقص السريع بعد ذلك لتصل إلى ٥,٩٪ ثم ترتفع إلى ١٤,٢٪، ثم تنخفض بسرعة إلى ٤,٩٪ من أسر النزلاء وهكذا حتى نهاية فئات مدد العقوبة المدونة في الجدول. ومن جهة نظرنا فإن ذلك يرتبط بدرجة تكيف الأسر لغياب إسهام السجين وهو التكيف الذي يعتمد إما على الاعتماد على بدائل للدخل أو على التوائم مع ما تحصل عليه الأسرة من دخل عبر إسهام المسجون.

وبالنسبة للأسر التي تعاني مشكلة انخفاض الدخل الشهري فإن الجدول يوضح ارتفاعاً منتظماً في الفئات الخمسة الأولى من مدد العقوبات ليبلغ أقصى مداه في فئة العقوبة أكثر من ٣ سنوات وأقل من أربع سنوات ثم نجد علاقة غير منتظمة في فئات مدد العقوبة الأكبر من ذلك. ويمكن تفسير تلك الحالات بالتفسير السابق نفسه.

ويلاحظ من الجدول أن هناك ٣١ أسرة من أسر السجناء لا تعاني مشكلات اقتصادية، ومثل هؤلاء قرابة ٢٦٪ من إجمالي عينة البحث.

وتوضح بيانات الجدول السابق أن برامج رعاية أسر السجناء يجب أن تصاغ في مواجهة المشاكل الاقتصادية في ضوء الظروف الخاصة بكل أسرة حيث أوضحت بيانات الجدول عدم انتظام العلاقة بين مدة العقوبة وما تعانيه أسرة السجين من مشكلات اقتصادية. وليس أدل على ذلك من أن هناك (٣١) أسرة أي ٢٦٪ من عينة البحث لا تعاني مشاكل اقتصادية وهؤلاء موزعون على مدد عقوبة متباينة، وهذا يؤكد وجوب الأخذ بأسلوب تفريد برامج الرعاية الموجهة لكل أسرة وما تعانيه من مشكلات خاصة بها وبظروفها الخاصة.

الفصل الرابع

رعاية أسر السجناء

٤ . رعاية أسر السجناء

إذا كنا قد وجدنا أن هناك تعريفات عديدة للمشكلات الاجتماعية بحيث وجدنا تعريفاً لها يتبناه علماء الاجتماع. كما وجدنا تعريفاً آخر يتبناه علماء الخدمة الاجتماعية، ووجدنا أن علماء الاجتماع يركزون على البعد المجتمعي في تناول المشكلات الاجتماعية.

فيما يركز علماء الخدمة الاجتماعية على البعد الفردي، فإننا نستطيع هنا أن نقرر ببساطة وبعد أن أجرينا هذه الدراسة الميدانية أن التعامل مع مشكلات أسر السجناء رغم أنه يقوم على البعد المجتمعي - حيث يتعامل أساساً مع مشكلة علاجية على ما أشرنا سابقاً - إلا أنها تعتمد في أسلوب العلاج على البعد الفردي، حيث يركز المدخل الفردي على المشكلة كما يراها الفرد. أو ما يطلق عليه مصطلح العميل في مجال الخدمة الاجتماعية على ما سبق وأشرنا.

ونستطيع القول: إن معالجة مشكلات أسر النزلاء قد ارتبطت دائماً بما يسمى بالرعاية الاجتماعية وأن معظم ما كتب عن مشكلات أسر السجناء ومعظم ما قدم من علاجات لهذه المشكلات قد اصطبغ بذات الخصائص التي تتميز بها الرعاية الاجتماعية والمتضمنة كذلك في تعريف الرعاية الاجتماعية بأنها نسق منظم من الخدمات الاجتماعية والأجهزة المصممة من أجل تزويد الأفراد والجماعات بالمساعدات والمؤلفة من القوانين والبرامج والمزايا والخدمات التي تحقق الضمانات الكفيلة بمقابلة الاحتياجات الاجتماعية، كما أنها تتضمن كل أشكال التدخل الاجتماعي بما تحويه من أساليب وعمليات تتصل بعلاج المشكلات الاجتماعية والوقاية منها وتطوير المؤسسات العاملة في هذا المجال وما تؤديه من خدمات مباشرة

وغير مباشرة[1] وقد عرف البعض الرعاية الاجتماعية بأنها نظام أساسي من نظم المجتمع يقوم بينه وبين النظم الاجتماعية الأخرى اعتماد متبادل لتكوين معالم البناء الاجتماعي ويقوم بوظيفة في إشباع حاجات الأفراد وحاجات المجتمع وتتمثل في البرامج العلمية التي تقوم على البحث والدراسة للمشكلات الاجتماعية وتخطيط احتياجات التنمية الاجتماعية التي تقوم بها الحكومة والهيئات الخاصة حتى تمكن الفرد والجماعة والمجتمعات المحلية من تحقيق التكيف الإيجابي مع متطلبات البيئة التي يعيشون فيها[2].

واستناداً إلى هذين التعريفين والتعريفات الأخرى العديدة التي وضعها الباحثون للتعريف بالرعاية الاجتماعية فقد تحددت مميزات وخصائص هذه الرعاية فهي تتميز بما يلي :

١ ـ أنها تؤدى من خلال تنظيم رسمي بمعنى أن منظماتها ومؤسساتها وبرامجها وخدماتها تتم من خلال تنظيم رسمي يتميز بهياكل تنظيمية وتوزيع اختصاصات وتدار من خلال لوائح وقوانين وإجراءات.

٢ ـ لا تستهدف تحقيق الربح.

٣ ـ تتميز بالشمولية، فهي لا تقتصر على تقديم الخدمات في مجال معين، بل تظهر الرعاية كلما ظهرت حاجة غير مشبعة في المجتمع.

٤ ـ أنها توجه نحو الخدمات المباشرة للأفراد والأسر، فخدماتها توجه مباشرة إلى من تشملهم على عكس الخدمات الحكومية التي توجه للأفراد بطريقة غير مباشرة.

---

(١) محمد نجيب توفيق، الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث، مكتبة الأنجلو المصرية (د . ت)، القاهرة، ص١١١ .

(٢) عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص ١٤ .

وعلى ذلك فإن الرعاية الاجتماعية تشتمل على عدد من الأنشطة المنظمة الموجهة لإشباع حاجات المجتمع وفقاً للمفهوم الذي حددته لها الأمم المتحدة، من أجل تمكين الناس من مواجهة المشكلات الاجتماعية خصوصاً في مجالات التوجيه الأسري وخدمات الرعاية النهارية ورعاية الطفولة ورعاية المسنين وتأهيل المعوقين وذوي العاهات والخدمات الطبية ورعاية التلاميذ. وإنها تتميز بأنها تدخل جمعي يقوم من أجل مواجهة حاجات الأفراد باعتبارها حقوقاً اجتماعية. وهي تحتوي على كافة التدابير والعمليات الموجهة لعلاج المشكلات الاجتماعية والوقاية منها. كذلك تتضمن تنمية الموارد البشرية وتحسين مستوى المعيشة وتدعيم النظم الاجتماعية.

وفي عام ١٩٦٧م حددتها الأمم المتحدة كقاعدة عريضة من الأنشطة التي تستهدف التوصل إلى حلول مقبولة للمشكلات الاجتماعية الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة.

إذن فقد كانت هذه بعض ملامح الرعاية الاجتماعية التي انعكست في ما يسمى برعاية أسر المسجونين، حيث انتظمت هذه الرعاية في جمعيات أهلية ذات نظام رسمي وأهداف محددة وتتمثل هذه الأهداف في القيام بخدمات اجتماعية لرعاية المسجونين وأسرهم ونجد أن خدمات هذه الأسر في مصر مثلاً تتمثل في منح هذه الأسر مساعدات مالية، الاهتمام بحماية ورعاية أولاد المسجونين وقد كفل النظام الرسمي لهذه الجمعيات مصادر محددة للتمويل (إعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية، حصص من أرباح كانتينات السجون، اشتراك العضوية، التبرعات[1] ولم يقتصر الأمر على

---

(١) مرجع سابق، ص ١٦٨.

قيام جمعيات رعاية المسجونين وأسر المسجونين بل أنشئ الاتحاد النوعي لجمعيات رعاية المسجونين وأسرهم في مصر ليضم الجمعيات والمؤسسات العاملة في ميدان رعاية المسجونين وحددت له اختصاصات محددة وانبثقت عنه لجان متخصصة.

وفي المجتمع السعودي مثلاً: أشار أحد الباحثين منذ عدة سنوات إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالمملكة تتبنى دراسة تقوم بها جهات عديدة بالدولة لإيجاد إدارة عامة تقع عليها مسؤولية الرعاية اللاحقة سواء للمفرج عنهم من السجون أو من المؤسسات الاجتماعية الخاصة بالأحداث وأضاف قائلاً: علماً بأن هذه الدراسة تعد حالياً في مراحلها النهائية[1] أما الآن فقد تأسست فعلاً اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة الرياض في ٩/ ١/ ١٤٢٤هـ وهي لجنة يتولى رئاستها معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية. وقد نص قرار إنشائها على إنشاء لجنة وطنية بمناطق المملكة تقوم برعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم. ومن قراءة سريعة لما تقوم به اللجنة من رعاية لأسر السجناء بوجه خاص يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- من بين أهداف اللجنة اتخاذ الوسائل الممكنة لرعاية السجناء ونزلاء الإصلاحيات وأسرهم خلال فترة محكوميتهم.
- ومن أهدافها أيضاً تقديم الدعم المادي والمعنوي لأسر السجناء خلال فترة محكوميتهم بمساعدة أبنائهم على مواصلة التعليم والعمل وتوفير الرعاية الصحية لأسرة السجين ومعاونتها في تعزيز العمل المنتج خلال فترة غياب عائلها السجين.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٤ .

- أبرمت الجمعية اتفاقاً مع جمعية البر على تقديم الرعاية بكافة أشكالها لأسر السجناء المحتاجين والفقراء أسوة بغيرهم من أفراد مجتمع مدينة الرياض وضواحيها بما يحقق التكامل الاجتماعي والحد من الانحراف والاتجاه للجريمة ومن أشكال الدعم المطلوب قيام اللجنة بتحويل أسر السجناء إلى جمعية البر بالرياض ممثلة في فروعها العشرة وذلك لاستقبال حالات السجناء المحتاجين ويتم تسجيله بالفرع الذي يتبع له الحي الذي تسكن فيه الأسرة على فئة(أ) وهي الأسر الأكثر احتياجاً ويتولى الفرع رعايتها والصرف عليها مما هو متاح من صدقات وزكاة سواء نقدية أو عينية.
- قامت اللجنة بإنشاء وتجهيز مكتب بإصلاحية الحائر يتولى متابعة احتياجات السجناء وأسرهم وسيكون هذا المكتب نواة لافتتاح مكاتب أخرى.
- حرصت اللجنة على وضع خطة إستراتيجية تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها وخدمة الفئات التي ترعاها، حيث تم وضع هذه الخطة على مرحلتين طويلة المدى، وقصيرة المدى التي على ضوئها تم تشكيل عدد من فرق العمل لتنفيذ هذه الخطة. وقد تضمنت فرق العمل المشكلة فريق رعاية الأسر. ويقوم هذا الفريق بمساعدة أسر السجناء المحتاجين خلال محكومية عائلها وقد تم التنسيق مع جمعية البر حول ذلك.
- فريق الرعاية اللاحقة ويقوم هذا الفريق على رعاية السجناء وأسرهم رعاية صحية واجتماعية ومادية وفق الفئات العمرية ونوع الجريمة وتشمل الرعاية، الإيواء، التوظيف، التدريب.

وعند مراجعة الواقع، فإنه يمكن القول: إنه لا تكاد تختلف طرق رعاية أسر السجناء في مختلف الدول العربية عما وجدناه في مصر والمملكة العربية السعودية، بل إن هذين البلدين هما الأبرز في رعاية السجناء إذ لم تتجاوز الجهود المبذولة في معظم الدول العربية الأخرى النص على تقديم المساعدات للسجناء المفرج عنهم وأسرهم ففي السودان مثلاً من خلال مصلحة الرعاية الاجتماعية بوزارة الصحة السودانية. والنص على قيام العاملين بجهاز الرعاية اللاحقة بالعراق بزيارة أسر السجناء والمودعين الأحداث لدراسة أحوالهم ميدانياً والوقوف على مشكلاتهم واحتياجاتهم وتقديم الرعاية والعون لهم بما في ذلك فض المنازعات العائلية وتأمين حياة الأبناء وبخاصة المراهقون منهم لضمان عدم جنوحهم في غيبة عائل الأسرة المودع بالسجن[١] وفي الأردن تقوم جمعية رعاية السجناء بأنشطة عديدة في مجال رعاية ومساعدة المسجونين وأسرهم خاصة الفقراء منهم، حيث تقوم بتقديم العون المادي لهم[٢].

ومن العرض السابق يتضح أن طريقة التعامل مع مشاكل أسر السجناء قد تركزت حول إنشاء جمعية أهلية تقوم بتقديم العون المادي أساساً لبعض هذه الأسر، تساير مفهوم الرعاية الاجتماعية أساساً من حيث تنظيمها وقوانينها ومن وجهة نظرنا فثمة أمر مهم هنا. إذ إن تركيز التعامل مع أسر السجناء على طرق إنشاء جمعيات أهلية نظامية وتقرير نظام عملها وتحويلها.. إلخ. لا يكفي ولا يؤدي إلى قيام هذه الجمعيات بعمل ناجح ومفيد لأسر السجناء ومن ثم عدم نجاح الجهد الاجتماعي الكبير المبذول

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٩١ .

في هذا المجال في التصدي لمشاكل هذه الأسر إذ لا بد أن يبرمج هذا الجهد في شكل برامج تصمم وفق معايير علمية ثابتة وهو ما لا يحدث في الواقع. وفيما يلي نتناول كيفية صياغة هذه البرامج ومعايير ذلك

٤ .١ سبل تقويم رعاية أسر السجناء

لقد أوضحت هذه الدراسة الميدانية أن أسلوب رعاية السجناء يتم الآن بطريقة غير منظمة وارتجالية تعتمد أساساً على تقديم بعض المعونات المادية بينما يقدم هذا البحث تصوراً مهماً للطريقة التي يمكن أن تؤدى بها رعاية أسر السجناء بنجاح من خلال وضع أسس عامة لعمل مؤسسات وجمعيات رعاية هذه الأسر. وهو ما يغيب تماماً عن السياسة التي تتبعها هذه المؤسسات والجمعيات في إدارة عملها حالياً فتصنيف الأسر حسب المحددات التي تحدد احتياجها أمر لم يدرس ولم يتبع من قبل. في الوقت الذي نعد فيه هذه المحددات هي الأساس الأول الذي يجب أن يبنى عليه أعمال رعاية أسر السجناء كافة وهي محددات أكدت أهميتها الدراسة الحالية التي نراها شديدة الأهمية في تحديد طريقة عمل مؤسسات وجمعيات رعاية أسر السجناء وفي تحديد نوع الرعاية وطريقة تقديمها (مادية أم معنوية) وفي تحديد نوع المشكلات التي تواجهها هذه الأسر وحجم هذه المشكلات وتأثير هذه المشكلات على هذه الأسر.. إلخ.

كل ذلك يتوقف على محددات وأسس محددة نرى ضرورة استيفائها بالدراسة باعتبارها مؤشرات لتصنيف احتياجات ومشاكل أسر السجناء ومن أهم هذه المحددات حجم أسرة السجين، نوع جريمة السجين، مدة عقوبة السجين، المستوى الاقتصادي لأسرة السجين، المستوى الاجتماعي لأسرة

السجين، مركز السجين الاجتماعي في أسرته (الذي يحدده طبيعة عضويته في الأسرة من حيث هو أب أو زوج أو زوجة أو أخ أو أخت)، مدة العقوبة المحكوم بها على السجين وحالته الاجتماعية.. إلخ.

وإن هذه المحددات تشكل أسساً ثابتة تتحدد على أساسها طريقة عمل جمعيات ومؤسسات أسر السجناء ويتحدد على أساسها نوع الرعاية المطلوبة للأسرة وكيفية تقديم هذه الرعاية وهي معايير أساسية للتصنيف الواجب إعماله أو الأخذ به في تحديد طبيعة الرعاية التي تقدم لكل أسرة وهنا فإن هذه الدراسة قد أكدت من خلال تطبيق هذه المحددات أن مشكلات أسر السجناء مختلفة من أسرة لأخرى. ومن ثم فإننا نؤكد أهمية ما نسميه تفريد الرعاية المقدمة لأسر السجناء فماذا نعني بتفريد رعاية أسر السجناء؟

٤ .٢ تفريد برامج رعاية أسر السجناء

لما كانت أسرة كل سجين تتميز بخصائص اجتماعية خاصة بها من حيث حجم هذه الأسرة، مستوى الدخل فيها، الحي الذي تسكن فيه، الحالة التعليمية.. طبيعة مركز السجين في الأسرة التي ينتمي إليها، مدة عقوبة السجين، نوع الجريمة، عمر السجين، حالته الاجتماعية.. إلخ. ولما كانت هذه الحزم من الخصائص المتمايزة لأسر السجناء يفرز كل منها مشكلات مختلفة في كل أسرة عن غيرها من الأسر لأنها ـ أي هذه المشكلات ـ هي نتاج لمجموعة متمايزة من الخصائص المختلفة من أسرة لأخرى (حيث إن هذه الخصائص هي محددات لما يمكن أن يحدث لأسرة السجين من مشكلات).

فإن برامج الرعاية المقدمة لأسر السجناء لابد أن تصمم لكل حالة من حالات هذه الأسر على حدة، وهذا ما نسميه تفريد أساليب رعاية أسر

السجناء.. فليس تفريداً أن نكتفي بالقول: إن هناك نوعين من الرعاية رعاية مادية ورعاية معنوية فنوع وقدر الرعاية المادية ذاتها مختلف من أسرة لأخرى في ظل اختلاف المشكلات التي تواجهها كل أسرة عن غيرها من الأسر حتى وإن كانت المشكلة من ذات النوع الذي تواجهه أسرة أخرى ذلك أن درجة المشكلة وتأثيرها وقدرها وإلحاحها يختلف من أسرة لأخرى لاختلاف خصائص هذه الأسر عن بعضها ولذلك فإن أول المداخل اللازم التنويه إليها لإنجاح رعاية أسر السجناء يتمثل في الأخذ بأسلوب تفريد أساليب رعاية أسر السجناء في ضوء خصائص كل أسرة. أي في ضوء المحددات وتمايزها من أسرة لأخرى.

ويعد تفريد برامج الرعاية المقدمة لأسر السجناء المبدأ الأساسي لإنجاح أي عمل في هذا المجال وهو المدخل الأساسي لمنع الارتجالية في أداء هذا العمل المهم وهنا لابد من الحديث عن برامج عمل تلتزم بها جمعيات ومؤسسات أسر السجناء خاصة بعد أن أخذت مصطلحات رسخت طويلاً في التراث اللفظي الخاص بالسجون مثل مصطلح التأهيل Rehabilitation ومصطلح الخدمات Services[1].

ومن هنا فإننا ننادي بوجوب العمل في مجال رعاية أسر السجناء من خلال ما يسمى ببرامج العمل وذلك في تصميم برامج رعاية أسر السجناء ويمكن هنا الإفادة في هذا الصدد مما ذهب إليه أخصائيو ديناميات الجماعة الذين وضعوا مجموعة من التساؤلات التي لابد أن يجيب عليها «تصميم برنامج العمل» ومن هذه التساؤلات التالي:

---

(1) Richard W. snasrr & Brusel L. Wolfod, Conrection, WCB. Wm . C Brown Publishers, Dubque, Lower 1985. P 272.

- لمن يوضع البرنامج؟
- من الذي يضع البرنامج؟
- ماذا يحتوي البرنامج؟
- متى يبدأ تنفيذ البرنامج؟
- أين ينفذ البرنامج؟
- كيف ينفذ البرنامج؟

ومن جانبنا فإننا نرى إمكانية الإفادة من هذه التساؤلات في صياغة وتصميم برنامج العمل مع أسر النزلاء وليس هذا غريباً، حيث إن هذه التساؤلات وظفت من قبل في إعداد برامج تأهيل السجناء[1] وطبقاً لرؤيتنا هذه تصبح معالم برنامج العمل مع أسر السجناء واضحة مسايرة لما كشفت عنه الدراسة الميدانية من حقائق ونوضح ذلك على النحو التالي:

٤ .٢ .١ الغاية من برنامج العمل مع أسر السجناء :

الغاية الأساسية من برامج رعاية أسر السجناء تتمثل في :

١ - حماية أسر السجناء.

٢ - رعاية أسر السجناء ومحاولة تحسين أحوالها.

وهذه هي الأهداف نفسها التي تسعى السياسة العقابية لتحقيقها[2] مددناها إلى مجال رعاية أسر السجناء وهنا فإن أسر السجناء تواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية ونفسية وأخلاقية وصحية. ومن هنا تصبح

---

(١) راجع هنا الفصل الثامن من كتاب مصطفى العوجي . التأهيل الاجتماعي، مؤسسة سحنون للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٣م. ص ٢٢٨ - ٢٩١.

(2) Richard korn & Layd kurkle Criminology and enology, Halt Rinehart New York. And wins'ton 1989. P 471.

الغاية من برنامج العمل مع أسر السجناء غاية تربوية وتأهيلية فهي تأهيلية لاستهدافها إعداد الأسرة للتكيف مع ظروف غياب العائل أو الزوج أو الأم.. إلخ. واجتياز الوصم الاجتماعي والتعامل مع المشكلات الناجمة عن إيداع أحد أعضائها السجن.

وتربوية من حيث متابعة تعليم الأبناء والحفاظ على الأسرة وتماسكها ومعالجة ما يظهر من انحرافات في الأسرة. وهنا فإن إيجاد برامج تعليمية لأبناء السجناء وتشجيعهم على متابعة الدراسة من خلال برنامج محدد على غرار البرامج التعليمية التي تتبناها برامج رعاية أسر السجناء في الولايات المتحدة، حيث أوضحت الدراسات هناك أن الأطفال المنحدرين من مثل هذه الأسر ذات الدخل المنخفض الذين ينضمون إلى مثل هذه البرامج المستهدفة تنمية شخصياتهم يقل بينهم معدلات الجريمة، وحيث يعتنق المجتمع فكرة أن الاستثمار في مجال تنمية شخصية الطفل من شأنه إيجاد مجتمع آمن وصحي وذلك على المدى الطويل[1].

٤ .٢ .٢ من يضع البرنامج ؟

يضع البرنامج الأخصائي الاجتماعي الذي عليه أن يضع برنامجاً يتناسب مع كل حالة من حالات الأسر في ضوء المشكلات الخاصة لكل حالة من هذه الحالات. وهي مشكلات متباينة تماماً من أسرة لأخرى في ضوء ما سبق أن ذكرناه، حيث ذكرنا أن محددات مشكلات أسر السجناء تختلف اختلافاً بينا من أسرة لأخرى ومن ثم فإن التصدي لمشكلات كل أسرة يقتضي تصوراً وبرنامجاً خاصاً، بهذا يتناسب مع ما تواجهه هذه الأسرة من مشكلات ترتبط بخصائصها وظروفها الخاصة.

(1) Steven Donzgr. Op _cit. P27.

وبالطبع فإن الأخصائي الاجتماعي يمكنه الاستعانة بالأخصائي النفسي فيما يرى من مشكلات نفسية قد يجدها في محيط الأسرة.

٤ .٢ .٣ ماذا يحتوي البرنامج ؟

بما أن الهدف من عمل الجمعيات والمؤسسات المهتمة بمشكلات أسر السجناء هو التغلب على ما تواجهه هذه الأسر من مشكلات. فإن ما يتضمنه عمل هذه الجمعيات والمؤسسات من أنشطة لابد أن يدور حول التعرف على ما تواجهه أسرة السجين من مشكلات بما يتضمنه ذلك من إجراء دراسة حالة وتحديد خصائص الأسرة والعوامل التي تتداخل في تحديد ما تواجهه من مشكلات وتحديد حجم هذه المشكلات والعوامل التي توجدها تمهيداً لترتيب أهمية كل منها وطرق التعامل معها. وتحديد حجم المساعدات اللازمة لها ونوع هذه المساعدات مادية كانت أم معنوية وكذلك تحديد البرامج الكفيلة بمواجهة مشاكل أسر السجناء.

ويقتضي ذلك إجراء مقابلات مع أفراد الأسرة وتحديد خطوات علاجية لما تواجهه من مشكلات بما يتضمنه ذلك من تعريف الأسرة بالجهات التي يمكن أن نقدم لها المساعدات المختلفة. وقد يتضمن البرنامج أنشطة تأهيلية لإعداد بعض أفراد الأسرة لمهنة أو لعمل تتعيش منه الأسرة.

ومن هنا فإن برنامج العمل الخاص برعاية أسر السجناء لابد أن يتضمن برامج فرعية يعالج كل منها مظهراً من مظاهر الخطر أو إحدى المشكلات التي تواجه أسر السجناء ومن ذلك مثلاً ما يلي :

٤ .٢ .٤ برنامج للتصدي لمشكلة تعرض أبناء السجناء لخطر الانحراف

ونضرب لذلك مثلاً ببرنامج High-scope pery Preschool Program الذي يطبق في الولايات المتحدة على الأطفال المعرضين لخطر الانحراف وهو برنامج يتضمن وضع الأطفال المعرضين للانحراف بحكم ظروفهم الأسرية في برنامج تعليمي في فترة إعمار ما قبل الدراسة (في الثالثة أو الرابعة من أعمارهم) وقد أدى إخضاع هؤلاء الأطفال لهذا البرنامج التعليمي إلى أن تنخفض نسبة المقبوض عليهم منهم إلى النصف بالمقارنة بمن لم يخضعوا لهذا البرنامج من الأطفال المعرضين للانحراف لظروف أسرية[١]. مثل هذا البرنامج يمكن تطبيقه على أطفال أسر السجناء الذين يتبين أنهم معرضون لخطر الانحراف بعد دراسة حالة أسرهم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً مشروع مساعدة الأطفال في الأسر المنخفضة الدخل Project Head start وهو مشروع يطبق بمدينة الإسكندرية بالولايات المتحدة.. ويقوم المشروع على تنمية قدرات الأطفال العقلية، والعاطفية، وتنمية شخصيتهم الاجتماعية ويمدهم بالخدمات الصحية والغذائية ويتضمن البرنامج الوالدين أيضاً. وقد أثبت هذا البرنامج أن الأطفال المنتظمين فيه قد حققوا تقدماً في مجالات التعلم بمدارسهم وفي تقديرهم لذواتهم ومن دافعيتهم إذ نقصت معدلات غيابهم عن مدارسهم، كما تحسنت صحتهم[٢]. وهنا قد رأى بعض الباحثين أن غياب الأب أو الأم من شأنه عدم النمو الطبيعي عاطفياً وفيزيقياً ومن ثم زيادة الشعور بالنبذ لذلك فإن البرامج التي

---

(1) Steven Donzigr. Op _ cit. P27.
(2) Ibid. P 132.

تصمم لتكفل لهؤلاء الأطفال نمواً صحياً تعد أحد سبل وقاية المجتمع من الجريمة[1].

وهناك برامج عديدة أخرى يمكن أن تبنى عليها خطة عمل مواجهة مشكلات أسر السجناء، فهناك:

- برامج لمنع عنف الأطفال المنتمين لأسر السجناء.
- برامج لإكساب المهارة المهنية لأعضاء هذه الأسر الراغبين في العمل وسبق ورأينا كيف أن اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء التي تأسست في المملكة العربية السعودية قد استهدفت من بين ما استهدفت توظيف السجناء وأسرهم بجانب رعايتهم وتدريبهم وإيوائهم.

والخلاصة أن التصدي لمشكلات أسر السجناء يقتضي صياغة برامج فرعية عديدة يعالج كل منها مشكلة من مشكلات هذه الأسر. على أن تضمن هذه البرامج الفرعية ضمن برنامج عام تتبناه جمعيات ومؤسسات رعاية أسر السجناء ويمكن أن يستفاد في صياغة هذا البرنامج العام والبرامج الفرعية التي يتم تضمينها في برنامج عمل هذه الجمعيات والمؤسسات من برامج الوقاية من الجريمة في الدول المتقدمة على ما أوضحنا سابقاً.

٤ .٢ .٥ أداء العمل مع أسر السجناء

إعمالاً للمبدأ القائل: إن الرعاية اللاحقة تبدأ بمجرد أن تطأ أقدام السجين أرض السجن. فإن العمل مع أسرة السجين يجب أن يبدأ منذ تلك اللحظة أيضاً على ألا يأخذ الأداء شكلاً مكملاً للعقوبة. بل يأخذ شكل التدخل العلاجي المستهدف مساعدة الأسرة في اجتياز المراحل الأولى لإيداع السجين السجن والتكيف مع غيابه ومن ثم التصدي للمشكلات

(1) Larry J. Siegel. & Joseph J. Senna, op- cit. P 243.

الناجمة عن غياب السجين عن الأسرة سواء أكانت مشكلات حالة بالفعل أو محتملة الحدوث مستقبلاً ومثل هذا المدخل كفيل باستجابة إيجابية من جانب أسرة السجين للتدخل من جانب جمعيات ومؤسسات أسر السجناء ومن الجدير بالذكر أن طريقة التدخل والتعامل مع أسرة السجين يجب أن يراعى فيها أكبر قدر من المرونة ذلك أن كل أسرة هي جماعة لها ظروفها الخاصة ومن ثم لابد أن يتم التدخل بالصورة والطريقة التي تحظى بقبولها وتتوافق مع ظروف وخصائص الأسرة فثمة أسر يمكن الدخول إليها من البعد الاقتصادي وأخرى يمكن الدخول إليها من البعد الاجتماعي وثالثة يمكن الدخول إليها من البعد النفسي وبالطبع تحدد ظروف الأسرة وخصائصها المدخل المناسب إليها.

٤ .٢ .٦ دراسة حالة السجين تنطلق من مشاكل أسرته

من الجدير بالذكر أن ثمة تساؤلاً مهماً يطرح نفسه وهذا التساؤل يدور حول كيفية بداية العمل مع أسرة السجين. وكيف تنفذ مؤسسات وجمعيات رعاية أسر السجناء عملها.

والإجابة على هذا التساؤل تتمثل ببساطة في أن تنفيذ هذه المؤسسات والجمعيات لعملها ينطلق من دراسة حالة السجين بالسجن أو ما يطلق عليه البعض «البحث الاجتماعي» الذي يتضمن دراسة وصفية لحالة السجين وسرد تاريخ حياته، محاولة حل بعض مشكلات السجين الشخصية والعائلية، تشخيص بعض معوقات تكيفه الاجتماعي، توفير بعض المساعدات المهنية للمفرج عنهم، توفير بعض الخدمات الأخرى كالتوجيه والإرشاد والتأهيل[1].

(١) عدنان الدوري، علم العقاب ومعاملة المذنبين، دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٩م، ص ٣٦٦.

ومن الجدير بالذكر أن ما يسمى بالبحث الاجتماعي أو دراسة حالة السجين قد استخدم دائماً ليفاد منه في إعداد برامج التأهيل داخل السجن[1]. ولم يتم الإفادة منه في التعامل مع مشكلات أسر السجناء ومن هنا فإن الباحث يرى ضرورة أن يصمم البحث الاجتماعي بطريقة تتيح الإفادة منه في مجال معالجة مشكلات أسر السجناء. ذلك أننا نرى أن هذا البحث هو المنطلق الأساسي للتعامل مع مشكلات أسر السجناء خاصة وأنه سيتضمن العديد من العناصر التي توضح الأثر الذي سيترتب على أسرة السجين جراء إيداعه السجن وذلك من خلال تضمنه عدداً من العوامل المرتبطة بهذا التأثير مثل حجم أسرة النزيل. المستوى الاقتصادي للنزيل وأسرته، مصادر دخل الأسرة، مدة العقوبة.. وغيرها من العناصر التي تعد مؤشرات للمشكلات التي يحدثها إيداع السجين في أسرته.

(١) عبد الله غانم، التأهيل والسياسات العقابية، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، ١٩٩٩م، ص ٤٥.

الفصل الخامس

علاقة محددات مشكلات أسر السجناء
ببرامج رعاية الأسر

٥ . علاقة محددات مشكلات أسر السجناء ببرامج رعاية الأسر

إلى أي حد يتحدد برنامج رعاية أسرة السجين بمحددات المشكلات التي يلحقها بها إيداع أحد أفرادها السجن ؟

كما سبق أن أوضحنا فإن رعاية أسر السجناء تستهدف حماية أسرهم ورعايتها وتحسين حالاتهم. وحيث نرى أن حماية أسر السجناء تعبير ينصرف إلى حماية هذه الأسر من الوقوع فريسة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية على أثر إيداع أحد أفرادها السجن. وذلك من خلال تقديم برامج رعاية اجتماعية لهم تعمل على تحسين أحوالهم ووقايتهم من هذه المشاكل، فإن من الطبيعي أن نقرر أن مثل هذه البرامج لابد أن تصاغ في ضوء المحددات أو العوامل التي تسهم في حدوث المشكلات التي تواجهها هذه الأسر. وحيث تختلف هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية كما يختلف مركز السجين الاجتماعي من أسرة لأخرى وتختلف مدة العقوبة المحكوم بها على السجناء لذلك كله فثمة علاقة كبيرة بين محددات مشكلات أسر السجناء هذه من ناحية وبرنامج الرعاية الذي يجب أن تتلقاه كل أسرة من هذه الأسر من ناحية أخرى. ويقتضي صياغة البرنامج الذي يستجيب لذلك القيام أولاً بدراسة حالة أسرة السجين.

٥ .١ دراسة حالة أسر السجناء

يقتضي تصميم برنامج الرعاية الموجهة لأسرة السجين إجراء دراسة حالة لأسرة السجين وذلك لتحديد خصائص هذه الأسرة. خصائصها الاجتماعية وخصائصها البنيوية، خصائصها النفسية، خصائصها الصحية. وبالطبع يستعان هنا بدراسة الحالة التي أجريت على السجين ولكن لا تعد هذه الدراسة(دراسة حالة السجين) هي المصدر الذي يكتفى به في التعرف على خصائص أسرة السجين. بل لابد من إجراء دراسة حالة أسرة السجين ذاتها خاصة وأنه من المعروف أن الاعتماد كلية على ما يدلي به السجين من بيانات يعد مخاطرة، حيث لا يعد ما يدلي به السجناء مصدراً يوثق به خاصة في ظل ما يسمى Rules For inmates وهي مجموعة القواعد التي تحكم سلوك النزلاء بالسجن. وهي قواعد تلزم السجين بمعاداة إدارة السجن وعدم التعاون معها[1].

وترجع أهمية دراسة حالة أسرة السجين إلى أن هذه الدراسة من شأنها المساعدة في تحديد المشكلات التي تواجهها هذه الأسر وتحديد نوع هذه المشكلات وترتيبها (اجتماعية-اقتصادية-نفسية، صحية) وفق خطورتها أو أهميتها، ومن ثم تحديد برنامج الرعاية الاجتماعية المناسب لحالة كل أسرة من أسر السجناء. وهذا ما قصدناه عند الحديث عن تفريد الرعاية الموجهة لأسر السجناء.. ولكن هل معنى ذلك أنه لا يمكن القول بوجود برامج عامة يمكن تصميمها لرعاية أسر السجناء ؟ لاشك أن هناك برامج

(1)Norman Johnston & Leonard Savitz, M. wolfgang : The Sociology of Punishment and Correction, John wiley and sons.in New york, 1997, P 85.

يمكن تصميمها مسبقاً من خلال ما يسمى بعملية تنميط أسر السجناء، فماذا نعني بهذا المصطلح، وكيف يمكنه أن يسهم في إيجاد أسس عامة يستند إليها في تصميم برامج رعاية هذه الأسر.

٥ . ٢ تنميط أسر السجناء

نعني بتنميط أسر السجناء تصنيف هذه الأسر ووضعها في مجموعات متماثلة أو على الأقل متماثلة في عدد كبير من الجوانب وإذا كان ذلك يتطلب عوامل مشتركة، فثمة أمور عديدة تشكل عوامل مشتركة تمكننا من تنميط أسر السجناء في شكل مجموعات تتماثل في أمور عديدة وحيث سبق أن أشرنا إلى أن الأهداف الأساسية لرعاية أسر السجناء تتمثل في حماية أسر السجناء، رعاية أسر السجناء ومحاولة تحسين أحوالهم. وعلى ذلك فإن برامج رعاية أسر السجناء تقوم على ذات الأهداف. فالأهداف هي العامل المشترك الأساسي في البرامج المختلفة التي تقدم إلى أسر السجناء. بجانب الأهداف المشتركة، فمثة أمور أخرى مشتركة يمكن أن تسهم في إعداد برامج مسبقة لأسر السجناء، حيث يمكن أن نشير إلى مجموعة من المؤشرات تعد معايير مهمة يمكن استخدامها في تنميط أو تصنيف الأسر إلى مجموعات متماثلة ومتقاربة على الأقل فيما تواجه من مشاكل وهو الأمر الذي يسمح بصياغة وتصميم برامج محددة لرعاية كل مجموعة من هذه المجموعات ومن أهم المعايير التي يمكن استخدامها في تصنيف أسر السجناء إلى مجموعات متماثلة أو متقاربة فيما تواجه من مشاكل وفيما تتميز به من خصائص ما يلي :

٥ . ٢ . ١ الحالة الاقتصادية للأسرة

المتغير الأساسي المرتبط بأكبر قدر من المشكلات التي تواجه أسر السجناء هو الحالة الاقتصادية، فهذا المتغير يَجُب معظم المتغيرات الأخرى ويبطل تأثيرها، بل قد يلغي تأثيرها إلغاءاً تاماً. فعند ارتفاع دخل أسرة السجين من خلال تعدد مواردها مثلاً. أو من خلال ثراء زوجة السجين أو ثراء عائلته وتصدي هذه العائلة للإنفاق على أسرة السجين. فإن ذلك يلغي تأثير متغيرات كثيرة مثل حجم الأسرة، مركز السجين في الأسرة، طول مدة العقوبة.. إلخ. لذلك كله فإن الحالة الاقتصادية تعد المتغير الأساسي في تصنيف أسر السجناء بحيث يمكن أن يتم تقسيم أو تنميط أسر السجناء وفقاً لهذا المعيار المهم إلى ثلاثة أنواع :

الأول : أسر ثرية.

الثاني : أسر متوسطة الحال.

الثالث : أسر فقيرة.

وعندما تظهر دراسة حالة أسرة السجين انتماء هذه الأسرة إلى النوعين الأول والثاني فإن ذلك يعني القول : إنها لا تعاني من تدني مستوى المعيشة أو انقطاع الدخل بإيداع عائلها السجن، بل ويمكن القول : إنها لا تعاني أيضاً من مشكلات صحية. وعلى ذلك فإنه يمكن القول : إن الأسر الثرية والأسر المتوسطة الدخل قد تعاني فقط نوعاً محدداً من المشكلات على أثر إيداع أحد أعضائها السجن وتتمثل هذه المشكلات أساساً في حدوث بعض المشكلات الاجتماعية مثل حدوث الطلاق أو هجر بيت الزوجية أو انحراف الأبناء. ومن هنا فإن برنامج الرعاية الموجهة لمثل هذا النوع من الأسر يجب أن يصمم لمعالجة هذا النوع من المشكلات فقط أي المشكلات الاجتماعية.

٥ .٢ .٢ مدة العقوبة

تعد مدة العقوبة أحد المحددات الأساسية للمشكلات التي تواجه أسرة السجين. ومن ثم فهي تلعب دوراً أساسياً في تحديد برنامج الرعاية الذي يوجه إلى هذا النوع من أسر السجناء وهنا فإننا نستطيع في ضوء ما كشفت عنه هذه الدراسة أن نشير إلى أن مدة العقوبة تلعب دورها كمحدد لبرنامج الرعاية الموجهة لأسرة السجين على النحو التالي :

١ ـ مدة العقوبة القصيرة المدى (وهي مدة العقوبة أقل من ستة أشهر) ويمكن تجاوزاً أن نضم إليها مدة العقوبة من (ستة أشهر إلى أقل من سنة).

٢ ـ مدة العقوبة المتوسطة المدى وهي المدة من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات.

٣ـ مدة العقوبة الطويلة المدى وهي المدة أكثر من ثلاث سنوات إلى أقل من عشر سنوات.

٤ ـ مدة العقوبة المؤبدة وهي مدة العقوبة التي تزيد على عشر سنوات.

٥ ـ عقوبة الإعدام.

وهنا فإن مدة العقوبة القصيرة ستة أشهر فأقل لا يترتب عليها عادة من المشكلات ما يجعل أسر السجناء المحكومين بها في حاجة إلى برنامج يُصمم خصيصاً لرعاية هذا النوع من الأسر.

مدة العقوبة المتوسطة المدى يترتب عليها عدد من المشكلات الاقتصادية بالنسبة للأسر الفقيرة بالذات، كما يترتب عليها مواجهة الأسرة بغض النظر عن مستواها الاقتصادي عدداً من المشكلات الاجتماعية ويقتضي ذلك أن يواجه البرنامج الذي يصمم لرعاية هذا النوع من الأسر جميع هذه المشكلات

وخاصة مشكلات تفكك الأسرة وتشرد الأبناء وكذلك مشكلة هجر الزوجة لمنزل الزوجية وتوفير مصادر ملائمة للدخل الذي يعين الأسرة على الحياة حال فقر الأسرة.

بالنسبة لمدة العقوبة الطويلة المدى تتطلب برنامجاً مكثفاً لمواجهة المشكلات الاجتماعية وخاصة مشكلة الطلاق وانحراف الأبناء وتشردهم وتوفير مصادر للدخل بالنسبة للأسر الفقيرة.

مدة العقوبة المؤبدة: وهذه تتطلب أكثر برامج الرعاية كثافة بالنسبة للأسر الفقيرة بحيث لابد أن يتضمن البرنامج معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وتعليم الأبناء وتشغيلهم.

أما الأسر التي يواجه أفرادها عقوبة الإعدام : فهي تتماثل من حيث ما تواجهه من مشكلات مع الأسر التي حكم على ربها بالسجن المؤبد، حيث يعاني كل من هذين النوعين من الأسر غياباً فعلياً طويل الأمد لرب الأسرة ومن ثم يعاني كل منهما انعدام وجود دور اقتصادي وتربوي لرب الأسرة ومن هنا فإن برامج الرعاية بالنسبة لكل من هذين النوعين من أنواع الأسر لابد أن تتضمن برامج لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتشغيلية خاصة حالة فقر هذه الأسرة.

٥ .٢ .٣ المركز الاجتماعي للسجين

في حالة كون أسرة السجين فقيرة، فإن من المعايير الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار في تحديد برنامج الرعاية الملائمة لها المركز الاجتماعي للسجين. وسبق أن أشرنا إلى أننا نستخدم في هذه الدراسة مصطلح المركز الاجتماعي للسجين في أسرته للإشارة إلى وضع السجين بالأسرة من حيث هو أب، زوج، أم، أخ، أخت، ابن.. أو شخص من الأقارب الآخرين..

وهنا فإن المركز الاجتماعي للسجين يعد أحد المعايير الأساسية في تحديد برنامج الرعاية الاجتماعية الملائم لأسرة السجين هذه. ونعني بذلك أنه في حالة كون السجين «أباً» فإن أسرته تصبح محتاجة لبرنامج شامل يتضمن تقديم العون الاقتصادي ومواجهة المشكلات الاجتماعية. أما المشكلات الصحية والنفسية فسبق أن أوضحت الدراسة عدم أهميتها في مجتمع الدراسة.

أما إذا كان السجين شخصاً آخر ـ أي أحد الأبناء أو الأخوة ـ فإن الأسرة لن تتأثر بغياب هذا السجين إلا إذا كان هذا السجين يسهم في دخل الأسرة بمبلغ قد يعمل على خفض ميزانية الأسرة خفضاً ملحوظاً. وعندئذ قد تحتاج مثل هذه الأسر إلى دعم مادي فقط.

ومن الجدير بالذكر أنه في حالة كون السجين هو «الأب» أو العائل للأسرة. فإن احتياجات الأسرة تحدد في ضوء خصائص هذه الأسر من حيث الحجم، ومستوى المعيشة، ونوع الحي، والمشكلات الاجتماعية التي تواجهها والمشكلات الاقتصادية.

أما الأسر الكبيرة الحجم فتحتاج لدعم مادي أكبر من الصغيرة الحجم. كما أن برنامج الرعاية الموجه إلى مثل هذا النوع من الأسر لابد أن يتضمن عناصر لمواجهة المشكلات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ـ طلاق ـ هجر بين الزوجين. انحراف الأبناء، تشرد الأبناء.. إلخ.

إذن فإن عملية تنميط أو تصنيف أسر السجناء على ما سبق أن أوضحناه هي عملية تستخدم فيها معايير محددة تقسم على أساسها أسر السجناء إلى مجموعات تتماثل كل مجموعة إلى حد ما في خصائصها وما تواجهه من مشكلات ومن ثم تعد أو تصمم برامج عامة لعلاج هذه المشكلات. وتصبح

هذه البرامج العامة جاهزة مسبقاً للحالات المستجدة من الأسر. فبمجرد أن تجرى دراسة حالة السجين، ودراسة حالة الأسرة , ويتبين خصائص هذه الأسر المستجدة يصبح ممكناً مباشرة ضمها لبرنامج معين من البرامج المعدة مسبقاً والتي تماثلت خصائص هذه الأسرة المستجدة مع خصائص هذه الأسر التي سبق أن صمم هذا البرنامج لرعايتها، ويختصر ذلك الكثير من الوقت والجهد ويجنب ذلك الأسرة ـ أسرة السجين ـ الانتظار لمدد طويلة قبل تلقيها للرعاية وهو ما يعمل على تعريضها لأخطار لا حصر لها. وهو ما يعود على المجتمع نفسه فيما بعد بأضرار بالغة يمكن الوقاية منها إذا سارعنا بتقديم الرعاية والعون لأسرة السجين خاصة وأنها في مراحل سجنه الأولى تكون في أشد حالات الضعف والحاجة لمعين وموجه.

٥ .٣ خصائص ومتضمنات البرامج العامة لرعاية أسر السجناء

سبق أن أوضحنا أنه يمكن القيام بتصميم برامج عامة لمواجهة المشكلات التي تواجه أسر السجناء. وحيث أشرنا من قبل إلى أن هذه الأسر تواجه مشكلات متنوعة، حيث تواجه مشكلات اجتماعية أو اقتصادية، ونفسية وصحية، فإن البرامج العامة لابد أن تتضمن علاجاً لمواجهة كل نوع من هذه المشكلات. ولذلك يجب أن تتضمن هذه البرامج ما يلي :

٥ .٣ .١ المشكلات الاجتماعية

ثمة خطوط عامة يمكن الإشارة إلى وجوب أن تتضمنها البرامج العامة التي يتم تصميمها لمواجهة المشكلات الاجتماعية إذ يجب أن يتضمن البرنامج عمليات وخطوات نوعية لمواجهة كل مشكلة من هذه المشكلات على حدة وذلك على النحو التالي :

٥ .٣ .٢ مشكلة الطلاق وهجر بيت الزوجية

تنجم مشكلات الطلاق بين السجين وزوجته في حالات عديدة. فطول مدة العقوبة وتجاوزها لثلاث سنوات قد يجعل الزوجة تقدم على طلب الطلاق، ولكن الواقع يظهر أن عدداً كبيراً من الزوجات لا يفكرن في طلب الطلاق من أزواجهن، والحقيقة أن أهم ما يجب أن يتضمنه برنامج رعاية أسر السجين في مواجهة احتمال تصدع الأسرة هو :

١ ـ ضمان الزيارات المتكررة والمتقاربة للسجين من جانب أسرته، زوجته، وأبنائه بوجه خاص.

٢ ـ التمكين من الخلوة الشرعية وتقصير الفاصل الزمني بين كل خلوة وأخرى.

٣ـ إجراءات تيسر «الاتصال» المستمر الذي يهيىء «للتواصل» من خلال المراسلات والمكالمات الهاتفية.

٤ ـ التوسع في الإجازات الممنوحة للسجين.

٥ ـ الأخذ ببدائل السجن في الحالات التي يمكن الأخذ بها ومن ذلك الأخذ بنظام الغرامات المالية، الإفراج بوعد الشرف، برامج خدمة المجتمع، الحبس المنزلي، وغيرها من البدائل التي تقلل ابتعاد الآباء أو الأزواج أو الزوجات السجناء عن أسرهم.

٥ .٣ .٣ تشرد الأبناء وانحرافهم

لمواجهة مشكلات تشرد الأبناء وانحرافهم لابد أن يتضمن البرنامج ما يلي :

١ - إيجاد نظام يكفل متابعة الأوضاع التعليمية للأبناء ومساعدة المحتاجين منهم.
٢ - المساعدة في تدريب وتأهيل الأبناء غير المنتظمين في التعليم. وذلك يستغرقهم فيصرفهم عن أخطار الزلل ويساعدهم في الحصول على عمل.
٣ - المساعدة في تشغيل العاطلين من أبناء أسر السجناء.
٤ - استثارة المتطوعين من أبناء المجتمع للمساعدة في وقاية أبناء السجين من الانحراف والتشرد.
٥ - العمل على استدامة العلاقة بين الآباء السجناء وأبنائهم من خلال إتاحة زيارات الأبناء لأبنائهم بالسجون، وإجازات السجناء.

٥ .٣ .٤ المشكلات الاقتصادية

لعل أهم متضمنات البرنامج فيما يخص التصدي أو معالجة المشكلات الأسرية يتمثل في عدد من الخطوات والبدائل التي تعمل جميعها على سد النقص في الدخل الناتج عن إيداع أحد أعضاء الأسرة بالسجن، وكما سبق أن أوضحناه. فثمة أسر ثرية وأسر متوسطة قد لا تحتاج كل منها للعون الاقتصادي. أما بالنسبة للأسر الفقيرة والقليل من الأسر المتوسطة التي قد تحتاج للعون المادي فإن متضمنات البرنامج يجب أن تحتوي على ما يلي :

- تقديم العون المادي لأسر السجناء المحتاجة لهذا العون، وإرشاد هذه الأسر إلى الجهات التي يمكن أن تقوم بدعمها مادياً مع إعطاء هذه الأسر ما يفيد حاجتها لهذا الدعم نتيجة غياب السجين عنها وذلك لتقديمه إلى هذه الجهات من جمعيات أهلية أو أجهزة حكومية... إلخ.

- إتاحة فرص العمل لأحد أعضاء الأسرة أماً كانت أو أبناء لسد نقص دخل الأسرة الناجم عن غياب السجين.
- تأهيل الراغبين في العمل من الأسرة وذلك بإلحاقهم بمراكز التدريب التي تؤهلهم للالتحاق بعمل يدر دخلاً لسد ما قد يترتب على غياب السجين من عجز في ميزانية الأسرة.

٥ .٣ .٥ المشكلات الصحية والنفسية

رغم ما كشفت عنه الدراسة من عدم خطورة ما يترتب على غياب السجين من مشكلات نفسية وصحية إلا أنه من المهم إتاحة فرص العلاج بأسعار رمزية لأسر السجناء وأبنائهم. وذلك بعقد اتفاقات مع مستشفيات أو حتى أطباء خصوصيين لتقديم الخدمات الطبية بأسعار رمزية لهذه الأسر وأبنائها. وحبذا لو تضمن ذلك حصولهم على الدواء بأسعار مخفضة أيضاً.

٥ .٤ الخلاصة والاستنتاجات

أوضحت هذه الدراسة عدداً من الحقائق يمكن استنتاجها وإيجازها على النحو التالي :

أكدت الدراسة أهمية عدد من المحددات أو العوامل باعتبارها هي التي تحدد قدر وحجم المشكلات التي تواجه أسر السجناء ومن هذه العوامل ما يلي :

٥ .٤ .١ الخصائص الاجتماعية لأسر السجناء

لقد تناولت الدراسة كلاً من حجم الأسرة ومستوى الحي ومستوى الدخل الشهري لأسر السجناء وهنا فقد أوضحت الدراسة ما يلي :

بالنسبة لحجم أسرة النزلاء : أوضحت الدراسة أن أسر النزلاء تتميز بكبر حجمها، حيث تبين أن ٢ , ٥٥ من هذه الأسر يزيد حجمها على ستة أشخاص وأن ٥ , ١٧ منها يزيد عدد أعضائها على عشرة أشخاص وهو ما يلقي عبئاً كبيراً على أسر السجناء (عبئاً اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً).

بالنسبة لمستوى الحي الذي تقيم به أسر السجناء : يتبين أن ٨ , ٣٥٪ من أسر السجناء يقيمون بأحياء شعبية بينما يقيم ٥ , ٦٢٪ بأحياء متوسطة أو راقية.

بالنسبة لمستوى الدخل الشهري : أوضحت الدراسة أن ٧ , ٤١٪ من أسر السجناء يقل دخلها عن ألفي ريال شهرياً وهي نتيجة تؤكد صحة المقولة القائلة بالعلاقة بين الفقر والانحراف خاصة في ظل كبر الحجم الذي تتميز به معظم أسر السجناء، كما أن الدراسة قد كشفت أيضاً أن ٨ , ٥٪ من أسر السجناء يزيد دخلها على ستة آلاف ريال. وبالطبع فإن هذا يؤكد صحة التفسير السابق للعلاقة الإيجابية بين الفقر والانحراف والعلاقة السلبية بين ارتفاع الدخل والانحراف أيضاً.

٥ . ٤ . ٢ أهم المشكلات التي تعانيها أسر السجناء

كشفت الدراسة أن أهم المشكلات التي تعانيها أسر السجناء يمكن سردها على النحو التالي :

٤٩٪ من الأسر المبحوثة تعاني مشكلات اقتصادية. أما المشكلات الصحية والمشكلات النفسية بين أسر السجناء، فقد أوضحت الدراسة الميدانية ندرة حدوث مثل هذه المشكلات بين أسر السجناء، حيث وجدنا أن أسرتين فقط تواجهان مشكلات صحية بين أفرادهما ويمثل هؤلاء ١٪

فقط من إجمالي عينة البحث من أسر السجناء. ووجدنا أسرة واحدة قالت : إن أحد أعضائها يعاني مشكلة نفسية وقد فسر الباحث ذلك بتوفير الدولة للخدمات الصحية وتدين الشعب السعودي القوي.

٥ .٤ .٣ محددات المشكلات التي تواجهها أسر السجناء

ركز البحث على إبراز عدد من العوامل اعتبرها الباحث «محددات» أو «عوامل» تحدد ما يواجه أسر السجناء من مشكلات، حيث رأى الباحث أن هذه المحددات هي التي تحدد نوع المشكلات التي تواجهها هذه الأسر من ناحية، وكذلك فإنها تحدد تأثير هذه المشكلات من ناحية أخرى.

أما عن هذه المحددات التي ركز عليها البحث فقد كانت :

١ ـ الخصائص الاجتماعية للأسرة : وأهم خصائص الأسرة التي لعبت دور المحدد لمشكلاتها هي حجم أسرة السجين، مستوى الحي الذي تقيم به الأسرة، مستوى دخل الأسرة.

٢ ـ المركز الاجتماعي للسجين بأسرته.

٣ـ نوع الجريمة المحكوم بها السجين.

٤ـ مدة العقوبة المحكوم بها السجين.

أما عن علاقة هذه المحددات بمشكلات أسر السجناء فقد كشفت الدراسة عما يلي :

١ ـ علاقة خصائص الأسرة بمشكلات أسر السجناء

كشفت دراسة العلاقة بين خصائص أسرة السجين من ناحية والمشكلات التي تواجهها أسر السجناء عما يلي :

أ ـ حجم أسرة السجين ومشكلة الطلاق

كشفت الدراسة أن أكبر نسبة من حالات الطلاق قد وقعت في الأسر الأقل حجماً أي الأسر المؤلفة من أقل من أربعة أشخاص، حيث تبين أن (٥ , ٤٤٪ من إجمالي حالات الطلاق في الأسر موضع البحث قد حدثت في هذه الأسر وقد رد الباحث ذلك إلى الحداثة النسبية لتكوين مثل هذا النوع من الأسر).لم تقع حالات طلاق في الأسر المؤلفة من ستة إلى ثمانية أشخاص.

٣ , ٣٣٪ من إجمالي حالات الطلاق التي حدثت بين أسر السجناء حدثت في الأسر المؤلفة من أكثر من عشرة أشخاص.

ويستخلص الباحث من ذلك أن الطلاق يحدث بدرجة أكبر في الأسر الأحدث تكويناً (الأصغر حجماً) والأسر التي مضى على وجودها زمن طويل أيضاً.

ب ـ حجم أسرة السجين ومشكلة هجر الزوجات لمنزل الزوجية

وقعت ٢٤ حالة هجر في أسر السجناء ومعنى ذلك أن هجر الزوجات يمثل ٤ , ٣٦٪ من إجمالي المشكلات الاجتماعية التي واجهت عينة البحث من الأسر.

تبين أن أكثر حالات هجر الزوجات لبيت الزوجية في أسر السجناء قد حدثت في الأسر الأقل حجماً، حيث تبين أن ٣ , ٣٣٪ من حالات هجر الزوجات قد حدثت في الأسر المؤلفة من أقل من أربعة أشخاص مما ينبئ عن وجود علاقة قوية بين صغر حجم الأسرة وهجر زوجات السجناء لبيوت الزوجية. ويمكن تفسير ذلك بحداثة تكوين مثل هذا النوع من الأسر أيضاً ومن ثم عدم متانة وعمق العلاقات بها.

احتلت الأسر المؤلفة من ستة أشخاص إلى أقل من ثمانية أشخاص المرتبة الثانية من حيث هجر زوجات السجناء، حيث حظيت هذه الأسر بنسبة ٢٥٪ من إجمالي حالات الهجر بعينة البحث.

جـ- حجم الأسرة وعلاقته بانحراف الأبناء في أسر السجناء

أوضحت الدراسة أنه قد وقعت ١٥ حالة انحراف أبناء في أسر السجناء المؤلفة من ستة إلى أقل من ثمانية أشخاص، حيث حدث بهذه الأسر ٣,٣٣٪ من إجمالي حالات انحراف الأبناء التي حدثت بين عينة البحث من أسر السجناء.

تلا ذلك في الترتيب الأسر المؤلفة من أكثر من عشرة أشخاص، حيث حدث بها ٧,٢٦٪ من إجمالي حالات انحراف الأبناء التي حدثت في أسر السجناء.

بشكل عام يوضح البحث أن هناك علاقة مطردة بين كبر حجم الأسرة وحالات انحراف الأبناء في أسر السجناء.

د- حجم الأسرة وعلاقته بتشرد الأبناء في أسر السجناء

أوضحت الدراسة أنه قد حدثت ١٨ حالة تشرد بين أبناء أسر السجناء. ومعنى ذلك أن مشكلة تشرد الأبناء تمثل ٣,٢٧٪ من إجمالي المشكلات الاجتماعية التي واجهت أسر السجناء.

وكشفت الدراسة أن أقل أسر السجناء معاناة من مشكلة تشرد الأبناء هي الأسر المكونة من (٨ أشخاص إلى عشرة أشخاص)، حيث كان نصيبها ٢,١١٪ من إجمالي حالات تشرد الأبناء التي حدثت في أسر السجناء. ويمكن تفسير ذلك بالقول: إن كبر حجم الأسرة يعني ضمناً أن هناك أشخاصاً كباراً يتحملون المسئولية نيابة عن الآباء المسجونين.

إن أكثر الأسر التي حدثت حالات تشرد بين أبنائها هي الأسر المؤلفة من أربعة إلى ستة أشخاص، حيث كان نصيبها ٧, ٢٧٪ من إجمالي حالات التشرد التي حدثت بين أسر السجناء. ويمكن تفسير ذلك بعكس التفسير السابق، فصغر الحجم يعني عدم وجود من يحل محل الأب السجين بالأسرة.

هـ - حجم الأسرة وعلاقته بالمشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء

أوضحت الدراسة أن ٨٩ أسرة من إجمالي عينة البحث البالغ عددها ١٢٠ أسرة تعاني مشاكل اقتصادية ويمثل هؤلاء أكثر من ٧٤٪ من إجمالي عينة البحث. وتبين أن ٦٩ أسرة (٥, ٧٧٪) من هؤلاء يعانون مشكلة انقطاع الدخل. بينما تعاني ٢٠ أسرة (٥, ٢٢٪) من انخفاض مستوى المعيشة وتدني الدخل الشهري.

وتبين أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأسرة ودرجة معاناة الأسر من مشكلة انقطاع الدخل وكذلك من درجة معاناة الأسرة من انخفاض مستوى المعيشة. وهذا شيء طبيعي، فكبر حجم الأسرة يعني زيادة مطالبها وحاجاتها الحياتية وهو ما يجعلها أكثر تأثراً بغياب الدخل الناجم عن سجن عائلها.

و - حجم الأسرة والمشكلات النفسية في أسر السجناء

تبين أن أسرة واحدة من بين عينة البحث أي (٠٥, ٠٪) من إجمالي عينة البحث المائة والعشرين هي التي عانت مشكلات نفسية وهذا يؤكد عدم وجود مشاكل نفسية تستحق الذكر ترتبط بإيداع أحد أعضاء الأسرة السجن وعدم تحول التأثيرات الناجمة عن سجن أحد أعضاء الأسرة إلى ظواهر مرضية نفسية.

٢ ـ مركز السجين بالأسرة وعلاقته بالمشكلات التي تواجهها أسر السجناء

أوضحت الدراسة أن النسبة الكبرى من السجناء هم آباء في أسرهم (١ , ٣٤٪) يليهم سجناء هم أخوة في أسرهم (١ , ٣٠٪) بينما احتل المرتبة الثالثة الأزواج والزوجات في أسر السجناء ٨ , ١٩٪ يلي ذلك السجناء الأبناء في أسرهم (٩ , ٧٪).

وكشفت الدراسة أن سجن الأب قد اقترن بمعاناة ٥ , ٣٦٪، ٥ , ٣٦٪، ١٠٠٪ على التوالي من إجمالي عينة البحث من الأسر من مشكلات اجتماعية، ومشكلات اقتصادية ومشكلات أخلاقية على التوالي.

- اقترن سجن الزوج بمعاناة ٣ , ١٧٪، ٢ , ٢٤٪ من أسر السجناء من مشكلات اجتماعية ومشكلات اقتصادية على التوالي.
- عانى ٨ , ٥٪، ٦ , ٨٪، ٣٣٪ من الأسر التي كان السجين فيها هو الابن أو الابنة من مشكلات اجتماعية، ومشكلات اقتصادية، ومشكلات صحية على التوالي. ومعنى ذلك أن معاناة أسر السجناء ترتبط عكسياً بغياب دور الأب فالزوج فالابن أو الابنة.
- كما أكدت الدراسة أن الأسر التي تتعرض لأكبر قدر من المشكلات هي أسر مرتكبي جرائم المخدرات. ولا شك أن ذلك مرجعه أن سجن مرتكب جرائم المخدرات (الاتجار أو الترويج) يعني حرمان الأسرة من دخل ضخم كانت تحصل عليه من الاتجار أو ترويج المخدرات.

٣ ـ نوع الجرائم التي ارتكبها السجناء وعلاقتها بالمشكلات التي تواجهها أسرهم

أوضحت الدراسة أن الجرائم الجنائية هي أكثر ما ارتكبه السجناء من الجرائم، حيث كانت نسبة الجرائم الجنائية (٧ , ٣١٪) من إجمالي ما ارتكبه

السجناء من جرائم تلاها جرائم المخدرات (٣٠٪) فالجرائم الاقتصادية (٢٠٪) ثم الجرائم الأخلاقية (٢, ٩٪) وأخيراً الجرائم الحقوقية (١, ٤٪).

أ ـ بالنسبة لعلاقة نوع جرائم السجناء بمشكلات أسر السجناء

واجهت الأسر التي ارتكب سجناؤها الجرائم الجنائية النصيب الأكبر من المشكلات الاجتماعية، حيث عانت ٢٤ أسرة من عينة البحث أي ٣٥٪ من إجمالي هذه العينة من المشكلات الاجتماعية تلاها الأسر التي ارتكب سجناؤها الجرائم الاقتصادية، حيث تعاني ١٨ أسرة تمثل ٢٦٪ من إجمالي عينة البحث من مشكلات اجتماعية، تلا ذلك أسر مرتكبي جرائم المخدرات ١٤ أسرة تمثل (٢٠٪) من عينة البحث فأسر مرتكبي الجرائم الأخلاقية ٦, ١١٪ فالجرائم الحقوقية ٨, ٥٪ وقد اختلف نصيب مرتكبي كل نوع من أنواع الجرائم من المشكلات الاجتماعية هذه بحيث تبين أنه :

بالنسبة لهجر الزوجات : فقد احتلت الأسر التي ارتكب سجناؤها جرائم المخدرات المرتبة الأولى من حالات هجر الزوجات بنسبة ٧, ٤١٪ من إجمالي حالات هجر الزوجات، تلاها أسر مرتكبي الجرائم الاقتصادية حيث بلغت نسبة هذه الأسر (٦, ٢٣٪).

١ ـ علاقة نوع جرائم السجناء بالمشكلات النفسية : وجدت أسرة واحدة واجهت مشكلات نفسية وهذه الأسر ارتكب سجينها جريمة حقوقية.

٢ ـ بالنسبة للمشكلات الصحية. هناك أسرتان فقط واجهتا مشكلات صحية بعد سجن السجناء المنتمين إليهما في إحداهما ارتكب هذا السجين جريمة خلقية وارتكب الآخر في الحالة الثانية جريمة مخدرات.

ب ـ حجم المشكلات الصحية بأسر السجناء

تبين عدم وجود مشكلة صحية بين أسر السجناء مرتبطة بإيداع أحد أعضائها السجن، حيث كشفت الدراسة عن وجود حالتين فقط تعاني مشكلات صحية أي ٧, ١٪ من عينة البحث البالغ عددها ١٢٠ أسرة وهذه نسبة لا يمكن معها الحديث عن علاقة بين الإيداع بالسجن ومعاناة أسر السجناء من مشكلات صحية.

٤ ـ مدة العقوبة وعلاقتها بمشكلات أسر السجناء

أوضحت الدراسة أن ٣٠٪ من السجناء محكومون بمدة أربع سنوات فأكثر وقرابة ٢٠٪ محكومون بأكثر من خمس سنوات و٨, ١٥٪ محكومون بسنة فأقل.

بشأن العلاقة بين مدد العقوبة ومشكلات أسر السجناء فقد كشفت الدراسة عما يلي :

بالنسبة لعلاقة المشكلات الاجتماعية بمدة العقوبة : تبين أن عدد الأسر التي تعاني مشكلات اجتماعية ينخفض في حالة العقوبة القصيرة المدة ويزداد تدريجياً بتزايد مدة العقوبة لتصل إلى أقصى مدى لها في مدة العقوبة أكثر من سنة لأقل من سنتين، ثم يبدأ في التناقص غير المنتظم.

بالنسبة للعلاقة بين مدة العقوبة ونوع المشكلات التي تواجهها أسر السجناء فيمكن إيجازها على النحو التالي :

بالنسبة لعلاقة مدة العقوبة بالمشكلات الاجتماعية التي تواجهها أسر السجناء فقد تبين ما يلي :

- ٢٠٪ من الأسر التي واجهت مشكلة انحراف الأبناء هي الأسر التي تزيد مدة عقوبة سجينها على عشر سنوات.
- لم يحدث أي حالات انحراف أبناء بين الأسر التي كانت مدة عقوبة سجينها ستة أشهر فأقل.
- تبين بشكل عام أن مدد العقوبات التي تتجاوز العام تكاد تتماثل من حيث ما تحدثه من مشكلات انحراف الأبناء في أسر هؤلاء السجناء.

بالنسبة لمشكلة الطلاق في أسر البحث وعلاقتها بمدة العقوبة فقد تبين ما يلي :

- أقل الأسر تعرضاً لمشكلة الطلاق هي التي كانت مدة عقوبة سجينها أقل من ستة أشهر.
- بلغت حالات الطلاق بين أسر السجناء أقصاها في مدة عقوبة السجناء أكثر من سنة وأقل من سنتين.
- ترتبط مشكلة الطلاق بعلاقة غير منتظمة مع مدد العقوبات الأخرى.

بالنسبة لعلاقة مدة العقوبة بتشرد الأبناء في أسر السجناء :

- كشفت الدراسة عن علاقة غير منتظمة بين مدة العقوبة وتشرد الأبناء في أسر السجناء.
- أكثر حالات تشرد الأبناء حدثت في حالات مدة العقوبة أكثر من سنة وأقل من سنتين، حيث حظيت هذه المدة بنسبة (٢٢٪) وهي مدة العقوبة نفسها التي حظيت بأعلى نسب حالات الطلاق أيضاً.

بالنسبة لعلاقة مدة العقوبة بهجر الزوجة لمنزل الزوجية :

- تبين أن حالات هجر الزوجة قد بلغت ١٥٪ من إجمالي أسر السجناء.

ـ كشفت الدراسة عن علاقة غير منتظمة بين حالات هجر الزوجية ومدة العقوبة بين أسر السجناء بشكل عام. ومع ذلك فإنه يمكن القول : إن ثمة علاقة بين مدد العقوبة التي تتجاوز خمس سنوات وزيادة حالات هجر الزوجات لبيوت الأسرة.

٥ ـ العلاقة بين مدة العقوبة والمشكلات الاقتصادية في أسر السجناء

أكثر الأسر معاناة من المشاكل الاقتصادية هي مجموعة الأسر التي كانت مدة عقوبة سجنائها أكثر من سنة وأقل من سنتين، حيث بلغت نسبة هذه الأسر (٢١٪) من إجمالي عينة البحث وأقلها معاناة منها هي تلك الأسر التي كانت مدة عقوبة سجنائها أكثر من سبع سنوات وأقل من ٨ سنوات حيث بلغت نسبة هذه الأسر ٦ , ١٪.

التوصيات

في دراسة استطلاعية رائدة لموضوع بالغ الأهمية مثل موضوع هذه الدراسة لا يمكن للباحث إلا أن يؤكد أن موضوع الدراسة في حاجة ماسة إلى القيام بعدد كبير آخر من البحوث الميدانية لاستكشاف المتغيرات والعوامل المختلفة التي تحدد حجم وطبيعة ونوع المشكلات التي تلحق بأسر السجناء وتحدد طبيعة ودور كل عامل من هذه العوامل التي أسماها الباحث (بالمحددات) ومن هنا فإن الباحث يوصي بإجراء المزيد من البحوث حول هذا الموضوع الجديد.

ـ يوصي الباحث بدور اجتماعي أكثر فعالية في رعاية أسر السجناء وعدم الاكتفاء بالدور الاقتصادي بمعنى عدم الاكتفاء بتقديم عون مادي لأسر السجناء وعدم أخذ الجانب الاجتماعي والنفسي في الاعتبار.

- يوصي الباحث بأن يعتمد تصميم برامج رعاية أسر السجناء على معطيات البحوث التي تبنى على مدخل المحددات الذي عرضه الباحث بهذا البحث.

- يوصي الباحث بالأخذ بأسلوب تفريد أساليب رعاية أسر النزلاء مع تنميط الحالات في شكل أنماط تكون أساساً لتعمم بعض نماذج برامج رعاية أسر النزلاء على الأسر المتماثلة في الظروف والمشكلات إذا كشفت دراسة أسر السجناء عن وجود أسر متماثلة. علماً بأن وجود مثل هذا التماثل أمر طبيعي ومنطقي.

المراجــع

أولاً : المراجع العربية

أحمد، محمد مصطفى ١٩٩١م: خدمة الفرد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

بدوي، أحمد زكي ١٩٨٢م: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

بهنام، رمسيس (د.ت): علم مكافحة الإجرام، دار المعارف، الإسكندرية.

توفيق، محمد نجيب (د.ت): الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

حسن، عبد الباسط محمد ١٩٧٦م: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة.

خليفة، محروس ١٩٩٧م: رعاية المسجونين المفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الدوري، عدنان ١٩٨٩م: علم العقاب ومعاملة المذنبين، دار السلاسل، الكويت.

الصادي، أحمد فوزي ١٤٠٨هـ: رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة. بحث في الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عارف، محمد ١٩٨١م: الجريمة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبد الخالق، جلال الدين ٢٠٠٣م: الملامح النظرية المعاصرة لطريقة العمل مع الحالات الفردية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

عبد الرحمن، عبد الله ١٤٢٦هـ: دور القطاع الخاص في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

علي، محمد، وآخرون ١٩٨٣م: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، بيروت.

العوجي، مصطفى (د. ت) : التأهيل الاجتماعي مؤسسة سحنون للنشر والتوزيع، بيروت.

غانم، عبد الله عبد الغني، ١٩٨٥م: مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

ــــــــــــ، ١٩٨٨م: المهاجر المصري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

ــــــــــــ، ١٩٨٨م: سجن النساء، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

ــــــــــــ، ١٩٩٠م: علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

ــــــــــــ، ١٩٩٣م: علم الاجتماع الاقتصادي في دراسات المسلمين، المكتب الجامعي الحديث.

ــــــــــــ، ١٩٩٩م: أثر السجن في سلوك النزيل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ـــــــــــــــ، ١٩٩٩م: التأهيل والسياسات العقابية، مركز بحوث الشرطة، الشارقة.

غيث، محمد عاطف١٩٦٧م: المشاكل الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية.

القاموس العربي الوسيط١٩٩٧م: شركة منشورات دار الراتب الجامعية، بيروت،.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة ١٤١٤هـ، بدائل السجون والمعاملة العقابية، الرياض.

محيي الدين، امزازي : جدوى بدائل العقوبات الحبسية القصيرة المدى، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي.

المغربي، سعد، السيد أحمد الليثي١٩٦٧م: المجرمون: الفئات الخاصة وأساليب رعايتها، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.

هلال، ناجي محمد ١٤٢٥هـ: الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء، مجلة بحوث أمنية، الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alden D, Miller & Losoyd E. Ohlin1985, Delinquent and Community, Sega Publication, London..

David L. sills (ed) 1968 International encyclopedia of Social Science, The Macmillan Co, The Free Press, New York..

Don C. Gibbons, 1973An introduction to Criminology. Printic. Hall Inc, Englewood cliffe, New Jersy..

Howard B. Kaplan, 1984Pattern of Juvenile Delinquency, Low and Justice Series, University of Delaware, Sage publication Beverly Hills, London,.

James C. Hackler, 1984 Canada, in western system of Juvenil Justice (ed) western systemes of Juvenil Justice, Sage. Publication, London..

James Q. wilson & Richard J. Herrnston, 1985Criminalal & Human Nature, Simon and Schuster, New York,.

Larry J. Siegel & Joseph Senna, 1988Juvenil delinquency. West publishing co, New York..

N. Bolton. F. v. smith, K. J. heskin & P. A Banister 1976 psychological Correlates of long-term imprisonment, in criminol vol (16) No 1 January.

Nigle walker, 1983 Side Effects of incarceration in Brit. J Criminol vol. 23No (1) January.

Norman Johnston & Leonard Savitz M. Wolfgang 1967: The Sociology of Punishment and Correction, John wiley and Sons inc, New York,.

Peter Townsend 1979: Poverty in the united kingdom, Allen lance, penguin books, London,.

Richard Korn & Lloyd Corkle, 1989Criminology and enology Holt Rinenhart and winston,.

Robert M. Caster1984, The United states in Maclcolm. W. klein (ed) western systems of Juvenil Justice, Sage Publications, London.

Steven Box and chris Halt, 1983Liberation and Female Criminality in England and Waless, in Brit J. Criminol, vol 23 No 1. January.

Steven donziger, (ed) 1996The Real ware on Crime, The Report of The national Criminal Justice, Commission. Library of Cangress,.



الاخراج الفني والطباعة ـ مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٤ـ ٢١ ـ ٨٠٠٦ـ ٦٠٣ـ ٩٧٨